العدد الأول

مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق

المهندس الزراعي العربي

صدى

• الميكنة الزراعية العربية

المهندس الزراعي العربي

مجلة دورية يصدرها اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

المدير المسؤول ورئيس التحرير
الأمين العام للاتحاد
الدكتور يحيى بكور

سكرتارية التحرير
هشام بشير - عبد الوهاب المصري

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن آراء الاتحاد

المجلّة غير ملتزمة بإعادة أية مادة تتلقاها للنشر

المقالات والأبحاث ترسل باسم رئيس التحرير - دمشق ص.ب ٣٨٠٠

في هذا العدد

- هذه المجلة .. لماذا ؟
- اتحاد المهندسين الزراعيين العرب في خدمة الزراعة العربية .
- المجلس الأعلى للاتحاد في دورته التاسعة .
- لقاء مع الرئيس الجديد للاتحاد .
- قراءة في مشكلة الأمن الغذائي العالمي .
- ملف العدد : المؤتمر الفني الرابع للاتحاد ، والميكنة الزراعية .
- آفاق التكامل الزراعي العربي وإمكانيات تحقيقه .
- التكامل الزراعي العربي في مجال الانتاج الحيواني .
- منظمات عربية في إطار التكامل الزراعي .
- حوار مع الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب .
- الزراعة في الوطن العربي والعالم .
- إحصاءات .
- وثائق :
  - النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب .
  - قانون الملكية الزراعية في سورية .
- الصفحة الأخيرة .

المهندس الزراعي العربي

هذه المجلة .. لماذا؟

أسس اتحاد المهندسين الزراعيين العرب في عام ١٩٦٩ . ولم تصدر عنه حتى الآن مطبوعة تعرف به وبنشاطاته وأعماله في خدمة الزراعة العربية بشكل عام ، والتكامل الزراعي العربي بشكل خاص ، وبالتالي خدمة الوحدة العربي .. أمل الجماهير العربية .. فالتكامل الزراعي العربي من أهم مكونات الوحدة العربية وأساليب تحقيقها .

ولما كان من الضروري تعريف المهندسين الزراعيين والعاملين في الزراعة والمهتمين بها في كل قطر عربي ، بالزراعة في الأقطار العربية الأخرى وانجازاتها ومشاكلها وحلول تلك المشاكل ، بهدف الوقوف على الخبرات المكتسبة في كل قطر عربي وتمهيد الأجواء النفسية والموضوعية لقيام التكامل الزراعي العربي ،

وحيث أنه من غير المنطقي ، ومن غير المعقول على أي وجه ، أن ينغلق العالم العربي على نفسه في هذا العصر .. عصر التعاون الدولي .. عصر التقدم الهائل في كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا .. الأمر الذي يجعل من الأهمية والضرورة بمكان ، فتح نافذة على الزراعة في العالم .. عن طريق التعريف بأخبار الزراعة في العالم ، وبأحدث الأساليب التي توصل إليها العالم في مجال تطوير الزراعة وتنمية الريف .

لذلك كله .. قرر المجلس الأعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في دورة انعقاده التاسعة في الفترة ٢٨/٦-٣/٧/١٩٨٠ اصدار مجلة عن الاتحاد .

فكان عددنا الأول من هذه المجلة

هيئة التحرير

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

في خدمة الزراعة العربية

منظمة جماهيرية مهنية علمية عربية اسست في عام ١٩٦٩ برغبة من منظمات المهندسين الزراعيين القائمة في الوطن العربية ايمانا منها بالدور الطليعي للنقابات والمنظمات المهنية في دعم النضال العربي ، وتحقيق اهدافه . وما يصبو اليه من تطور ورخاء معيشي . وادراكا منها ان تنظيمها في اتحادات مهنية يشكل خطوة على طريق الوحدة الشاملة .

يهدف الاتحاد الى تحقيق الاهداف والغايات الآتية :

ـ الاسهام في تحقيق الاهداف القومية للأمة العربية

ـ العمل على رفع شأن الهندسة الزراعية والارتقاء بها لتفي بمتطلبات تحقيق زراعة عربية متطورة .

ـ بذل الجهود لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في المجال الزراعي .

ـ اجراء الدراسات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

ـ تنشيط تبادل الخبرات الزراعية بين الاقطار العربية .

ـ دعم المنظمات المنضمة للاتحاد والتنسيق والربط بها كوحدة متكاملة .

ـ توثيق عرى الاخوة والتعاون بين المهندسين الزراعيين العرب وتنسيق تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم .

ـ التعاون مع المنظمات المهنية والاتحادات والهيئات القومية العربية والدولية من أجل تحقيق اهداف الاتحاد .

دمشق : مقراً للاتحاد

وقد اتخذ الاتحاد من القاهرة مقرا له حتى عام ١٩٧٨ حيث تقرر نقل مقره الى دمشق بقرار اجماعي اتخذه المجلس الأعلى للاتحاد بعد أن أصبحت القاهرة غير صالحة لتكون مقرا للاتحاد .

دراسات ومؤتمرات فنية والهدف التكامل الزراعي العربي

ويفخر اتحاد المهندسين الزراعيين الغرب بانضمام جميع منظمات المهندسين الزراعيين في الوطن العربي وتكامل أعماله بفاعلية كبيرة ضمن نشاطاته .

الاتحاد وأربعة مؤتمرات فنية حتى الآن !

وقد عقد الاتحاد حتى الآن أربعة مؤتمرات فنية متخصصة لدراسة مشاكل أساسية يعاني منها القطاع الزراعي في العالم العربي واقتراح الحلول لها على أساس التكامل العربي كشرط لخلق زراعة متطورة . وفيما يلي بيان بتلك المؤتمرات :

ـ المؤتمر الأول :

عقد في الخرطوم في عام ١٩٧٠ وبحث في موضوع التكامل العربي في مجال استصلاح الأراضي واسزراعها .

ـ المؤتمر الثاني :

عقد في القاهرة في عام ١٩٧٤ وبحث في موضوع التكامل العربي في مجال الاصلاح الزراعي والتعاون الزراعي وأثرهما في دفع التنمية الزراعية العربية .

ـ المؤتمر الثالث :

عقد في بغداد عام ١٩٧٧ وبحث في موضوع العنصر البشري ودوره في التنمية الزراعية العربية .

ـ المؤتمر الرابع :

عقد في دمشق عام ١٩٨٠ وبحث في موضوع هام آخر هو : المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها وتشغيلها . ذلك الموضوع الذي يعتبر موضوع الساعة في تطوير الزراعة من جهة وبتكامل مع مواضيع المؤتمرات الأخرى من جهة ثانية .

المجلس الأعلى للاتحاد في دورته التاسعة

• «الإنتاج الحيواني والأمن الغذائي» موضوعاً للمؤتمر الفني الخامس
• تعاون بين المنظمة العربية للتنمية والاتحاد في حصر الكفاءات العلمية

عقد المجلس الأعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب دورة انعقاده التاسعة في الفترة الواقعة بين ١٩٨٠/٦/٢٨ و ١٩٨٠/٧/٣ مرافقة للمؤتمر الفني الدوري الرابع في دمشق بقاعة الاجتماعات بفندق شيراتون برعاية رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المهندس الزراعي محمود الزعبي وحضور رئيس الاتحاد السيد محمد بلحاج عمر والامين العام للاتحاد الدكتور يحيى بكور واعضاء ـ المجلس الاعلى ٧

وقد ألقى المهندس الزراعي محمود الزعبي كلمة رحب فيها بالمؤتمرين اعضاء المجلس الاعلى والضيوف وتحدث عن الأخطار الجسيمة التي تواجه الأمة العربية في هذه المرحلة وبين دور الرجعية والامبريالية والصهيونية العالمية في مواجهتهم للأمة العربية سيما بعد توقيع اتفاقية الغدر والخيانة في كامب ديفيد كما أشار لأهمية انتاج الغذاء في السلم والحرب وما للمهندس الزراعي من أهمية في هذا المضمار وبين الأهمية التي يعطيها القطر للتنمية الزراعية وانتاج الغذاء ، إضافة الى ما يتحمله من اعباء مواجهة المؤامرات التي تحيكها اطراف كامب ديفيد ضد الأمة العربية جمعاء . ثم تحدث الدكتور يحيى بكور الامين العام للاتحاد ورحب بالحضور وشكر السيد رئيس مكتب الفلاحين القطري على رعايته وحضوره المباشر لاجتماعات المجلس الاعلى وعلى الدعم المباشر الذي قدمه للاتحاد ولانجاح هذا الاجتماع ، كما شكر مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور حسن فهمي جمعة للدعم المادي الذي يقدمه للاتحاد وفي ختام كلمته رحب بالضيوف واعضاء المجلس الاعلى وتمنى لهم طيب الاقامة في ربوع دمشق .

ثم ألقى المهندس الزراعي مصطفى السعدي كلمة نقابة المهندسين الزراعيين ـ السوريين ورحب بالضيوف وشكر كل من ساهم في هذا الاجتماع وتمنى للجميع اقامة طيبة في دمشق الفيحاء .

مقررات وتوصيات المجلس الاعلى للاتحاد

وبدأ الاجتماع بتداول جدول الاعمال وبرنامج اجتماعات المجلس الاعلى وذلك بجو أخوي يسوده الحرص على انجاح هذا الاجتماع ودعم مسيرة الاتحاد لتحقيق اهداف القومية والفنية .

وقد اتخذت في هذا الاجتماع المقررات والتوصيات التالية :

محمد بلحاج عمر رئيسا للمجلس الاعلى
والمغرب عضوا في الاتحاد !

درس المجلس الاعلى المذكرة المقدمة من المكتب التنفيذي وأقر اسناد رئاسة هذه الدورة الى الزميل محمد بلحاج عمر ممثل المهندسين الزراعيين التونسيين ، ورئاسة الدورة القادمة ممثل المهندسين الزراعيين الفلسطينيين .

كما تم بالاجماع الموافقة على قبول النقابة الوطنية للمهندسين والفنيين الزراعيين في المغرب عضوا في الاتحاد .

ـ ثناء من المجلس للامانة العامة والنقابة السورية

ناقش المجلس تقرير الامين العام للاتحاد والدكتور يحيى بكور عن نشاط الاتحاد في الفترة السابقة ، واثنى على الجهود التي بذلتها الامانة العامة لانجاح مسيرة الاتحاد ، وللنتائج الجيدة وللتنظيم الجيد للمؤتمر الفني الرابع . كما شكر نقابة المهندسين الزراعيين في القطر العربي السوري لتحملها العبء الكبير عن الاتحاد لا سيما نفقاته الكاملة .

شكر وامتنان للرئيس الاسد .

رفع المجلس الاعلى الشكر والامتنان للسيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية للدعم الكبير الذي يقدمه للاتحاد ولمتابعة مسيرته . وخاصة المنحة المالية الكبيرة البالغة «٣١٠» آلاف ليرة سورية من اجل تهيئة المقر المقدم من نقابة المهندسين الزراعيين السورية للاتحاد ، وشراء سيارة معفاة من الجمارك .

الوضع المالي وحساب النفقات

والايرادات وميزانية ١٩٨٠

استمع المجلس الاعلى الى شرح كامل عن الوضع المالي للاتحاد واقر حساب النفقات والايرادات لغاية عام ١٩٧٩ وأقر نفقات وايرادات والميزانية العامة حتى نهاية نيسان ١٩٨٠ ، كما أقر الموازنة النقدية لعام ١٩٨٠ . ومتابعة الاعانات التي تقدمها الحكومات ومنظمات التنمية العربية .

اقرار مشروع النظامين

الداخلي والمالي للاتحاد

اقر المجلس الاعلى وبالاجماع النظامين المالي والداخلي للاتحاد بصيغتهما المرفوعة من المكتب التنفيذي وبدىء العمل بهما اعتبارا من تاريخه .

نظام العاملين بالاتحاد :

تم اقرار نظام العاملين بالاتحاد بالشكل المقترح من المكتب التنفيذي بعد تعديل المادة /٦/ منه بحيث يضاف اليها النص التالي :

«وفي جميع الاحوال يضاف الى الاجور المحددة في هذه المادة الزيادة التي طرأت على رواتب العاملين في دولة المقر وبالمنسب المحددة في القانون النافذ أو أي زيادات اخرى تطرأ بعد هذا التاريخ .

دراسة وضع نقابة المهن الزراعية المصرية

اطلع اعضاء المجلس الاعلى على تصرفات مجلس نقابة المهن الزراعية في مصر العربية وتبنيه لنهج السادات ومخالفته لاهداف الاتحاد القومية ، كما اخذ بعين الاعتبار ان مجلس النقابة لا يمثل جماهير المهندسين الزراعيين في مصر العربية المعروفة بخطها القومي والتقدمي ، وضرورة تمثيل الزراعيين العرب المصريين في تشكيلات الاتحاد . واقر بهذا الشأن ما يلي :

الى ان تزول الاسباب التي أدت الى وقف التعامل مع مجلس نقابة المهن الزراعية في مصر ، يعتمد المجلس الاعلى ممثلي المهندسين الزراعيين المصريين الذين تسميهم الجبهة الوطنية المصرية وتفوض الأمانة العامة للاتحاد بمراسلة رئاسة الجبهة لتسمية هؤلاء الممثلين ودعوتهم لحضور اجتماعات تشكيلات الاتحاد في دورتها القادمة .

التعاون مع المنظمات العربية والدولية

(١) درس المجلس الاعلى للاتحاد اقتراح السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بقيام تعاون بين الاتحاد والمنظمة من اجل حصر الكفاءات العلمية الزراعية عالية المستوى للاستفادة منها في اعمال الخبرة في الوطن العربي وتحديد الاختاصاصات النادرة التي يحتاجها الوطن العربي .

والمجلس الاعلى للاتحاد اذ يشكر السيد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على مساعدته للاتحاد ، ومجهوداته في سبيل تحقيق الزراعة العربية المتطورة ودفع العمل بالمنظمة الى الامام ، فقد وافق على التعاون مع المنظمة في هذا الشأن وطرح مشروع اقامة ندوة مشتركة بين المنظمة والاتحاد عن الارشاد الزراعي ودوره في التنمية الزراعية العربية والعقبات التي تصادف نشاطاته .

(٢) نظرا لاهمية التعاون بين الاتحاد والمنظمات العربية والدولية العاملة في القطاع الزراعي العربي ، يفوض المجلس الاعلى الامانة العامة للاتحاد باجراء اتصالات مع المنظمات والهيئات في القطاع الزراعي من اجل وضع صيغ للتعاون معها في سبيل خدمة الزراعة العربية .

دعوة الحكومات العربية الى دعم اعادة انتخاب الدكتور «صوما » مديرا عاماً لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة !!

استمع المجلس الاعلى الى التقرير المسبب الذي عرضه الزميل المهندس جوزيف شامي ممثل المهندسين الزراعيين اللبنانيين وعضو المكتب التنفيذي وعضو المجلس الاعلى للاتحاد حول الانتخابات القادمة للمديرية العامة لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة . وبعد المناقشة فان المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب :

- اذ يبدي فخره واعتزازه لتولي اول مواطن عربي مقدرات هذه المنظمة الدولية الهامة التي تعتبر اهم منظمة دولية في منظومة اسرة الامم المتحدة .

- واذ ينوه بالانجازات الكبيرة التي حققها منذ تولي الزميل المهندس

الدكتور ادوار صوما احد اعضاء اتحاد المهندسين الزراعيين العرب منصب المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة .

- واذ يسجل تقديره للسيد المدير العام للمنظمة للكفاءة العالية التي قاد بها اعمال المنظمة وللسياسة الجديدة التي رسمها لها منذ توليه رئاستها والتي أضفت على اعمالها حجما جديدا جعلها قادرة على التجاوب بسرعة وديناميكية لتحقيق متطلبات الدول الاعضاء .

- واذ يسجل شكره للمساعدات التي قدمها للدول النامية ولا سيا للدول العربية . فان المجلس الاعلى تقديرا لكل ما تقدم فانه يوصي بتأييد الزميل الدكتور صوما لاعادة انتخابه مديرا عاما لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية فانه يدعو الحكومات العربية ووزراء الزراعة في الوطن العربي للقيام بالجهود اللازمة وللعمل على دعم اعادة انتخاب الدكتور صوما وإلى القيام بالاتصالات الضرورية مع جميع الدول الصديقة الشقيقة والتي تربطها بها علاقات مميزة للحصول على تأييدها ودعمها لانجاح الدكتور صوما كمدير عام للمنظمة حتى يتمكن من متابعة الرسالة النبيلة التي كرس نفسه لها الا وهي تحقيق التنمية الزراعية الدولية وزيادة الانتاج الغذائي وللتغلب على مشاكل الجوع وسوء التغذية في العالم وتأمين العيش اللائق لمئات الملايين من شعوب البلدان النامية .

الانتاج الحيواني ودوره في تحقيق الامن الغذائي العربي موضوعا للمؤتمر الفني الدوري الخامس :

١ - أقر المجلس الاعلى توصية المكتب التنفيذي بأن يكون موضوع المؤتمر الفني الدوري الخامس (الانتاج الحيواني ودوره في تحقيق الامن الغذائي العربي) .

وأقر المجلس الاعلى للاتحاد النقاط التالية حول هذا الموضوع :

- تتولى المنظمات الاعضاء كل على حدة تشكيل لجنة فنية لدراسة واختيار الموضوعات المقدمة وملاحقة اعدادها قبل موعد عقد المؤتمر الفني الدوري الخامس بوقت كاف .

- تضمين كل بحث موجز عنه لالقائه في المؤتمر اختصارا للوقت .

- تشكيل لجنة فنية من المنظمات الاعضاء وبترشيح منها لتقييم الدراسات والابحاث قبل عرضها في المؤتمر وذلك بالتنسيق مع الامانة العامة وذلك بغية اختيار افضل المواضيع والدراسات .

٢ - ويتولى المكتب التنفيذي في دورته الاستثنائية القادمة تحديد موضوعات المؤتمر ومكان وزمان انعقاده

شعار جديد للاتحاد

اطلع المجلس الاعلى على نماذج شعار اتحاد المهندسين الزراعيين العرب المقدم من الامانة العامة وتقرر ان تقوم المنظمات الاعضاء بموافاة الامانة العامة بتصوراتها ونماذج عن الشعار الجديد ويعرض ذلك على المكتب التنفيذي في اجتماعه الاستثنائي القادم لاختيار الشعار الجديد .

قرارات وتوصيات المؤتمر الفني الدوري الرابع للاتحاد

● نظراً لأهمية الدراسات التي عرضت في المؤتمر ، كلف المجلس الأعلى الأمانة العامة - للاتحاد إصدار كتاب عن المؤتمر يتضمن جميع الدراسات والقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر إضافة إلى اللجان التنظيمية للمؤتمر والمعلومات التي صدرت عنه وتوزيع هذا الكتاب على الجهات المشاركة في المؤتمر .

تعميم قرارات وتوصيات المؤتمر على جميع الجهات المشاركة فيه إضافة إلى المنظمات - والوزارات الزراعية في الوطن العربي .

بشأن تعديل المادة /١٤/ من النظام الاساسي للاتحاد .

أقر المجلس الاعلى وبالاجماع تعديل المادة /١٤/ من النظام الاساسي بحيث تصبح على الشكل التالي :

المادة الرابعة عشر : يتكون المكتب التنفيذي على الوجه الآتي :

١ - رئيس الاتحاد

٢ - ممثل عن كل منظمة عضو في الاتحاد يسمى من قبل منظمته

٣ - الامين العام والامينين العامين المساعدين

٤ - امين الصندوق

كما تقرر تعديل انظمة الاتحاد ولوائحه وفقا لهذا التعديل .

بشأن اصدار مجلة دورية للاتحاد .

قرر المجلس الاعلى بعد دراسته للمذكرة المقدمة من المكتب التنفيذي للاتحاد الموافقة على اصدار مجلة دورية للاتحاد وفقا لشروط دقيقة وعناية فائقة ويصدر منها في السنة الاولى عددان على الأقل ومن ثم يجرى تقييم هذه التجربة حتى تصبح دورية شهرية .

وذلك بعد تكليف الامانة العامة بتقديم مذكرة شاملة توضح كافة الامور المالية والفنية والادارية للمجلة للمكتب التنفيذي في اجتماعه الاستثنائي القادم خلال اوائل اكتوبر تشرين اول القادم كما تقرر ان يكون الامين العام المدير المسؤول للمجلة ورئيسا لهيئة التحرير

والامين العام المساعد نائبا للمدير المسؤول ولرئيس هيئة التحرير .

بشأن اعتماد تسمية اعضاء المكتب التنفيذي والمجلس الاعلى للدورة الحالية .

اعتمد المجلس الاعلى اسماء ممثلي المكتب التنفيذي الاصليين والاحتياطيين واعضاء المجلس الاعلى للدورة الحالية للمنظمات المذكورة . اما بالنسبة للمنظمات التي لم يتحدد اسماء ممثليها فتكلف الامانة العامة بمتابعة الاتصال بهذه المنظمات لتحديد اسماء ممثليها في تشكيلات الاتحاد .

ـ اعضاء المكتب التنفيذي الاصليين والاحتياطيين .

وتكلف الامانة العامة بالاتصال مع منظمة ليبيا والجبهة الوطنية المصرية لتحديد اسماء ممثليها في المكتب التنفيذي .

اعضاء المجلس الاعلى

الاردن : الزملاء غسان قمحاوي ـ احمد ابو علي (نائب النقيب) ـ عاكف الزعبي ـ عزام الطل ـ داوود اسطامبولي .

تونس : الزملاء محمد بلحاج عمر ـ المنصف بن رمضان ـ محمد شعلاله ـ حسيبة الشعبان

السودان : الزملاء رشاد حامد السيد ـ ابراهيم السيد محمد ـ عبدالله محمد ابو يوسف ـ عبد الفتاح عبدالله طه .

سوريا : الزملاء : مصطفى السعدي ـ د . عبد الغني الاسطواني ـ عبد الكريم بلال ـ عبيد الناصر ـ

العراق : الزملاء داوود رمل الجاسم ـ خالد حسون الراوي ـ عبد الاله صبري ـ موفق الياس الحديثي .

فلسطين : الزملاء : زكريا الخطيب ـ رشاد دغيم ـ هاشم سلايمة ـ عدنان حسين

الكويت : الزملاء : سالم المناعي ـ محمد خليفة ـ مهدي بهبهاني ـ رعد الصالح

لبنان : الزملاء : جوزيف شامي ـ بشارة حويك ـ محمد عارف البرجاوي .

ليبيا :

المغرب : الزملاء : دكتور احمد العبادي ـ آية الصغير حسن الدهبي ـ الحسني محمد .

مصر : ممثلي الجبهة الوطنية المصرية

وتفوض الامانة العامة متابعة الاتصالات بمنظمة ليبيا والجبهة الوطنية المصرية لتحديد اسماء ممثليها في المجلس الاعلى .

بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد الدورة العاشرة القادمة للمجلس الاعلى

بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد الدورة العاشرة القادمة للمجلس الاعلى تقرر ان تقوم الامانة العامة بالاتصالات مع المنظمات الاعضاء لمعرفة امكانية هذه المنظمات لعقد لدورة العاشرة القادمة للمجلس الاعلى في احدى مقر هذه المنظمات .

ويقوم المكتب التنفيذي خلال اجتماعه الاستثنائي المقرر في اوائل تشرين اول /اكتوبر/ القادم بدراسة نتيجة هذه الاتصالات وتحديد مكان وزمان عقد الدورة العاشرة للمجلس الاعلى وابلاغ ذلك الى المنظمات الاعضاء .

لقاء مع محمّد بلحاج عمر

الرئيس الجديد لاتحّاد المهندسين الزرّاعيّين العرب

تكامل الزراعة العربية بحاجة إلى قرار سياسي وإرادة سياسية عربية

المطلوب عصرنة الزراعة العربية لتتكيف مع التكنولوجيا

«تونس الخضراء» الاسم الذي اشتهر به القطر العربي التونسي ، بين اقرانه العرب وفي العالم ولقد اطلق عليها الخضراء لما عرف عنها من مساحات زراعية شاسعة ، ومن محاصيل مختلفة حيث بلغت مساحة اراضيها الزراعية حوالي سبعة ملايين هكتار ، يختص مليونان منها بالحبوب والاعلاف الجافة والبقية تتوزع على محاصيل اخرى ، اضافة الى مليوني هكتار من المراعي الطبيعية .

في تونس ٣٠ مليون شجرة زيتون ، وقد كانت تحتل المرتبة الأولى في زراعته عالمياً وفي مجال انتاج الزيت عام ١٩٧٦ ، كما انها تحتل مرتبة كبيرة في انتاج الفواكه من برتقال وتفاح وخوخ ومشمش ولوز ونخيل ، وتنافس الكثير من الدول في مجال انتاج وتصدير زيت الزيتون والفواكه .

مؤتمر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، الذي انعقدت جلساته في دمشق ، انتخب من خلال مجلسه الاعلى ، المهندس محمد بلحاج عمر من القطر التونسي الشقيق رئيساً للاتحاد لدورته القادمة . المهندس بلحاج عمر مختص في البستنة وتنفيذ المشاريع الزراعية .

في حديث عن التكامل الزراعي العربي ودور الميكنة الزراعية فيه ، وعن المهام الملقاة على عاتق المهندسين الزراعيين . كان لنا هذا الحوار مع المهندس محمد بلحاج عمر الرئيس الجديد لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب :

أهمية المؤتمر

يقول المهندس بلحاج عمر :

لمؤتمر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب اهمية كبرى ، ونحن كفنيين زراعيين حريصون على ان يشعر بأهميته كل مواطن وخصوصاً كل مسؤول عربي .

وينطلق حرصنا هذا من الواقع الذي يعيشه القطاع الزراعي العربي ، والدعم الذي يحتاجه اذا اردناه متقدماً منتجاً ومتكاملاً ، وجعله يفي باحتياجات الوطن العربي من الغذاء بل ليفوقه ويصبح قادراً على التصدير .

بكل أسف نقولها بصراحة وصدق ، ان القطاع الزراعي العربي يتسم بالتخلف التقني والتبعية التكنولوجية إزاء البلدان المصنعة ، وخصوصاً تلك التي تمارس طرق الهيمنة والاحتكار .

الاكتفاء الذاتي العربي في
مواجهة الاحتكارات العالمية!

ان هذا الواقع مؤلم ومر حقا ، إذا علمنا أنه إذا لم نغير من الوضع الزراعي في الاقطار العربية ، وحققنا الاكتفاء الذاتي فسنكون أسرى أكثر مما نحن عليه اليوم ، وسنكون في تبعية للاحتكارات العالمية وتحت رحمتها . ولا بد لنا أن نعلم :

إن النمو الديموغرافي المتحتم «السكاني» يثير مشكلة الاستجابة لحاجيات السكان في المجال الغذائي وان الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية ، هدف من أهداف الأمة العربية ومخططاتها الأنمائية .

ويتعين على الفلاحة «الزراعة» العربية أن تنتج أكثر فأكثر من المواد الغذائية على مساحة محدودة تشمل رقعة محدودة من الأراضي الخصبة .

وكلما ارتفع النمو الديموغرافي ، توجب علينا أن نزيد من رقعة الأراضي المزروعة ، وأن نعمد إلى تكثيف الزراعة لزيادة الأنتاج .

دور الميكنة الزراعية في زيادة الانتاج !

لقد أصبح عقياً الاعتماد على الآلات اليدوية أو تلك التي تجرها الحيوانات وعلينا أن نطور الفلاحة العربية لتصبح قادرة على تلبية الحاجيات المتزايدة من المنتوجات الغذائية ، إضافة إلى أن تكلفة الحيوانات المستعملة تفوق تكلفة الآلة الزراعية ، فهي تستهلك كميات هامة من الانتاج النباتي ، وتعرقل إنتاجه ، وتقضي على مساحات واسعة دون أن يكون لها مردود عال من الانتاج .

ولابد اذن من استعمال المحركات والعمل الميكانيكي إلى جانب المجهود البشري ، حيث أن التحسينات النوعية والكمية للانتاج الفلاحي ، لا تتم إلا من خلال الطرق الزراعية المتقدمة دون سواها . وتحسين الأجهزة الفلاحية للانتاج وخصوصاً عند استعمال المحركات يلعب دوراً حاسماً في تقوية ودفع النشاط الفلاحي .

اعتبارات هل تؤخذ بعين الاعتبار

يقول رئيس اتحاد المهندسين الزراعيين العرب لا بد من التذكير بعدد من الاعتبارات :

- بقدر ما تكون الأساليب الفنية الخاصة بالطرق الزراعية المكثفة على درجة اعلى من الدقة بقدر ما ينبغي أن تكون المعدات على مستوى أعلى من الجودة والفعالية ، فالكميات المتزايدة التي تحتاج إليها الزراعات المكثفة من الأسمدة والمبيدات الكيميائية للحشرات والأعشاب والمواد المعدلة للتربة ، لا يمكن حملها أو نقلها أو نثرها ورشها إلا عن طريق ادوات ميكانيكية ملائمة .
- لا يمكن للحقول أن توفر المزيد من المحاصيل الزراعية ، ولا يمكن نقلها وحمايتها في الوقت المناسب ، إلا إذا استعملنا أجهزة لها قدرة أكبر .
- لا يمكن تخفيض نسبة الهدر والضياع من المنتوجات الفلاحية الزراعية إلا إذا اعتمدنا على معدات متقدمة ومتخصصة في العمليات الزراعية للمحصول الذي نرغب في إنتاجه وزيادته .
- لا يمكن وقف نزح الريف إلى المدينة ، واستقرار الفلاحين في قراهم ، إلا في زيادة إنتاج أراضيهم من المحاصيل الزراعية ، وهذا لا تحققه إلا وسائل علمية فعالة ومتقدمة والتي لا يمكن بدونها تحقيق حاجة المقيمين في الريف فقط من الغذاء .
- لا يمكن إنجاز العمليات الزراعية المختلفة للانتاج الفلاحي وضمن المدة والموعد الملائم لها ، وهي آجال تكون قصيرة لا يمكن إنجازها لتضمن المردود الأفضل ، إلا إذا وفرنا المعدات القوية ، والتي تتمتع بميزة العمل السريع والمتنوع للمساحات الواسعة .

تفاؤل بمستقبل الميكنة الزراعية العربية !

يقول المهندس محمد بلحاج عمر :

ومهما يكن من أمر ، فإن تطور استخدام الميكنة في القطاعات العربية ، يومي بالتفاؤل وإمكانية تعميم استخدامها وانتشارها . حيث أن عدداً من الضيعات الفلاحية «المزارع» في الأقطار العربية ، تستخدم حالياً الوسائل المحركة ، وتعتمد على معدات أكثر تعقيداً وأحسن إنتاجاً ، وهي بذلك تتيح لنفسها فرصة التطوير وزيادة الانتاج ، وهذا ما يبرزه الارتفاع في عدد الجرارات الزراعية في عديد من الأقطار العربية وخلال فترة قصيرة نسبياً .

ويضيف المهندس بلحاج عمر :

ونستطيع أن نرصد أهمية الميكنة الزراعية ، من خلال انعكاسات عمل الانتاج الفلاحي وخصوصاً من حيث كميات الانتاج وتكاليفه ونوعيته ، وذلك بالنسبة للفلاحين الذين يستخدمون هذه الميكنة ، والتدخلات المختلفة لها في الزراعة .

مرحلة عصرنة الفلاحة العربية

الفلاحة العربية بحاجة إلى عصرنتها والى جعلها متكيفة مع أحدث مبتكرات التكنولوجيا والعلم ، ولا بد من تواصل استخدام الادوات المحركة ، وتوجيه المجهود الى تعميم مستوى رفيع من الآلية

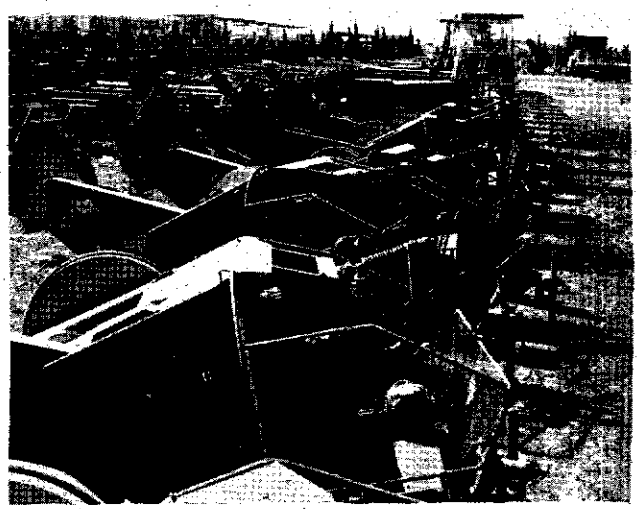

الفلاحية ، ويجب تقديم الدعم لهذا المجهود ، وحتى يتسنى للفلاحة اجتياز هذه المرحلة التقنية من تطورها ، يتعين ضبط إطار هذه التحسينات وتحديد مبادئها الرئيسية .

مراحل متكاملة للميكنة الزراعية !

إن الهدف الذي يجب أن ترمي اليه كل دولة عربية ، يتركز في اعداد مخطط رئيسي لاستعمال الآلات الميكانيكية في النشاط الفلاحي ، وضبط وتنفيذ هذا المخطط .

وينبغي أن يتم ذلك وفق ثلاث مراحل مستقلة ومتكاملة في نفس الوقت :

ـ تتمثل المرحلة الاولى في اعداد كشف بالحالة الراهنة لقطاع الآلية الفلاحية مع تحليل تقييمي علمي لها .

ـ ويتم في المرحلة الثانية التعريف بالطرق الفنية وتحديد التجهيزات الضرورية والكافية لاستعمال الآلات الميكانيكية في الانتاج النباتي ، من زراعات للحبوب والعلف الاخضر والمحاصيل الصناعية والزيتون والكروم والأشجار المثمرة .

ـ أما المرحلة الثالثة فتتضمن عرضاً للمشاريع والأعمال التي تؤدي إلى استعمال الآلات الفلاحية بأفضل الطرق .

هذا على مستوى كل قطر ، ثم يتم التنسيق لتحقيق نفس الخطوات على مستوى العالم العربي وصولاً إلى عمل متكامل ، حيث أن قطاع الميكنة الزراعية العربية يمتاز بكونه :

ـ من أكثر مجالات التعاون القطاعي .

ـ صناعة الجزء الأكبر من الآلات الزراعية يتطلب تقنية بسيطة نسبياً يمكن توفيرها من خلال الخبرة العربية المتكاملة .

اتفاق الأقطار العربية الضمني والعلني على إعطاء الاولوية للتنمية الزراعية قطرياً وقومياً .

الطريق للتكامل الزراعي العربي !

بعد التعرف العلمي على الامكانيات البشرية والطبيعية والمالية لكل قطر عربي ، فإن طريق التكامل الزراعي العربي ، يكمن في تقسيم الأقطار العربية إلى مجموعات متخصصة في انتاج المحاصيل التي تتلاءم مع إمكانياتها ، وبما يكفل تغطية احتياج الدول العربية ككل من الغذاء والانتاج الزراعي ، ويصر المهندس محمد بلحاج عمر على أهمية الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية العربية ، ويشير إلى أن بعض المشاريع التي تقام حالياً في بعض الأقطار العربية بعائدية اقتصادية محدودة ، يمكن تلافيها من خلال التكامل الزراعي العربي التي ستحقق استثماراته ربحية كبيرة لرؤوس الأموال العربية .

المهام القادمة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

واختتم المهندس محمد بلحاج عمر الرئيس الجديد لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب حديثه لنا فلخص المهام التي تقع على عاتق الاتحاد خلال الفترة القادمة وقال :

ـ العمل على تمكين جميع نقابات المهندسين الزراعيين العرب على الانضمام لعضوية الاتحاد ، والتي لم تتمكن حتى الآن من ذلك لظروف خاصة .

ـ العمل على الاتصال بالمنظمات العربية العاملة في الزراعة ، وفي مجال تصنيع المواد الزراعية ، والتعاون معها لتحمل مسؤولياتها والتنسيق فيما بينها ، انطلاقاً من أهمية تحقيق تقدم للقطاع الزراعي ، وما يعنيه استمرار تخلفه من تبعية وتحكم من البلدان المحتكرة للغذاء والتكنولوجيا في العالم .

ـ العمل من خلال نقابات المهندسين الزراعيين في كل قطر ومن خلال الاتحاد ، للاتصال مع الاوساط الشعبية والرسمية في الأقطار العربية ، حيث أن المؤتمرات تقدم التوصيات والنتائج الفنية ، وتكامل الزراعة العربية يحتاج إلى إقرار سياسي وإرادة سياسية عربية .

ولا بد لنا من أن نناضل لاقناع السياسيين في الأقطار العربية لاصدار هذا القرار ، ونحن متأكدون أن العزيمة الموجودة إلى جانب الارادة والتصميم لدى القاعدة العربية ، قادرة على تحقيق ذلك ، لما يمثله من مصلحة حقيقية وتقدم للأمة العربية .

قراءة في مشكلة الأمن الغذائي العالمي

في العالم اليوم أكثر من مليار جائع بينما ينفق على التسلح مليون دولار في الدقيقة! الحل الأمثل: الاعتماد على النفس ومزيد من العمل لزيادة الإنتاج وتحقيق عدالة توزيع الدخل

المهندس الزراعي: عبد الوهاب المصري

يعتقد كثير من خبراء الأغذية والزراعة أن الوضع الغذائي العالمي قائم ، وإن الدلائل والاحتمالات المستقبلية لا تبشر بما هو أقل خطراً مما كانت عليه الحال قبل أزمة الطعام والمجاعة في بداية السبعينات . ويؤكد هؤلاء الخبراء أن تقدير منظمة الأغذية والزراعة الدولية لعدد الجائعين في العالم بأربعمائة مليون انسان قد لا يمثل في الواقع سوى نسبة الثلث من الرقم الصحيح ، فهناك حقيقة مؤداها أن أكثر من ألف مليون انسان جائع «يعيشون !» في عالم اليوم .

إن الفقر ليس ظاهرة جديدة ، بل إنها لازمت العالم على مدى قرون . غير أن الفقر المدقع وازدياد الجوع على النحو الذي نعانيه في عالم اليوم ظاهرة جديدة تدعو إلى القلق والأسى . وقد تكون النتائج المترتبة على وضع كهذا مأساوية للغاية ، إذ ان الفقر لا يعترف بحدود .

ولعل من أكثر الأمور اثارة للقلق ، بقاء الانتاج الغذائي في دول العالم النامي خلال العقد المنصرم متخلفاً جداً عن الوصول إلى معدل النمو السنوي المطلوب وهو ٤٪ سنوياً . والظاهرة الخطيرة هي أن نسبة زيادة الانتاج الغذائي في افريقيا خلال تلك الفترة أقل من معدل النمو السنوي للسكان . ومن ناحية أخرى ، وبسبب من انخفاض معدل نمو الانتاج الغذائي خلال السنوات العشر الماضية قياساً إلى ارتفاع الطلب على الحبوب ، فإن اعتماد الدول النامية على استيراد الحبوب قد تزايد على نحو حاد . فقد ارتفعت هذه الواردات من (٣٠) مليون طن في عام ١٩٧٠ إلى (٧٠) مليون طن في كل من عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، ووصلت إلى (٨٠) مليون طن في عام ١٩٧٩ . وفي حين قد تستطيع بعض الدول النامية ذات الدخل المتوسط تحمل أعباء استيراد الغذاء ، فمما لا شك فيه هو أن الدول ذات الدخل المنخفض لا يمكن أن تتحمل هذه الأعباء .

ويقرر خبراء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن الهدف الأكثر الحاحاً ، اذن ، هو مجابهة الجوع والفقر من خلال الدعم الواجب تقديمه إلى الدول النامية لتستطيع تطوير طاقات الانتاج الغذائي لديها وتلبي ، بالتالي ، الحاجات المتزايدة لسكانها . ولكن ماذا عن أرقام ذلك الدعم في عالم اليوم ؟

عندما تصرخ الأرقام !

كثيراً ما شهدنا الأرقام تتكلم أو تنطق .. ولكن الحالات التي تصرخ فيها الأرقام نادرة ، وهذه واحدة منها .

فوفقاً لتقديرات مؤسسة بحوث السلم العالمية في استوكهولم والمنشورة في مجلة سيريس التي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة الدولية (تشرين أول ١٩٧٩) ، تصل تكاليف الغواصة الذرية إلى (١٧٠٠) مليون دولار . وتضيف تلك المؤسسة أن أول غواصة من هذا النوع أنتجت عام ١٩٦٠ ، وان أعدادها الآن تصل إلى (٢٧٨) غواصة . وهذا يعني أن تكاليف تلك الغواصات تكفي للتخلص من الأمراض على المستوى العالمي ، واعادة توطين كافة اللاجئين في العالم ، وانشاء نظام أمن غذائي عالمي .

وفيما يلي مقارنة تظهر أرقام بعض المؤشرات مقيسة بوحدات الغواصة الذرية ، ومأخوذة عن احصاءات الأمم المتحدة ، وكما وردت في مجلة سيريس :

- مساعدات برنامج الغذاء العالمي في الفترة ٧٤ - ١٩٧٨ : (١٧٣٣) مليون دولار . أي (١,٠١) وحدة غواصة ذرية !

- مستوردات افريقيا من القمح عام ١٩٧٧ : (١٦٧٦) مليون دولار ، أي (٠,٩٨) وحدة غواصة ذرية !

- قروض البنك الدولي الموجهة إلى الزراعة عام ١٩٧٨ : (١٥٤٢) مليون دولار ، أي (٠,٩) وحدة غواصة ذرية !

- مستوردات العالم الثالث من اللحوم عام ١٩٧٧ : (١٤٠٣) مليون دولار ، أي (٠,٨٢) وحدة غواصة ذرية !

- ميزانية منظمة الأغذية والزراعة الدولية منذ عام ١٩٤٥ : (١٠١١) مليون دولار ، أي (٠,٥٩) وحدة غواصة ذرية !

- المبالغ المصروفة على البحوث الزراعية العالمية في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ : (٦٢٩) مليون دولار ، أي (٠,٣٧) وحدة غواصة ذرية !

- الدخل القومي لدغشقر ١٩٧٦ : (١٨٠٠) مليون دولار ، أي (١,٠٥) وحدة غواصة ذرية !

- الدخل القومي لغينيا ١٩٧٦ : (٩٧٠) مليون دولار ، أي (٠,٥٧) وحدة غواصة ذرية !

المساعدات .. بالقطارة !

تجاه ذلك كله ، وعلى الرغم من ذلك كله ، وبينما يستمر العالم في انفاق مليون دولار في الدقيقة على التسلح ، تقدم الدول الغنية مساعداتها إلى الدول الفقيرة .. بالقطارة !

فقد بلغت المساعدات التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (وتضم الدول الصناعية الغربية واليابان) في عام ١٩٧٩ حوالي (٢٢,٣) مليار دولار ، أي ما يعادل حوالي (٠,٣٤٪) من ناتجها الوطني الاجمالي مقابل (١٩,٩) مليار دولار ، أو (٠,٣٥٪) من الناتج في عام ١٩٧٨ . وهاتان النسبتان أقل بكثير من النسبة المفترضة (وهي ٠,٧٪ من الناتج الوطني الاجمالي لكل دولة صناعية) التي كانت قد دعت إليها هيئات الأمم المتحدة ، ولجنة مساعدات التنمية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نفسها ، وتقرير لجنة برانت لاصلاح النظام الاقتصادي والنقدي الدولي .

إن الزيادة التي حصلت في قيمة المساعدات ليست أكثر من مجرد تغطية لارتفاع الأسعار ، إن لم تكن أقل منها . فإن من الواضح أنه بدلاً من أن تتقدم الدول الصناعية كلها على طريق رفع نسبة ما تقدمه من المساعدات (من ناتجها الوطني الاجمالي) ، فإن الدول التي تقدمت منها على هذا الصعيد هي في معظم الأحيان ، الدول الصغيرة مثل السويد والنرويج وهولندا . بينما انخفضت مساهمة الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية (وناتجها الوطني الاجمالي يعادل عشرين مثلاً من ناتج السويد) من (٠,٢٧٪) من ناتجها الوطني الاجمالي في عام ١٩٧٨ إلى (٠,١٩٪) في عام ١٩٧٩ . وانخفضت ، بالتالي ، القيمة الاجمالية المطلقة لمساعداتها من (٥,٦) مليار دولار في عام ١٩٧٨ إلى (٤,٧) مليار دولار في عام ١٩٧٩ . هذا اضافة إلى أن رئيس لجنة المساعدات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتوقع مستقبلاً مظلماً ، وخاصة فيما يتعلق بمساعدات الولايات المتحدة الأمريكية .

ويحدث هذا كله ، على الرغم من تحذيرات روبرت ماكنارا - رئيس البنك الدولي (وفي ختام مؤتمر الانكتاد الخامس الذي عقد في مانيلا ، أيار ١٩٧٧) من أن تردي أوضاع دول العالم الثالث ، وحدوث أنهيار إضافي فيها يخفض من قدرتها الشرائية إلى أدنى من المستوى الراهن سوف ينعكسان بصورة سلبية على قدرة الدول الصناعية على تصريف منتجاتها ويؤديان بالتالي إلى رفع نسبة البطالة في البلدان الصناعية نفسها وإلى حدوث خضات اجتماعية في أكثر من بلد في أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وهذا كله يتطلب - حسب رأي ماكنارا - أن يتبنى الغرب نوعاً من مشروع مارشال جديد لانعاش اقتصاديات البلدان المتخلفة .

مشكلة الغذاء .. لماذا ؟

ثمة شبه اجماع على أن مشكلة الغذاء العالمية ليست فقط نتيجة لكثرة البشر وتزايد أعدادهم . ويقرر أحد أساتذة الجامعات البريطانية في كتاب له ظهر حديثاً حول السياسات الغذائية العالمية أن المسألة ليست أبداً مسألة القدرة الفعلية على انتاج الأغذية الكافية للبشر .. فالحقيقة المؤكدة هي أن الطعام متوفر في العالم بما يكفي لتغذية جميع الناس في سائر أرجاء الدنيا بمستوى لائق بل بمستوى جيد جداً . وهناك كثير من الدلائل على أن الأمر سوف يظل كذلك طوال السنوات العشرين المقبلة على الرغم من ارتفاع عدد سكان العالم وتضخمه المرتقب . وقد أوضحت الاحصائيات والحسابات التي أجريت حديثاً أن محصول الحبوب العالمي وحده يكفي لأن يوفر ما لا يقل عن (٣٥٠٠) من الكالوريات (أي من الوحدات الحرارية الغذائية) لكل فرد من أفراد البشر يومياً . وهذا الرقم يفوق بكثير المعدل الغذائي المطلوب وفقاً لمقاييس منظمة الأغذية والزراعة الدولية . ولا يدخل في الحسبان طبعاً ، الكثير من مصادر الغذاء الأخرى كالخضار والفواكه والأسماك واللحوم .. وكلها موجودة بوفرة في العالم . ولكن الواقع المؤسف حقاً هو أن الثروة

ودعم تمويل العمليات التي يقوم بها ، وذلك وفقا للقرار (١ ـ د ـ ٣) الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء الصندوق المشترك للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الذي سيقوم بتمويل تدابير التنمية السلعية بغية تحسين الأوضاع الهيكلية في الأسواق ، وزيادة القدرة التنافسية للسلع وآفاقها في المدى الطويل .

٦ ـ تنفيذ توصية مؤتمر العمل العالمي الذي عقدته منظمة العمل الدولية ، والتي تدعو إلى خلق فرص اقتصادية للمزارعين والعمال الزراعيين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة لتدابير تحرير الاستيراد . وعلى الحكومات تحقيقا لهذه الغاية أن تتبع الخطوط التوجيهية التي وضعتها منظمة الاغذية والزراعة الدولية بشأن المواءمة الزراعية الدولية .

٧ ـ زيادة الدعم المالي والفني للمنظمات الوطنية والدولية المتخصصة في ميدان مساعدة البلدان النامية في ترويج تجارتها ، لا سيما مركز التجارة الدولي التابع للاونكتاد والجات .

كذلك ، فقد أوجب برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية على حكومات البلدان النامية أن تتخذ التدابير التالية لوضع أسس عادلة لمعاملة صغار المنتجين :

١ ـ دراسة دقيقة من زاوية العدالة والكفاءة لأية تدابير مالية خاصة (أسعار الصرف التمييزية ، ورسوم التصدير ، وغير ذلك من السياسات المالية) يمكن أن تقلل من تصدير السلع الزراعية الأولية والمصنعة ، وإزالة ألوان الظلم وكل ما من شأنه اضعاف الحافز على زيادة الانتاج ، وبخاصة بالنسبة لصغار المنتجين .

٢ ـ ضمان حصول صغار المنتجين على نصيب عادل من المزايا الناجمة عن التغييرات المواتية في الأسعار في الاسواق الدولية ، وضمان ألا تستأثر عبر الوطنية والشركات التجارية والحكومات بهذه المزايا .

٣ ـ دعم نشر المعلومات بين صغار المنتجين بشأن الفرص المتاحة لمنتجاتهم في الأسواق الاجنبية ، وانشاء مؤسسات تسويق خاصة (تعاونيات مثلا) لتحديد واستغلال هذه الفرص ، وايجاد الاوضاع التنظيمية والفنية التي من شأنها أن تعين المنتجين ، بما في ذلك صغار المزارعين ، على الوصول مباشرة إلى الأسواق الأجنبية من خلال مشروعاتهم الخاصة أو الوطنية ، وأن تنشط الصلات التجارية المباشرة بين المنتجين في البلدان النامية والمشتركين في البلدان المستهلكة .

٤ ـ ايجاد الوسائل التي يمكن أن تستخدم المعونة المالية الدولية أو غيرها في حماية دخول صغار المنتجين والعمال الزراعيين من التقلبات الحادة في الأسعار الدولية . مثال ذلك ، من خلال انشاء صندوق وطني لتثبيت الأسعار والدخول ، واقرار الأسعار المدعومة .

٥ ـ التعرف على الفرص المتاحة للتنشيط المحلي لمحاصيل التصدير الزراعية والعمل على زيادة هذه الفرص من أجل زيادة القيمة المضافة داخل البلد نفسه ، ومن ثم زيادة الفوائد التي تعود على سكان الريف ، وبخاصة على صغار المنتجين .

٦ ـ ضمان ألا تؤدي الزيادة في المساحة المخصصة لمحاصيل التصدير إلى التقليل من توافر الامدادات الغذائية المتاحة أو إلى تدهور مستويات التغذية .

وهكذا ، فإن على الدول أن تدفع أسعاراً أفضل وأضمن لسلع الدول النامية وأن تسهل أكثر فأكثر دخول تلك السلع إلى أسواقها . وعلاوة على ايجاد الأموال اللازمة لتنفيذ برامج التنمية ، فإن من واجب الدول النامية أن تنتج استراتيجيات للتنمية ملائمة للتخفيف من حدة مشكلة الغذاء .

الغذاء .. أم التصنيع ؟

هناك شبه اجماع على أن من واجب الدول النامية أن تعي أهمية الزراعة فلا تهملها وتنصرف إلى تحقيق مشاريع أخرى على حسابها . ويعتقد خبراء معهد الدراسات الانمائية في لندن أن كثيرين من المسؤولين في الدول النامية يرون عملية التنمية على أنها عملية تصنيع وتمدين ، ويقصد بالتمدين بناء المدن والحواضر . لذلك ترى أولئك المسؤولين ميالين إلى انتزاع أقصى ما يمكن انتزاعه من القطاع الزراعي وتحويله إلى الاستثمارات في الصناعات والمدن ، وكأنهم يرمون إلى «تنمية الفقر في الريف» وفي تلك الحالات ، تجد ليس فقط معظم المساعدات الخارجية يحول إلى التنمية الصناعية التي لا يمكن لقطاعها أن يؤمن العمل إلا لنسبة ضئيلة من المواطنين ، بل وأيضاً تجد أن القليل المتبقي من تلك المساعدات للقطاع الزراعي يذهب إلى كبار الأثرياء من المزارعين ، وبحيث لا يصل منه إلى الصغار الفقراء منهم شيء على الاطلاق ولهذا السبب ، يعتقد الخبراء أنه يجب اجراء اشراف ومراقبة دقيقين للتحقق من وصول المساعدات إلى الريفيين الفقراء المحتاجين إليها فعلاً ، بل إنه من الواجب اشتراط ذلك قبل منح المساعدة .

وبعد

فإن الامال المعقودة على توصل البلدان النامية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في مضمار انتاج الأغذية لا يرتقب لها أن تتحقق في المستقبل المنظور . وفي هذه الأثناء ، وبالرغم من جميع النوايا الحسنة ، يقدر معظم الخبراء والسلطات أن الفجوة الغذائية الواسعة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية ستظل قائمة حتى نهاية هذا القرن ، بل إنها ستكون عند ذاك أكبر وأكثر اتساعاً مما هي عليه الآن . إذ يحتمل أن تغدو الدول النامية بحاجة إلى ما لا يقل عن مائة مليون من المواد الغذائية سنوياً علاوة على محاصيلها هي بالذات . وإن مؤناً بمثل هذا المقدار قد لا تتوفر للدول المحتاجة إلا إذا تم استنباط خطة ما لتثبيت أسعار الغلال العالمية وضبط انتاجها . ومن المتوقع أن يكون وضع اتفاقية دولية جديدة للحبوب خطوة أولى في هذا السبيل . ويأمل الخبراء أن تنص أية اتفاقية دولية تعقد في المستقبل على ضرورة اختزان كميات وافية من الغلال الناجمة عن المواسم الجيدة عندما تزيد المحاصيل وتهبط الأسعار ، لمواجهة احتمالات النقص والقلة فيما بعد . وهكذا فإنه يعمد ، في حالة وجود القحط وانخفاض الانتاج وعودة الأسعار إلى الارتفاع ، إلى الافراج عن الغلال المخزونة مسبقاً ، فيؤدي انزالها إلى الأسواق بأسعارها الأصلية المنخفضة إلى تلافي وقوع أزمة غذائية في العالم . ولكن من دواعي الأسف أن الدول الغنية والدول النامية لم تتوصل بعد إلى اتفاق على حجم المخزون الاحتياطي المزمع والأسعار التي سيشترى بها ثم يباع . ولكن ، حتى لو تم مثل هذا الاتفاق ، ستظل هناك حاجة ملحة للاستمرار في برنامج العون الغذائي الذي يبلغ حجمه في الوقت الحاضر حوالي عشرة ملايين طن سنوياً . وقد تم مؤخراً في لندن عقد معاهدة جديدة للعون الغذائي تضمن ابقاء حجم العون على ذلك المستوى أي عشرة ملايين طن كل سنة مهما كانت نتائج مواسم الانتاج .

ويجدر بالذكر أخيراً ، أن نظام العون الغذائي المطبق حالياً يتعرض لانتقادات كثيرة من أوساط عديدة مختلفة . ويتهمر بعض النقاد من أنه ركيك ضعيف لا ينطوي إلا على القليل الضئيل مما لا يسمن ولا يغني من جوع . ويدعي نقاد آخرون إن من شأن نظام العون الغذائي القائم حالياً أن يقضي على حوافز العمل والانتاج في البلدان التي تتلقى العون ويدفعها إلى التكاسل والاتكالية ، كما أنه يفتح أيضاً باب الاستغلال السياسي للنافذين فيها . على أن غالبية الخبراء تميل إلى اعتبار نظام العون الغذائي الحالي «شراً لا بد منه» وترى أن من المحتم استمراره وبقاءه زمناً طويلاً . ذلك لأن الحل الحقيقي لمشكلة الغذاء العالمية ، أي حمل المعوزين على زراعة الحقول لكفاية أنفسهم بأنفسهم ، هو حل بعيد المنال . ولا أحد في هذا الزمن يملك عصى سحرية لتحقيقه بين يوم وليلة ، ولكن الكثيرين يملكون أن يسيروا في الطريق الصحيح لزيادة الانتاج وتحقيق عدالة توزيع الدخل وخلق ريف أفضل .

الغذائية العالمية ليست موزعة توزيعاً متساوياً عادلاً . فالناس في الغرب مثلاً يتناولون كمية من الكالوريات والبروتينات تزيد كثيراً عما يحتاجون إليه بالفعل . في حين أن أناساً آخرين في مختلف مناطق العالم لا يحصلون إلا على أقل مما يحتاجون إليه بكثير . فالمشكلة ، إذن ، حاضراً ومستقبلاً ، هي توصيل الأطعمة التي يستطيع العالم ، بالتاكيد ، انتاجها إلى الذين يحتاجونها ، وبالسعر الذي يمكنهم تحمله .

ومن المعروف عامة أن الدول المتقدمة تنتج محاصيل ضخمة من الحبوب . ومعظم هذه المحاصيل يطعم للمواشي والحيوانات الداجنة . بل إن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي أكبر منتج ومصدر للأغذية في العالم ، تدفع منحاً واعانات لمزارعيها كي «لا !» يستثمروا أراضيهم ويتركوها بدون زراعة وانتاج . ومقابل ذلك ، نجد أن أسعار الحبوب تظل أعلى بكثير من أن تستطيع الدول شراءها بالكميات التي تحتاجها لاطعام مواطنيها .

وهكذا ، فلا عجب أن تتسع الهوة ، باطراد دائم ، بين الأغنياء والمحرومين . وتصنف منظمة الأغذية والزراعة الدولية ما يزيد عن ثلاثين دولة في العالم في خانة أكثر الدول تعرضاً للخطر ، أي أنها مهددة على الدوام بالنقص الغذائي . وتتفرق هذه الدول وتتوزع في مختلف أنحاء العالم .. فمن هندوراس والسلفادور في أمريكا الوسطى ، إلى بلدان منطقة الساحل جنوبي الصحراء في أفريقيا ، إلى الهند وبنغلاديش في آسيا ، وسواها من الدول النامية التي لا تملك المال اللازم لشراء الفائض الضخم من المواد الغذائية المنتجة في الدول الغنية المتقدمة ، فتظل شعوبها تعاني سوء التغذية والجوع . ولكن ، هل إن فقر تلك الدول أو انعدام المال لديها هو السبب الوحيد للمشكلة ؟ لا .. إن سوء التغذية هو أيضاً ، وإلى حد كبير ، نتيجة حتمية لفقر الفرد في تلك الدول . ولعل أوضح مثال على ذلك ، الوضع الراهن في الهند التي بلغت خلال السنوات الثلاث الأخيرة مرحلة الاكتفاء الذاتي في ميدان انتاج الحبوب ، بل واستطاعت أن تصدر بعض غلالها إلى البلدان المجاورة . ولكن ، هذا لا يعني مطلقاً أن التغذية الحسنة قد توفرت لجميع المواطنين الهنود . إن العكس هو الصحيح .. فكثيرون جداً من الناس هناك لا يزالون ضحايا لسوء التغذية وفريسة للجوع . وسبب ذلك هو الفقر الفردي الذي يحول دون تمكن صغار المزارعين المعوزين من استثمار الأراضي واستغلال خيراتها . هذا في حين أن من المفترض طبيعياً أن زراعة الأراضي هي بالضبط العمل الذي يجب أن يتمكن المزارع من القيام به . ولعل السلطات في جميع بلدان العالم متفقة على أن الحل الوحيد الأكيد لمعضلة الغذاء العالمية يكمن ، فيما عدا تخفيض عدد الولادات وتحديد النسل ، في حمل سكان الدول النامية الذين هم بحاجة إلى الأغذية على زراعتها وانتاجها بأنفسهم . ولا ريب أن مجال النجاح واسع وفرصه أكيدة في معظم المناطق المتخلفة ، تماماً كما هي الحال في المناطق المتطورة .. فإذا كان بامكان مزارعي الرز في اليابان مثلاً أن يجنوا محصولاً يزيد عن خمسة آلاف وخمسمائة كيلوغرام من كل هكتار ، فإن بامكان مزارعي الدول النامية ولا ريب أن يفعلوا ذلك أيضاً ، بدل أن يظل انتاجهم على وجه الاجمال منخفضاً على نحو ما هو عليه الآن بحيث لا يتعدى محصول الهكتار نسبة الثلث من محصول الهكتار في اليابان . وما يقال بالنسبة لزراعة الرز ينطبق أيضاً على القمح وسواه من محاصيل الحبوب والمحاصيل الغذائية الأخرى .

مشكلة الغذاء .. بين الشمال الجنوب

يعتقد كثير من الخبراء أنه ، وإلى أن يتم تحقيق مشروع حث المعوزين في الدول النامية على زراعة أغذيتهم بأنفسهم ، ينبغي التركيز على تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة تطبيقا حسنا في الزراعة ، لأن ذلك قد يكون الطريقة الوحيدة لزيادة إنتاج الأغذية خلال السنوات الخمس عشرة التالية ، وبحيث يتوفر الطعام للعالم . ولا بد من القول بأن حدوث ذلك متوقف في النهاية على النوايا السياسية الحسنة . ومن الواجب أولا وقبل كل شيء أن تبدر النية السياسية الحسنة عن الدول الغنية المتطورة فتعمد إلى امداد دول العالم الثالث بالأموال اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية فيها . وقد شدد على هذه النقطة كثيرا تقرير لجنة برانت الذي نشر حديثا حول علاقات الشمال والجنوب . ذلك أن المساعدات المالية التي منحت للتنمية الزراعية في البلدان النامية بلغت حوالي (٣) بلايين دولار في عام ١٩٧٧ . ولكن معهد أبحاث التنظيم الغذائي الدولي في لندن قام بوضع دراسة خاصة حول النفقات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية في تلك الدول ، فحدد المبلغ الذي يجب أن تؤمنه مساعدات الدول الغنية باثني عشر مليون دولار سنويا خلال عقد الثمانينات . وتفترض الدراسة طبعا أن يكون بامكان الدول النامية بالذات أن ترصد هي أيضا مبالغ مساوية للمعونات الخارجي من ميزانيتها الخاصة في سبيل تحقيق نهضتها الزراعية . ولكن ذلك لا يمكن أن يكون ممكنا ـ كما جاء في تقرير لجنة برانت ـ إلا إذا تحقق للعالم الثالث نصيب من التجارة العالمية أوفر وأكثر عدلا

وانصافا من النصيب الذي تحظى به الآن . وهذا يعني أن على الدول الغنية أن تدفع أسعارا أفضل وأضمن لسلع الدول النامية وأن تسهل أكثر فأكثر دخول تلك السلع إلى أسواقها .

وقرر برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (روما ، تموز ، ١٩٧٩) أن التغييرات في أنظمة التجارة الدولية الرامية إلى تحسين امكانية وصول السلع الزراعية الخام والمصنعة إلى الأسواق في البلدان الصناعية وبخاصة في البلدان النامية ، وإلى ضمان استقرار السوق ، والتوسع المطرد في مستويات التجارة والعائدات ، سوف تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية الريفية وينبغي أن تقوم نظم التجارة الدولية على مبادىء المساواة والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وينبغي أن توجه سياسات التجارة الخارجية للبلدان النامية بصورة مباشرة نحو تحقيق أهداف التنمية الريفية وتخفيض حدة الفقر في الريف . واعتبر برنامج العمل أن وضع استراتيجية تنمية ريفية عالمية ضروري لاستراتيجية التنمية الدولية في الثمانينات ، ولهذا الغرض يجب على حكومات البلدان المتقدمة أن تتخذ اجراءات من شأنها زيادة امكانية الوصول إلى الاسواق وعقد اتفاقيات سلعية :

١ ـ التنفيذ السريع والأمين لكل الالتزامات التي تستهدف تحرير التجارة واستمرار عملية التفاوض بالاشتراك مع البلدان النامية في المحافل الدولية المناسبة ، مع عقد العزم من جديد على مقاومة السياسات الحمائية .

٢ ـ التحرك نحو تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وازالتها باطراد أمام دخول المنتجات الزراعية والريفية ، الأولية والمصنعة على حد سواء ، ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية .

٣ ـ توسيع نظام الأفضليات المعمم بحيث يشمل مجموعة أكبر من المنتجات المصنعة وغير المصنعة ، وحيثما أمكن المنتجات الزراعية ، وتطويع نظم الاعانات الظاهرة أو المستترة للبدائل التركيبية المنافسة بقصد الوفاء باحتياجات التصدير للبلدان النامية ، إلى جانب تفادي القيود التي لا مبرر لها في اطار أي تنفيذ انتقائي لتدابير الحماية .

٤ـ المشاركة بصورة جماعية مع البلدان النامية والاسراع بعقد الاتفاقيات السلعية الدولية أو اتخاذ ترتيبات يجري التفاوض بشأنها في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية للاونكتاد ، والعمل على أن يدخل الصندوق المشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية مرحلة العمل الكاملة في موعد قريب بمقتضى قرارات الاونكتاد ذات الصلة .

٥ ـ الاعتراف بالدور المهم للشباك الثاني للصندوق المشترك

ملف العدد

المؤتمر الفنّي الدّوريّ الرّابع للمهندسين الزراعيّين العرب

المكننة الزراعيّة العربيّة والتكامل العربي في مجال تصنيعها وتشغيلها

الدكتور المكسم استراتيجيّة عربيّة تستقطب خبرات وموارد وقدرات الوطن العربي

الدكتور بكور لا تقدّم إلّا في وحدة الأرض والمال والقوى العاملة العربيّة

بناء على ما قرره المجلس الأعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في دورة انعقاده الثامنة في دمشق فقد انعقد المؤتمر الفني الدوري الرابع للمهندسين الزراعيين العرب

عقد المؤتمر تحت رعاية السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية في فندق شيراتون بدمشق في الفترة الواقعة ١٩٨٠/٦/٢٨ و ١٩٨٠/٧/٣ ، وحضره ممثلون عن النقابات الزراعية والجهات الرسمية الشعبية العاملة في الزراعة في الدول العربية ومندوبون عن منظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

وقد كانت دراسات المؤتمر وأعماله متخصصة بموضوع يحتل أهمية كبرى في مجال التكامل الزراعي العربي ، وهو «المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها وتشغيلها» .

المؤتمر وموضوعه .. لماذا ؟

يعاني الوطن العربي من عجز كبير في تغطية احتياجاته من المواد الغذائية قطريا وعربيا ، وذلك في الوقت الذي تتزايد فيه مستورداته لتغطية هذا العجز . وتتركز واردات الدول العربية من المواد الغذائية على السلع الضرورية منها كالحبوب والزيوت والدهون والسكر واللحوم والالبان ومشتقاتها . وتشير الاحصائيات إلى أن هذه الفجوة الغذائية في الوطن العربي تزداد اتساعا باستمرار ، فقد ارتفع حجم مستورداتها من القمح من ثلاثة ملايين طن إلى حوالي تسعة ملايين طن خلال عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ وهذا يعني ان الدول العربية اصبحت مستوردة لما يقارب ثمن «١/٨» كمية القمح المطروح عالميا للتصدير ، أو ما يعادل نصف استهلاكها السنوي من القمح لقد تجاوز سكان الوطن العربي المائة وخمسين مليون وهم يتزايدون سنويا بمعدلات تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٥ بالالف سنويا ، ومن المتوقع ان يصل عددهم إلى أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة في نهاية هذا القرن . وبالرغم من هذا التزايد السكاني الكبير ، وبالرغم من أن الطلب على استهلاك المواد الغذائية يتزايد أكثر من معدلات تزايد السكان ، حيث من المتوقع ان يصل معدل الطلب السنوي للمواد الغذائية إلى ٥٪ بالرغم من كل ذلك فان معدلات النمو في الانتاج الغذائي منخفضة للغاية وهي لا تصل لاكثر من ١,٥٪ في مجال انتاج القمح المادة الرئيسية والاكثر خطورة !

لذا فمن غير المتوقع في ظل ظروف الانتاج الزراعية العربية ، تغطية العجز من مادة القمح الا في حوالي منتصف القرن القادم ، الذي سيشهد ارتفاع عدد سكان العالم العربي إلى ثلاثة اضعاف وازدياد احتياجاتهم الاستهلاكية من المواد الغذائية إلى أكثر من اربعة أضعاف احتياجاتهم الحالية ، نتيجة للنمو الحضري والتطور الاقتصادي والاجتماعي . هذا على مستوى القمح اما على مستوى الطلب على المواد الغذائية الاخرى «بما فيها القمح» فمن المتوقع ان يصل هذا المستوى عام ١٩٨٥ إلى ١٨٠٪ عما كان عليه عام ١٩٧٠ في حين لن يتزايد الانتاج الغذائي العربي أكثر من ٦٠٪ .

والوضع في مجال الانتاج الحيواني بالوطن العربي ، ليس على صورة أفضل من الانتاج النباتي ، فالانتاج الحيواني من لحوم

وبيض والبان يعاني هو الآخر من نفس العجز ، حيث وصل العجز في اللحوم عام ١٩٧٠ الى ١٧٧ ألف طن ، وصل الى حوالي ٤٠٠ ألف طن عام ١٩٨٠ وسيصل الى ٧٠٠ ألف طن عام ١٩٨٥ .

اذا استمرت معدلات النمو الحالية في الانتاج الغذائي العربي وتفاقمت حالة الاعتماد الشديد على الخارج فان الوطن العربي سيصل الى حالة تبعية غذائية وتحكم في مقدراته من قبل الاحتكارات العالمية الغذائية والتي تسيطر عليها ثلاث دول متقدمة تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

وهذا يضع الأقطار العربية في مواجهة ضرورة انتاج كميات ضخمة ومتزايدة من المواد الغذائية لتحقيق اكتفاء وأمن غذائيين عربيين ومن خلال تنمية زراعية سريعة ومتكاملة على نطاق العالم العربي ككل .

ولقد تنبهت الأقطار والمنظمات العربية الى أهمية وخطورة الموقف الغذائي العربي ، وتنادت لمعالجة هذا الموقف من خلال الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة ، التي كانت قد اعدت لعقد مؤتمر «الأمن الغذائي العربي» خلال العام الماضي لولا مصادرة نظام السادات للدراسات التي اعدتها لهذا المؤتمر فرق الخبراء العرب في هذا المجال .

«الميكنة الزراعية والتكامل العربي ، والتكامل العربي في مجال تصنيعها وتشغيلها» موضوعاً للمؤتمر !

وفي اطار سلسلة المؤتمرات والندوات التي تعمل المنظمات والهيئات العربية المتخصصة على عقدها لتدارس ووضع صيغ التكامل العربي الزراعي ومواجهة ازمة الغذاء العربي . وضمن نطاق المؤتمرات والندوات الفنية المتخصصة التي يعقدها اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، تقرر أن يعقد المؤتمر الفني الدوري الرابع لبحث موضوع «الميكنة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها وتشغيلها» . ولكن .. لماذا الميكنة الزراعية ؟

من المعروف أن ثمة حوالي ٨١ مليون هكتار قابلة للزراعة في الوطن العربي ، ولكنها لم تستثمر حتى الآن ، وأن نسبة المساحة المحصولية إلى المساحة الطبيعية المزروعة لا تتجاوز ٦٦٪ .

ولما كان الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المتاحة من حيث التوسع في استصلاح الأراضي لزراعة اكبر مساحة ممكنة ، وتكثيف الزراعة عن طريق زيادة نسبة استعمال الأرض الزراعية ، ورفع مردود الهكتار الواحد من المحاصيل الزراعية ، وتقليل تكاليف

الزراعة بوجه عام ـ يتطلب مزيدا من استخدام الجرارات والآلات الزراعية ، فإن عقد مؤتمر عربي متخصص لتدارس أوضاع الميكنة الزراعية في الوطن العربي والوقوف على مشاكلها والعمل على تطويرها من منطلق التكامل الزراعي العربي ، يطرح نفسه كقضية قومية ومهنية ملحة .

لهذا كله .. كان المؤتمر الفني الدوري الرابع للمهندسين العرب .. وكانت «الميكنة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيفها وتشغيلها» موضوعا للمؤتمر .

افتتاح المؤتمر برعاية الرئيس الأسد .

في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ١٩٨٠/٦/٢٨ أقيم في مدرج جامعة دمشق حفل افتتاح المؤتمر .

وقد أناب السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية وراعي المؤتمر السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء السوري في افتتاح المؤتمر .

وحضر حفل الافتتاح عدد من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي والسيد عبد القادر قدورة نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية وبعض السادة الوزراء وممثلو المكاتب التنفيذية للمنظمات الشعبية وبعض رجال السلك الدبلوماسي والمدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية واعضاء المجلس الاعلى والمكتب التنفيذي للاتحاد كما حضره السادة رؤوساء واعضاء الوفود النقابية للمهندسين الزراعيين في الاقطار العربية المشاركين بالمؤتمر وممثلو المنظمات العربية والدولية العربية المشاركين بالمؤتمر وممثلو المنظمات العربية والدولية المتخصصة

والجهات المهتمة بالقطاع الزراعي في القطر .

وفي بداية الحفل ، ألقى السيد المهندس مصطفى السعدي أمين سر نقابة المهندسين الزراعيين في القطر العربي السوري كلمة رحب فيها بالضيوف وأعرب عن اعتزاز المهندسين الزراعيين برعاية الرئيس حافظ الاسد لهذا المؤتمر واعطائه جل اهتمامه للمسألة الزراعية والافضلية الاولى لمعالجة كل مشاكل الانتاج الزراعي .

وقد اشار السعدي الى الواجبات والمهمات الكبيرة المترتبة على المهندسين الزراعيين لمعالجة مواطن الخلل في الاستثمار الزراعي وإزالة المعوقات وبذل الجهود لتحقيق زيادة في الانتاج وتحسين نوعيته بغية تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء ثم ألقى السيد الدكتور يحيى بكور نقيب المهندسين الزراعيين في القطر العربي السوري الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب كلمة الاتحاد حيا فيها باسم الزراعيين العرب السيد الرئيس حافظ الاسد الذي تفضل بشمول المؤتمر بكريم رعايته التي تجلت بانابته السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء لتمثيله في حفل الافتتاح .

الامين العام : العمل الجاد والتبعات الملقاة على عاتق الاتحاد

وقد رحب الدكتور بكور بالمهندسين الزراعيين العرب الذين اجمعوا على اختيارهم دمشق مقرا لاتحادهم والذي يتلقى كل الدعم والتاييد من الحزب ومن القائد والقيادة وكافة المنظمات الشعبية والمهنية .

وقد اكد الدكتور بكور في كلمته على التبعات الملقاة على عاتق الاتحاد وتطلعه إلى عمل جاد في هذا الميدان الاقتصادي الهام وسعيه الدائب في تطوير الانتاج الزراعي كما وكيفا وصولا لتحقيق التكامل الزراعي على المستوى القومي،كما أكد أن التطوير الاقتصادي والاجتماعي العربي يكمن في وحدة الارض والمال والقوى العاملة والتي لا تتقدم مع استمرار فصلها عن بعضها البعض في كل قطر عربي على حدة .

وقال الدكتور بكور ان الهجمة الشرسة التي تستهدف أمتنا كوجود ومجتمعاتنا كقيم وحضارات ووحدتنا كشرط اساسي لتطورنا ستحطمها ارادة الصمود التي يؤكدها منطق التاريخ وحركة الحياة .

وأكد الدكتور بكور على أهمية تأمين مستلزمات عمل الفنيين الزراعيين والاستفادة من امكانياتهم للمساهمة البناء في تحقيق الأمن الغذائي العربي .

اتحاد الفلاحين : الثروة البشرية والتطوير الزراعي !

ثم ألقى الأخ محمد ميهوب نائب رئيس اتحاد الفلاحين في القطر العربي السوري كلمة اتحاد الفلاحين العرب مشيراً إلى أهمية انعقاد هذا المؤتمر في المرحلة الراهنة التي تمر فيها المنطقة العربية في صراعها مع الامبريالية والصهيونية ، وقال .. أنه على هذا الاساس يتسم المؤتمر بطابع التحليل المنهجي في دراسات الواقع الزراعي العربي كما أن أهميته تكمن في مدى التاثير الذي تقدمه الثروة البشرية في خطة التطوير الزراعي ومدى التأثير الفاعل الذي تحدثه الميكنة في رفع مستوى الانتاجية الزراعية وتخفيض تكاليفها والتي ينعقد المؤتمر لمناقشتها واقرار التوصيات بشأنها .

واختتم حفل الافتتاح بكلمة قومية شاملة ألقاها السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم ممثل السيد الرئيس الجمهورية راعي الحفل . ومما جاء في كلمته :

«ان الوطن العربي يبدو وبكل ما يملك من المصادر الطبيعية والبشرية والرساميل الكبرى أجدر ما يكون بنظرة قومية واحدة إلى واقعه ومستقبله واحوج ما يكون إلى تفهم أية دعوة إلى استراتيجية عربية واحدة تستقطب كل ما يملكه الوطن العربي من خبرات وقدرات وموارد وامكانيات وتجسيدها في شكل متقدم من أشكال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والذي يعتبر بحد ذاته شرطا تاريخيا للمحافظة على الوجود المستقل ودليلا على الحقيقة القومية التي يجب أن يتركز عليها أي تخطيط اقتصادي واجتماعي وسياسي لهذه الأمة الكبيرة» .

دراسات المؤتمر

واقع المكننة الزراعية العربية وآفاق تطويرها

مقوّمات المكننة الزّراعيّة العربيّة واقتراحات لتطويرها

التكامل العربي في مجال استخدام الطيران الزراعي

تنسيق وتوحيد المصطلح العلمي والتقني بالوطن العربي

قدم إلى المؤتمر، وعلى مدى أربعة أيام، ست وثلاثون دراسة نعرض لها، حسب تسلسل تقديمها ومناقشتها، فيما يلي:

المكننة الزراعية وأهميتها المتزايدة في التنمية الزراعية في الأردن

أعد هذه الدراسة كل من الدكتور بسام صنوبر والدكتور سليمان عربيات من نقابة المهندسين الزراعيين في الأردن، وقام بعرضها الدكتور عربيات.

بدأ الدكتور عربيات عرض دراسته بأهمية إدخال الميكنة إلى الزراعة العربية، لما يمثله عدد العاملين في هذا القطاع من أهمية، حيث تتراوح نسبتهم من ٥٠ ـ ٩٠٪ باختلاف من قطر لآخر وللنقص في اليد العاملة وزيادة المساحات المزروعة وبروز أهمية الزراعة وانتاج الغذاء كسلعة استراتيجية.

ثم انتقل الى أهداف مكننة الزراعة العربية وما ترمي إليه من زيادة في الانتاج وتحسين نوعيته.

وحدد الدكتور عربيات معوقات المكننة الزراعية بتفتت الحيازات الزراعية ونقص اليد العاملة في بعض المواسم كمواسم الحصاد والقطاف، وعدم ملاءمة الاليات المستوردة وارتفاع أسعار المحروقات وقطع التبديل، ونقص الكوادر الفنية والأرشاد الزراعي.

ثم تحدث الدكتور عربيات عن الوضع الزراعي في الأردن وما يحتله القطاع الزراعي من وضع متميز في الاقتصاد الأردني فأشار إلى أن حجم الاستثمارات الزراعية في الخطة يصل إلى ١١٢ مليون دينار، ويتوقع أن يصل الدخل القومي الزراعي خلال هذه الخطة حوالي ١٨٣ مليون دينار.

وانتقل بعد ذلك للحديث بالتفصيل عن تنمية الموارد المتاحة في القطاع الزراعي متمثلة بالموارد البشرية والأرضية والمائية.

وفي ختام عرضه للدراسة قام بتقديم مقترحات لتطوير المكننة الزراعية بالأردن حددها كما يلي:

تطوير الميكنة الزراعية

١ ـ تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية للمساعدة في تجميع المساحات الزراعية الصغيرة المتشتة إلى مساحات أكبر يسهل فيها مكننة العمليات الزراعية.

٢ ـ اعفاء جمركي كامل للمعدات الزراعية وقطع غيارها.

٣ ـ تقديم القروض الكفيلة بتمكين المزارع أو الجمعيات من شراء ما يلزم من معدات والات زراعية.

٤ ـ إنشاء مراكز التوزيع والتسويق لتصريف أي كمية من المنتجات الزراعية وبسعر مناسب.

المؤتمر يبحث ستاً وثلاثين دراسة عن المكننة الزراعيّة تقدّمت بها الوفود والمنظمات العربيّة

التكامل العربي في مجال صناعة الجرارات والآلات الزراعية

٥ ـ انشاء اتحاد المزارعين في غور الأردن وأهم ما يتعلق به هو انشاء وحدات استئجار الالات والمعدات الزراعية اللازمة لجميع العمليات الزراعية المطلوبة للزراعة في الأردن .

٦ ـ تحويل وسائل الري من طريقة الري السطحي والتي تكون فيها خطوط الري متعرجة مما لا يسمح باستعمال الآلات والمعدات الزراعية الى طريقة الري بالرشاشات ... وكذلك طريقة الري بالتنقيط .

٧ ـ إقامة مراكز لتأجير الالات والمعدات الزراعية من خلال المشاريع الزراعية مثل مشروع الزراعة الجافة ومشروع تطوير الزراعة البعلية المتكامل والتي تهدف هذه المشاريع الى ادخال التكنولوجيا الحديثة والتي تعتبر المكننة الزراعية احدى مدخلاتها .

ملاحظات

وقدم الزملاء أعضاء المؤتمر بعض الملاحظات بعد عرض الدراسة نعرض بعضها :

ـ في تقدير كفاءة تشغيل الالة الزراعية لم تأخذ الدراسة بعين الاعتبار للمساحة المبورة سنوياً .

ـ عدد الجرارات الزراعية في الاردن ١١٢٥ جرار ، اما الحصادات فهي بحدود ٥٠ حصاده .

وأجاب الدكتور عربيات على أحد اسئلة فقال :

ـ هناك عدة دراسات وابحاث في الاردن لمعرفة الجدوى الاقتصادية لاستعمال الاليات الزراعية .

ـ أجريت دراسة لمعرفة الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لاستخدام الاليات الزراعية ، وهي قيد تحليل نتائجها .

ـ اجرة عامل الحصادة في الاردن تتراوح بين ٣٥٠ ـ ٤٠٠ دينار اردني سنوياً ، وغالبيتهم من مدينة حلب .

ـ حاولنا اختبار فرضية زيادة الانتاج من خلال الالة وقد فشلنا باثبات ذلك حتى الآن .

ـ اول جرار زراعي دخل الاردن كان عام ١٩٤٤ .

ـ ٩٥٪ من عمليات البذار ولمختلف المحاصيل ما تزال تتم يدوياً في الاردن .

قواعد تنظيم الخدمات في ميدان الميكنة الفلاحية في الجمهورية التونسية

يقول الباحث المنصف بن رمضان في مقدمة عرضه لبحثه الذي قدمه للمؤتمر : ان أهمية الميكنة الزراعية وتدارس واقعها وتطويرها ، تنبع من أن ٥٠٪ من تكاليف الانتاج الزراعي تعود إلى نفقات الميكنة الزراعية ويضيف الباحث رمضان فيقول : من المعروف ان توفير الارض الزراعية اول مستلزمات الانتاج ، الا أنني أرى أن استخدام الميكنة الزراعية وتعميمها يأتي في مقدمة مستلزمات الانتاج لتأمين زيادة الانتاج وتحسينه ، مما يقتضي بالتالي ايجاد قواعد لتنظيم استخدامها .

ويعتبر الباحث صغر الحيازات الزراعية وتفتتها من اولى معوقات الميكنة الزراعية ، فالباحث رمضان يرى أن وحدة المساحة التي لا تقل عن ١٠٠ هكتار هي وحدة اقتصادية وملائمة لاستخدام الميكنة ، كما أن الوحدات المتوسطة يمكن تأمين الخدمة لها من خلال محطات الاليات الزراعية ، أما الوحدات الصغيرة والتي تشكل ٧٠٪ من الاراضي الزراعية التونسية فيصعب ادخال الميكنة اليها . ويضيف الباحث إلى هذه العقبة الاحوال المناخية كالامطار وفقدان

قطع التبديل كاحدى عقبات تطوير الميكنة الزراعية وانتشارها .

ثم قدم الباحث
اقتراحات لتطوير الميكنة الزراعية وهي

- اعادة النظر بتوزيع ملكية الارض .

- احداث مؤسسات حكومية للميكنة الزراعية مع توفير رأسمال عال لها ، اضافة إلى تعميم التعاونيات الفلاحية للخدمات الزراعية .

- وجود مقاييس لحجم ونوع الميكنة المطلوبة وكذلك أنواع العمليات الزراعية التي يحتاج تنفيذها إلى الآلة على ضوء شكل الحيازات الزراعية والدورات الزراعية وعلى ضوء المناخ الفلاحي .

- وجود برنامج لتشغيل واستخدام الآليات الزراعية في كل موسم وضمن كل منطقة .

- احداث ورشات صيانة فنية حقلية وسريعة تعمل على مدار ٢٤ ساعة مع توفير قطع الغيار اللازمة لها ، مع ضرورة القيام بصيانة دورية للآلات الزراعية .

- تدريب واعداد سائقي الجرارات وفنيي الاصلاح نظرياً وعملياً ، حيث ان هناك سوءاً في استخدام الآلة بالاقطار العربية ، وكذلك نقصاً في التشغيل الكامل لهذه الآليات .

وقد ادرج الباحث بعض الارقام حول نفقات استخدام الآلة الزراعية المثلى فقال : يجب ان لا تزيد نفقات اصلاح وصيانة الآلة عن ٢٥٪ من ثمنها ، كما ان نفقات الوقود يجب ان تتراوح بين ١٠ ـ ١٥٪ من كلفة العملية الزراعية الآلية الواحدة .

وقد اكد الباحث على اهمية ودور العنصر البشري في مجال المكنة الزراعية ومشاركته في تحمل المسؤولية من خلال الحوافز الانتاجية التشجيعية مما يؤدي في النتيجة إلى التخفيض في نفقات الاصلاح والمحروقات .

وفي نهاية بحثه ، أكد على أهمية وجود بطاقة لكل آلية تتضمن كشفاً لعمر الآلة وبيانات عن ساعات عملها ومصاريفها من وقود وقطع غيار وغيره ، لتكون بمثابة مرآة صادقة لخصائص هذه الآلة .

واختتم بحثه بالاشارة إلى أهمية استخدام الحاسب الالكتروني «الكومبيوتر» في تقييم هذه البطاقات وكذلك في تصنيف قطع التبديل والغيار للآلات الزراعية ، وهو ما بدأت تونس الشقيقة بتنفيذه فعلا .

«ست سنوات» عمر الجرار في تونس

نورد بعض الملاحظات والنقاط والتوصيات التي اوردها الزملاء اعضاء الوفود العربية من خلال مناقشتهم للدراسة :

- يجب تجديد الآلة اذا عملت المدة المحددة لها او ارتفعت نفقات اصلاحها ، وعلى سبيل المثال فان عمر الجرار العالمي هو ٨٠٠٠ ساعة عمل فعلية .

- عمر الجرار وسطياً في تونس ٦ سنوات ونفقات اصلاحه وصيانته خلال هذه الفترة بحدود ٧٥٪ من ثمنه .

- يجب الاكتفاء بما لا يزيد عن عشرة أنواع صالحة وملائمة لبيئة كل قطر لتلافي فقدان القطع التبديلية .

- ربط العمل بالانتاج بمزارع الدولة «بتونس» يعني رفع الاجر كلما ازداد حجم ومستوى اداء العامل .

- يوجد في تونس ٤٠ ماركة من الآلات الزراعية وكل ماركة لها اصناف كثيرة مما يعوق عملية توفير قطع التبديل لها ، ويقف في وجه تحديد هذه الماركات حرية التجارة والاستيراد .

الميكنة الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية للدول النامية وكيفية ادارة شؤونها

الدراسة مقدمة من القطر العربي السوداني وهي تبحث في دور المكننة الزراعية في التنمية الاقتصادية للدول النامية وكيفية ادارة شؤونها وقد اعدها وعرضها للمؤتمر الدكتور الصادق الفاضل الازرق مدير ادارة الشؤون الهندسية بوزارة الزراعة السودانية .

وبعد ان تحدث الباحث عن الاهمية المتزايدة للميكنة الزراعية في زيادة الانتاج وتحسينه انتقل إلى التحدث عن كيفية ادارة شؤونها واستخدامها بالشكل الامثل وقدم نبذة عن هذه الادارة من واقع الميكنة الزراعية في السودان .

وقد استعرض الدكتور الازرق بعض النقاط التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار حين التخطيط للتوسع بالتنمية الزراعية بالبلدان النامية والتي يأتي في مقدمتها حداثة استقلال هذه البلدان ، وضرورة وضع حد للسيطرة الاستعمارية والاحتكارية واستمرار هذه البلدان في الدوران بفلك الدول الكبيرة التي تلجأ إلى تخفيض اسعار المواد الخام ورفع أسعار المواد المصنعة وكذلك ضرورة التحرر من النظم الاقتصادية العالمية التي وضعتها الدول المتقدمة منحازة إلى مصالحها ووفق احتياجاتها .

وقد عدد الباحث في عرضه للدراسة بعض السمات التي تجعل من السودان دولة نامية فقال :

ـ ٨٠٪ من سكان السودان يعملون بالزراعة .

ـ نسبة الأمية في السودان تصل إلى ٨٠٪ من أجمالي السكان .

ـ نصيب الفرد من الدخل القومي لم يكن يتجاوز «١٥٠» دولاراً عند الاستقلال ولم يصل حتى الآن لاكثر من ٣٢٠ دولاراً .

ـ يتصف السودان بنظام متخلف للنقل والمواصلات كما أن نظم التسويق والتسليف الزراعي ما تزال تحبو وغير متلائمة مع خطط وبرامج التنمية الزراعية .

ـ هجرة الفنيين من أطباء ومهندسين التي يشهدها السودان ، احدى الدراسات تقول ان ٤٠٪ من الاطباء السودانيين قد هاجروا كما أن ٣٠٪ من المهندسين الزراعيين قد هاجروا أيضا .

ادارة مركزية للميكنة الزراعية

أما عن الميكنة الزراعية في السودان فقال الباحث عنها انها تدار مركزيا ونحن لسنا ضد هذه المركزية بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في السودان وعدم توفر كفاءات فنية على مستوى المحافظات لادارة وتشغيل الميكنة زراعيا . وختم عرضه للدراسة بأهم النقاط التي يجب أن تتوفر في ادارة العملية وبالتسلسل فكانت : مسؤوليات التخطيط وكيفية تنفيذ المهام فالتنظيم والتوظيف والتوجيه واتخاذ القرارات الخ ..

وفيما يلي نورد لقطات من نقاش الزملاء حول الدراسة :

يوجد قسم خاص في السودان يسمى «قسم الاختبارات» وتنحصر مهامه باجراء التجارب على مدى ملاءمة الآلة لظروف السودان الطبقية من حيث التربة وتحديد ساعات العمل وتكاليف التشغيل .

ويوجد في السودان ورشة صيانة للآليات الزراعية على مستوى كل مشروع وتتبع مركزياً الى وزارة الزراعة عدا المشاريع الكبيرة حيث تتبع لها ورشات خاصة .

اقترح أحد الزملاء انطلاقا من اختلاف مصطلحات تسمية الاعلاف الواردة في الدراسة عن مثيلها في الأقطار الأخرى ، أن يصار إلى توحيد المصطلحات العربية المستخدمة في قطاع الزراعية .

أهمية الميكنة الزراعية ومعوقاتها في البلاد العربية .

أعد الدراسة المهندس الزراعي نافع عرابي من القطر العربي السوري . وفيها تحدث عن أهمية الميكنة الزراعية وعن معوقاتها ، وحدد فيها تلك المعوقات بصغر الحيازات ونظام الري المتبع وسوء اختيار المناسبة وإساءة استخدام الآلة وتعدد مصادر الآلات وصعوبة تأمين قطع التبديل وارتفاع أسعار تلك القطع وسوء الاصلاح والصيانة وقلة الكوادر وأبحاث الميكنة وضعف الارشاد الزراعي وصعوبات التمويل والمواصلات كما قدم الباحث عدة مقترحات لازالة تلك المعوقات وركز في تلك المقترحات على التأهيل والتدريب والاشاد الزراعي والأبحاث وتجميع الحيازات الصغيرة .

واقع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحاجتها للتقنية الزراعية

اعد هذه الدراسة أحد الزملاء من الضفة الغربية وقد عرضت عنه بالنيابة نظرا لمنع السلطات المحتلة لهذا الزميل المناضل من مغادرة الضفة وحضور المؤتمر لتقديم وعرض دراسته .

وقد تحدث الباحث في دراسته عن دور التقنية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعن طرق تطوير مصادر الثروة الزراعية فيهما متمثلة بالأرض والمياه والكهرباء فقال : ان سلطات الاحتلال تضع العقبات والعراقيل أمام المزارعين والمهندسين في الضفة الغربية والقطاع بهدف ارغامهم على ترك الزراعة والارض والاتجاه نحو مجالات عمل أخرى ضمن سياستها الاستيطانية والتوسعية وأضاف أن مثل هذه العقبات لن تقف في وجه استمرار تمسكهم بالأرض وصمودهم .

وفي مجال تطوير الاراضي الزراعية ، قال الباحث ان مساحة الاراضي الزراعية في الضفة والقطاع تبلغ حوالي ٦٠٠ ألف هكتار منها حوالي ٢٨٠ الف هكتار قابل للزراعة ولا بد من اتخاذ أجراءات في هذا المجال تتلخص في استصلاح الاراضي وحماية المستصلح منها من تدهور التربة الزراعية وصيانتها إضافة إلى تحديد وتصنيف الأراضي الزراعية وتحريج الاراضي القابلة لذلك والاهتمام بالمراعي الصناعية .

أما في مجال تنمية مصادر المياه والمتمثلة بالامطار التي تتراوح معدلاتها بين ٢٠٠ ـ ٦٠٠ مم سنويا ، والمياه الجوفية والينابيع والانهار فقد أكد الباحث على ضرورة الاستفادة من مياه الامطار من خلال الحواجز المائية وحقن المياه بالتربة ، واستخدام

الحواجز الاصطناعية كالسدود للاستفادة من الآبار والينابيع الموجودة إذ تمضي سلطات الاحتلال في تعنتها ومنع حفر أية آبار ارتوازية جديدة بهدف اعاقة تطوير الزراعة بالضفة .

ويقول الباحث ان ريف الضفة الغربية والقطاع يعاني من قلة توفر الكهرباء التي تقف في وجه تنميته وأشار أيضا إلى أن سلطات الاحتلال تعمد إلى قطع التيار الكهربائي والوقوف في وجه الجمعيات الاهلية للكهرباء في القرى .

وبعد عرض هذه الدراسة اثنت ادارة الجلسة على ورقة العمل الفلسطينية وما جاء فيها من أبعاد وما تعنيه من قيمة قومية على مستوى الوطن العربي . **كما أكدت الوفود العربية للمؤتمر على أهمية دعم التنمية الزراعية ودعم الفلاحين والمهندسين الزراعيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وتفويت الفرصة امام سلطات الاحتلال في تحقيق مطامحهم بالارض الزراعية العربية .**

التكامل العربي في مجال استخدام وانتاج الميكنة الزراعية في دولة الكويت

أعد هذه الدراسة المهندس الزراعي رعد الصالح وقد عرضها نيابة عنه الزميل يعقوب اليوسفي رئيس قسم الارشاد الزراعي بوزارة الزراعة بالقطر الكويتي الشقيق .

يقول الزميل اليوسفي في بداية عرضه أن الزراعة في كل انحاء العالم بدأت من القطاع الخاص إلا انها في الكويت بدأت بمبادرة من الدولة التي تحاول نقلها وتشجيع المواطنين لاحترافها .

في البداية كانت هناك حيازات خاصة زراعية الا ان القطاع الزراعي في الكويت لم يتمكن من النمو بسبب ظروف التربة الرملية والظروف المناخية وبسبب اتجاه الرأسمال نحو الاستثمار العقاري اضافة إلى بعد المناطق الزراعية عن العاصمة وهي ملاصقة للشقيقتين العراق والسعودية .

لذا قامت وزارة الزراعة بتقنين العملية من خلال مسح شامل للأراضي وقسمتها إلى قطع بحدود العشر هكتارات للقطعة الواحدة وزراعتها مقابل اجر زهيد يتراوح بين ٣ ـ ٥ دينار سنويا ولمدة خمس وعشرين سنة شريطة استثمارها زراعيا .

وتقوم الدولة في الكويت بتقديم مستلزمات الانتاج للمزارعين من خلال وحدتين زراعيتين ويقدم الزميل اليوسفي مثالاً على تشجيع القطر الكويتي للزراعة فيقول : لقد كانت الحكومة تستورد البذار

وتوزع ما استوردته كما أنها تقدم القروض لكل مستفيد من الارض الزراعية بدون فائدة حتى ما يقارب مبلغ ربع مليون ليرة سورية وبفائدة رمزية ٢٪ للمبالغ التي تزيد عن ذلك .

وبالرغم من حداثة عهد الاهتمام بالزراعة بالكويت إلا أنه حقق تقدما مقبولا في هذا المجال فقد عمت البيوت البلاستيكية لحوالي ٨٥٪ من أرض الكويت الزراعية كما احدثت العديد من فراريج الانتاج الحيواني والدواجن كما أن لدى الكويت اسطول للصيد البحري «الجامبري» حيث يصنع ويعلب ويصدّر .

ويقول الزميل اليوسفي أن مشكلة الميكنة الزراعية في الكويت تتمثل في كون مالك الارض الزراعية يعتبر الزراعة مهنة ثانوية له فهو موظف وتاجر ومزارع معا . وبالرغم من محاولة الحكومة لتشجيع المزارعين لاقتناء الآلة الزراعية إلا أن هذه المحاولات فشلت رغم الاغراءات بسبب نقص الكوادر واليد العاملة كالسائقين والفنيين . وبالتالي فحتى الآن ووفقا لاحصاءات ١٩٧٧ لا يوجد في الكويت سوى «٢٥» جرار زراعي يعود «٢٣» منها إلى الدولة .

استخدام المكننة الزراعية في تنمية المراعي بالجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

أعد الدراسة الدكتور علي عثمان أبو عفان والسيد ميلاد اسكيليج ، وبدآها بمقدمة عن الزراعة وتنمية المراعي في الجماهيرية ، ثم عرضا لتنمية المراعي بسهل الجفارة وجبل نفوسة من حيث الدراسات والتخطيط والتنفيذ ، وتحدثا عن استخدام المكننة الزراعية من حيث العمليات الزراعية المكننة والآلات والمعدات الزراعية المستعملة وختا الدراسة بعرض لتجربة المكننة

الزراعية في الجماهيرية منوهين بأن نجاح التطبيق قد تم بفضل الجهود الجبارة التي بذلتها الجماهيرية وتوفير المقومات اللازمة التي اشتملت على : الدراسات الشاملة للمشروع من النواحي الفنية والاقتصادية الاجتماعية ، والتخطيط السليم ، والادارة القادرة ، والامكانيات المادية والبشرية ، والخبرات الأجنبية والعربية والمحلية .

المكننة الزراعية بمنطقة سهل الجفارة تحت النظامين البعلي والمروي

أعد الدراسة الزميل بشير الوحيش مدير مشروع زراعة الحبوب (هيئة سهل الجفارة) في الجماهيرية الليبية .

وقد بدأ الباحث دراسته بمقدمة عن سهل الجفارة كأحد مشاريع أمانة الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي في الجماهيرية الليبية . ثم قدم شرحاً عن أسس ممارسات الحرث ، وآلات الحراثة المستعملة في مشروع الحبوب ، وأسس وأهداف بذر الحبوب ، وآلات البذر المستعملة ، وبرامج زراعة المحاصيل ، وأسس الحصاد وطرقه ، وميكنة بعض العمليات المحددة كتصفية البذور وتنقيتها . ورش المراعي بالأسمدة ، وآلات مكافحة الأعشاب .

تنسيق وتوحيد المصطلح العلمي والتقني بالوطن العربي

أعد الدراسة السيد توفيق عمارين من مكتب تنسيق التعريب في الرباط ، وقدم فيها لمحة تاريخية عن المكتب المذكور وعرض فيها لازدواجية المصطلح العلمي العربي وخطة المكتب في توحيد المصطلح العلمي ومنهجية المكتب في توحيد المصطلح العلمي العربي ودور لجان التعريب الجامعية .ثم تحدث عن مجلة اللسان العربي وانجازات المكتب في مجالات القطاع الزراعي ، وعن الاتحادات والجمعيات المهنية العربية ودورها في تعريب التعليم العالي . ثم تحدث عن مكتب تنسيق التعريب والعلاقات الدولية عن المشاريع المستقبلية للمكتب .

أهمية التكامل العربي في مجال استخدام الطيران الزراعي

أعد الدراسة المهندس علي محمود من القطر العربي السوري وبدأها بمقدمة عن الطيران الزراعي في العالم وفي الدول العربية ولمحة عن الطيران الزراعي في سورية . ثم تحدث عن الطائرات المستخدمة في الأغراض الزراعية ، وعن أهداف استعمال الطيران الزراعي وفوائده ، وعن إمكانية التكامل العربي في مجال الطيران الزراعي وأهمية هذا التكامل ، وختم الباحث دراسته بتوصياته حول التكامل العربي في مجال استخدام الطيران الزراعي .

أخبار.. على هامش المؤتمر

لجنة صياغة

شكل المؤتمر لجنة لصياغة توصيات المؤتمر تضم السيد محمد بلحاج عمر ـ رئيس الاتحاد ، والسيد الدكتور يحيى بكور ـ الأمين العام للاتحاد ، والسيد الدكتور جوزيف شامي ـ أمين السر العام للمؤتمر ، والسادة مقرري الجلسات .

جريدة يومية .. للمؤتمر

بمناسبة انعقاد المؤتمر ، أصدر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، وعلى مدى سبعة أيام خلال الفترة بين ١٩٨٠/٦/٢٨ و ١٩٨٠/٧/٤ ، جريدة يومية صباحية تحت اسم «المهندس الزراعي العربي» .

وقد نشرت الجريدة ، وبصورة رئيسية ، عروضا لوقائع جلسات المؤتمر ، وتحقيقات عن الزراعة في بعض البلاد العربية ، وبعض المقابلات مع المشاركين في المؤتمر .. هذا اضافة إلى نشر برامج جلسات المؤتمر وزياراته .

وقد لاقت هذه الصحيفة تقدير وتشجيع كل الوفود العربية المشاركة ، مما كان له الأثر الكبير في اتخاذ المجلس الاعلى للاتحاد لقراره باصدار مجلة دورية ناطقة باسم المهندسين الزراعيين العرب وتخدم أغراض الزراعة والتنمية العربية .

معرض المواصفات والمقاييس الزراعية

اقام وفد المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (المشارك في اجتماعات المؤتمر الفني الدوري الرابع لاتحاد المهندسين الزراعيين) بالتعاون مع هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية ، معرضا ضم نماذج من المواصفات القياسية الزراعية الدولية والعربية والسورية وذلك يوم الثلاثاء ١٩٨٠/٧/١

وقد لقي المعرض اقبالا جيدا من المهندسين الزراعيين المشاركين في المؤتمر ، وطلب الزملاء المشاركون تزويدهم بنسخ عن المواصفات المعروضة .

المكننة الزراعية في الوطن العربي ومجال التكامل في تصنيعها

المكننة الزراعية في مجال تصنيع الأعلاف الخضراء - جني الزيتون

كان أول المتحدثين في الجلسة الأولى المهندس الدكتور حيدر طرابيشي باسم مركز التنمية الصناعية التابع لجامعة الدول العربية في تونس فقدم ملخصاً عن الدراسة الأولية لصناعة الآلات الزراعية والمعدات في الاقطار العربية . وتضمنت الدراسة تحليلا للوضع الحالي للاليات الزراعية والمعدات في الأقطار العربية وتعريفاً بالصناعات القائمة والمشروعات والقضايا المتعلقة باقامة صناعات على أساس عربي لتوفير هذه الاحتياجات .

- وتعتبر هذه الدراسة تقديما للاستراتيجية العربية لصناعة الآلات الزراعية والمعدات في الأقطار العربية .

وخلصت الدراسة إلى التأكيد بأن التعاون الاقليمي لن يؤتي ثماره على المدى القريب أو المتوسط إذ أن مثل هذه المشروعات تتطلب مراحل عديدة كما أن المسؤولين عن القطاع الزراعي والصناعي في الأقطار العربية ليس لديهم البيانات الكافية عن امكانية التعاون القطري .

ودعت الدراسة إلى المبادرة لعقد اجتماع بين المسؤولين في الاقطار العربية يهدف إلى تبادل المعرفة والمشاركة في حل المشكلات والتعرف بامكانية التعاون القطري والتشاور بهذا الصدد في بحث وتحسين طرق التعاون بالانفاق على الانتاج والتخطيط لاقامة المشروعات الصناعية

كما اكدت الدرسة بان صناعة الآلات الزراعية والمعدات وخاصة الجرارات وصناعة السيارات تلعب دوراً هاماً في التنمية الصناعية وتؤثر في نفس الوقت على الصناعات الزراعية الاخرى وتخلق العديد من للصانع الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأقطار العربية .

الميكنة الزراعية في الوطن العربي ومجال التكامل في تصنيعها

- ثم تحدث الدكتور محمد الشاذلي عثمان ممثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقدم دراسة حول المكننة الزراعية في الوطن العربي ومجال التكامل في تصنيعها وأشار فيها إلى أن مشكلة الأمن الغذائي العربي ليست مشكلة فنية واقتصادية بحتة فحسب بل هي مشكلة سياسية في جوهرها وأن معالجتها تتطلب القرار والارادة السياسية والجهد العربي المشترك لحشد الطاقات العربية في مواجهتها .

واستعرضت الدراسة أزمة الغذاء بالوطن العربي والتي تتخلص باختصار ، في قصور الانتاج كماً ونوعاً عن مواكبة المتطلبات والاستهلاك .

واقترحت الدراسة لضمان قيام التصنيع الزراعي على أسس متينة . وضع خطة عربية متكاملة تشمل اجراء دراسة تفصلية لاحتياجات السوق العربية من الجرارات والحصادات والمعدات الزراعية الاخرى .

وربط المصانع الحالية بخطة التصنيع المتكاملة والاتفاق على أنواع الآلات المراد تصنيعها وامكانية تخصيص بعض الأقطار العربية في تصنيع اجزاء الجرارات والمعدات الزراعية الاخرى وتبادلها بين الاقطار العربية بغرض تجميعها ، وامكانية انشاء مركز تدريب مركزي للصيانة والتشغيل ومركز للاختبار والبحث التطبيقي في مجال الميكنة الزراعية .

وانهى الدكتور عثمان دراسته مؤكداً بأن احتياجات الوطن العربي من الآلات الزراعية والمعدات تتطلب قيام صناعة عربية موحدة على أساس اقليمي وأن هذه الصناعة ممكنة وواجب تنفيذها في إطار الجهود العربية المشتركة .

المكننة الزراعية في مجال تصنيع الأعلاف الخضراء

ثم تحدث المهندس كمال الجابي حول المكننة الزراعية في مجال

تصنيع الاعلاف الخضراء في الوطن العربي من خلال دراسة مقدمة من الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية واستعرض فيها الطرق المتاحة لتصنيع هذه الأعلاف في الوطن العربي بشكلية التقليدي والمتطور وأورد لمحة عن الشركة وسياستها في مجال استخدامها للميكنة الزراعية في تنفيذ برامجها الاستثمارية في المشاريع التي تقوم بتنفيذها .

وذكر أن الشركة تخطط لانتاج كميات كبيرة من المواد العلفية الخضراء في مشاريعها إدراكاً منها بأن انتاج الاعلاف يعتبر أساسا لتطوير الثروة الحيوانية في البلدان العربية . وخلصت الدراسة في نهايتها إلى استخلاص بعض النتائج والتوصيات في هذا المجال .

أهمية استعمال المكننة الزراعية في مشروع السعدوني والتعرف على أهم المشاكل المعيقة لتطور الانتاج الغذائي في الوطن العربي

ناقش المؤتمر الدراسة التي قدمها الدكتور (نظير نحلاوي) باسم الشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية بدمشق . استعرض فيها أهمية استعمال المكننة الزراعية في مشروع السعدوني والتعرف على أهم المشاكل المعيقة لتطوير وتحسين الانتاج الغذائي في الوطن العربي . ويقع هذا المشروع في مساحة من الأراضي الزراعية في حوض الفرات خصصتها الحكومة السورية لهذه الشركة بهدف إقامة استثمار صناعي زراعي عليها . وقد شكلت الشركة فريق عمل من الفنيين في المؤسسة العامة لاستثمار حوض الفرات لاعداد دراسة متكاملة لأراضي هذا المشروع الذي يبعد مسافة (٢٠) كيلومتراً عن محافظة دير الزور .

وقد تبين بنتيجة الدراسة أن أرض مشروع السعدوني تقع ضمن مجموعتين كبيرتين هما مجموعة الأراضي الجبسية ومجموعة الأراضي المالحة وأن التربة ذات قوام خفيف ومتوسط وبصورة خاصة الطبقات السطحية منها . وبعد اجراء بعض الاختبارات والتجارب الفنية اختيرت بعض المحاصيل الشتوية والصيفية والعلفية للاستثمار الزراعي في أرض المشروع . كما أجرت تحديد احتياجات المشروع من الآلات الزراعية في ضوء التركيب المحصولي ونظام تعاقب المحاصيل في الدورة الزراعية باستثناء قطاف القطن وتقديم وتحميل الشوندر السكري حيث ما زالت قيد الدراسة .

وأكدت الدراسة أنه يمكن رفع مستوى المكننة الزراعية إلى مستوى أحسن مع تقدم عمر المشروع ونو خبرات العاملين فيه كما لوحظ أن ما يعيق انتشار المكننة الزراعية واستعمالها في الوطن العربي هو تشتت المساحات الزراعية التي يجب تجميعها بتكوين الجمعيات التعاونية واستثمار المساحات الكبيرة .

المكننة الزراعية وسيلة في التكامل الزراعي العربي

ثم استمع المؤتمر إلى دراسة قدمها مندوب العراق الدكتور (خزعل عبد الجبار) بعنوان المكننة الزراعية واستعمالها في التكامل الزراعي العربي أكد فيها أن التوسع في تطبيق واستخدام المكائن الزراعية قد أصبح حتمية تفرضها الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على صعيد الوطن العربي ومن أجل الاسراع في استصلاح واستزراع الأراضي القابلة للزراعة في نطاق التكامل الزراعي العربي وكي يصبح هذا الوطن قادراً على إطعام نفسه مع ضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي للمنطقة ولتخرج من الصراعات الدولية التي ستكون أمضى أسلحتها التهديد باستعمال الغذاء ضد الدول النامية .

واستعرضت الدراسة بعد ذلك ضرورة المكننة الزراعية وأهميتها في خدمة وتصنيع المجتمع كما شرحت الدراسة نظام ميكنة العمليات الزراعية الحقلية وكفاءاتها في انتاج محاصيل الحبوب وتصنيع قصب

السكر في العراق .. كما تناولت الدراسة شرح الهيكل الاداري لمشاريع المكننة الزراعية والمقترحات اللازمة بادخال هذه المكننة في التكامل الزراعي العربي .

تطبيقات عن ميكنة الانتاج الزراعي العربي وتحديد المعوقات وسبل التغلب عليها .

مندوب السودان المهندس توفيق فهمي دميان تحدث عن تطبيقات مكننة الانتاج الزراعي العربي وتحديد المعوقات وسبل التغلب عليها .. وقال أن انتاج الغذاء والكساء ومواد البناء في الوطن العربي له أهميته الخاصة في بناء المواطن العربي والرفع من مستواه الحضاري اقليمياً وعالمياً . كما أن الميكنة تلعب دوراً أساسياً في الانتاج الزراعي في الكثير من بلاد العالم حتى أصبحت الركيزة الأولى والوحيدة للانتاج في الشرق والغرب وأن تفاوتت نسب استخدامها بين بلد وآخر . ثم تطرق لبعض المحاولات لتطبيق المكننة الزراعية في السودان وبعض الأقطار العربية الأخرى .

الميكنة في جني الزيتون

والقى المهندس حسونة المزغني مندوب تونس دراسة حول الجني الآلي للزيتون «تطرق لأسلوب العمل العلمي في قطاف الزيتون وضرورة تعميم هذه التجربة .

المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها واستخدامها .

أعدت الدراسة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (عمان) .

واستهلت الدراسة بالاشارة إلى تردي أوضاع الزراعة العربية وبيان أن أهم أسباب ذلك التردي عدم استعمال المكننة الزراعية ،

تلك المكننة اللازمة لاستصلاح الأراضي وتحسين الري والصرف والاقتصاد في كميات البذور وحسن توزيعها وزيادة إمكانية التعشيب ، وذلك إضافة إلى الفوائد العديدة الأخرى للمكننة .

وبينت الدراسة أن استعمال المكننة الزراعية في العالم العربي منخفض جداً إذا ما قورن بالوضع في الدول الأخرى ، وبحيث

يمتلك العرب مثلاً جرارات تقل بـ ٨٠ مرة عما يمتلكه الفرنسيون وهذا ينعكس بالتالي على قلة حصة المشتغل الزراعي العربي من الناتج الوطني الاجمالي .

وانطلاقاً من هذا الوضع ، ومن ضرورة التكامل العربي ، فقد تم إنشاء الشركة العربية للاستثمارات الصناعية برأسمال قدره

(١٥٠) مليون دينار عراقي وباشرت عملها في عام ١٩٧٩ .

وبالنظر إلى عدم توفر البيانات ، فقد قررت الشركة إنشاء مركز للمعلومات لتقديم الخدمات الاستشارية للشركات الفرعية .

كما أشارت الدراسة إلى قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٧٧ المتضمن قيام الأمانة العامة للمجلس باعداد دراسة

تفصيلية حول التنسيق المسبق للانتاج الصناعي تفادياً لأخطار التوطين الصناعي . وطلباً للتحرر من التبعية ترى الدراسة المعروضة على المؤتمر أن تطبق الدول العربية سياسة التصنيع الكلي لا سياسة التجميع .

وتخلص الدراسة إلى أن من العوائق الرئيسية للميكنة في العالم العربي : قطرية سياسات التصنيع ، وتعدد أنواع الآلات ، وعدم توفر البيانات . وتوصي الدراسة بأن يكون ثمة تشاور بين اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ومهندسي الري والشركة العربية للاستثمارات الصناعية للاستغناء عن الخبرات الأجنبية .

المكننة الزراعية ومقاومة الانجراف

المنظمات التعاونية ومكننة الإنتاج الزراعي

التعليم العالي والبحوث في مجال المكننة الزراعية

واقع المكننة الزراعية
وأهم آفاق التطور في المستقبل
في القطر العربي السوري
والوطن العربي

وقد أكد المهندس /ابراهيم عباس/ المدير العام لمؤسسة الميكنة الزراعية في سورية في دراسته بان التقدم في التنمية الزراعية في جميع الدول المتقدمة لا يتحقق إلا عن طريق استخدام منجزات العلم والتكنيك الحديث ومن هذه المنجزات صناعة البرادات والآلات

الزراعية المختلفة واضاف ان المكننة الزراعية ليست هدفاً بل وسيلة لانتاج المحاصيل الزراعية بطريقة اقتصادية نظراً لما توفره من وقت وجهد وتكلفة فضلاً عن سرعة انجاز العمليات الزراعية في الاوقات الحرجة خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المحدودة .

ثم استعرضت الدراسة أهم الفوائد التي يحققها استخدام الآلة في الزراعة واشار المهندس عباس الى مقررات المؤتمر القطري السادس والسابع لحزب البعث العربي الاشتراكي وكذلك خطط التنمية والبيانات الصادرة عن القيادة السياسية في القطر من

سياسات هادفة الى التوسع في المكننة الزراعية وفق خطة مدروسة وعلمية بغية تأمين احتياجات القطر من معظم المواد الزراعية الاستهلاكية واحتياجات المشاريع الصناعية وكذلك زيادة الانتاج

الزراعي وحجم الصناعات الزراعية وزيادة الرقعة المروية والمستثمرة من الأراضي الزراعية وذلك بقصد زيادة الدخل القومي .

كما أشار الى ما تم تحقيقه من هذه الأهداف ومن أهمها احداث شركة الفرات لصناعة الجرارات واقامة محطة صيانة واصلاح للآلات الزراعية وتجديد وتجهيز آبار البادية والتعاقد على انشاء وتجهيز محطات أخرى للصيانة وكذلك احداث /٦٢/ ورشة متنقلة من أصل /١٢٥/ بالاضافة الى احداث المؤسسة العامة للمكننة الزراعية في عام ١٩٧٩ .

وبعد حديثه عن وضع المكننة الزراعية في سورية والجهات العاملة فيها وبين مهامها ودورها في هذا المجال انتقل الى الحديث عن آفاق التطور في المستقبل واقترح عدداً من التوصيات الهادفة

الى نشر المكننة الزراعية من أهمها تجميع الحيازات الزراعية وتوحيد الجهات المتعددة المهتمة بنشر المكننة في سورية وضرورة التنسيق فيا بينها وتحديد أنواع وطرز الآلات الزراعية وخلق الكوادر الفنية والاهتمام بالصيانة وتوفر قطع الغيار وانشاء مركز رئيسي للاختيار والتجارب وفحص الآلات وتطوير أنظمة الري وخلصت الدراسة الى التأكيد بأن تطبيق مكننة الانتاج الزراعي والحيواني على نطاق واسع في البلاد العربية سوف يساعد كثيراً في تحقيق أهداف التكامل العربي .

استزراع الصحراء في
الجماهيرية العربية الليبية

واستمع المؤتمر الى دراسة مقدمة من المؤتمر المهني الزراعي العام في الجماهيرية العربية الليبية حول استزراع الصحراء في الجماهيرية القاها المهندس محمود الخطاب اشار فيها الى مشروع الكفرة

الانتاجي الذي يعتبر تجربة فريدة في استزراع الصحراء . وأكد أن هذا المشروع اعطى دليلاً ملموساً عن امكانيات زراعة الصحراء لمواجهة زيادة السكان ومحدودية الموارد وخلص الى القول في ضوء تجارب هذا المشروع بان برامج البحوث وخلق الكفاءات الفنية قبل الشروع في أي مشروع صحراوي أمر هام جداً ويجب أن يؤخذ به بجدية .

المكننة الزراعية في السودان : ماضيها ـ وحاضرها ومستقبلها

ثم انتقل المؤتمر بعد ذلك إلى مناقشة الدراسة التي قدمها مندوب السودان المهندس /بابكر الملك عبد الماجد/ حول المكننة الزراعية في السودان ودورها في التنمية الزراعية العربية الشاملة وأكد من خلالها أن مستقبل التوسع الزراعي في السودان يعتمد اعتماداً كلياً على التوسع في مشروعات المكننة وان حل ضائقة الغذاء وخصوصاً في مجال الحبوب يمكن للسودان أن يلعب فيها دوراً بارزاً ومشرفاً بما حباه الله من أرض واسعة وخيرات وامكانات هائلة تحتاج الى تضافر جهود وخبرات ورأسمال البلدان المقتدرة لاستثمارها استثماراً زراعياً متكاملاً .

أهمية المكننة الزراعية وعوائق انتشارها والأسس العلمية لنشرها

كما تدارس المؤتمر الدراسة التي قدمها الدكتور /عبد الحميد حسن/ باسم نقابة المهندسين الزراعيين في سورية عن أهمية المكننة في التنمية الزراعية وعوائق انتشارها والأسس العلمية لنشرها أوضح فيها أن الزراعة في القطر العربي السوري تساهم بحوالي ربع عائدات التصدير وبمقدار /٢١/بالمائة من الدخل القومي للبلاد وتؤمن تشغيل حوالي /٣٥/بالمائة من الأيدي العاملة وأكد أن النهوض بالزراعة مسألة في غاية الأهمية لتأمين زيادة المنتجات الغذائية بما يتناسب والنمو السكاني السريع ومن هنا ينبغي زيادة رقعة المساحات المزروعة ورفع معدل انتاجها من المحاصيل عن طريق تحسين خصوبة التربة وتكثيف الزراعة واستخدام افضل البذور واحدث الاساليب واستعمال مبيدات الآفات في الأوقات المناسبة إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالاعتماد على المعطيات العلمية والمكتشفات الفنية الحديثة في انجاز العمليات الزراعية .

وفي معرض حديثه عن الوضع الحالي للمكننة الزراعية وعوائق انتشارها بين الباحث ان المساحة القابلة للزراعة في البلاد تبلغ حوالي /٦/ مليون هكتار وان المستثمر منها حالياً هو حوالي /٥,٥/ مليون هكتار يتعرض للبوار منها حوالي ثلثها سنوياً بسبب الجفاف ونقص الآلات العاملة في الزراعة كما أشار الى المشاكل والعقبات التي تعترض تطبيق المكننة المتبعة في القطر ودعا الى ضرورة معالجة هذه المشاكل بصورة شاملة ودقيقة يتمخض عنها وضع برنامج زمني لحلها وخلصت الدراسة الى اقتراح عدة حلول للتغلب على المشاكل التي تواجه استخدام التقنية الحديثة في الانتاج الزراعي السوري منها تجميع المساحات الزراعية المبعثرة في جمعيات تعاونية ذات تخصصات انتاجية وتحديد الميكنة المثلى لها .

المكننة الزراعية ومقاومة الانجراف في الجماهيرية الليبية

كما استمع المؤتمر الى دراسة حول المكننة الزراعية ومقاومة الانجراف في الجماهيرية العربية الليبية قدمها المهندس /محمد الرزوق/ تحدث فيها عن أحد الفروع الهامة في مجال الميكنة وهو استعمالها في مجال انجراف التربة في المشاريع الزراعية التي تقوم على احدث النظم العلمية وباحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة .

واستعرض خلال بحثه عمليات الانجراف الحادثة بتأثير مياه الامطار وكيفية السيطرة عليها مؤكداً بأنه ما كان ينظر اليه في السابق على أنه شيء لا يقاوم وان عمليات استصلاح الأراضي في تلك المناطق ومثيلتها كان ضرباً من الخيال قد أصبح الآن حقيقة ماثلة للعيان ونوه بما تبذله ثورة الفاتح من ايلول من جهود ضخمة في مجال بناء الانسان والاعتماد على الأرض في الانتاج والمشروعات الزراعية لتحقيق الثورة الخضراء والقضاء على ظاهرة التصحر .

دور المنظمات التعاونية في مكننة الانتاج الزراعي في السودان

واعقبه مندوب السودان الدكتور كامل ابراهيم حسن فقدم دراسة عن دور المنظمات التعاونية في مكننة الانتاج الزراعي في السودان استعرض فيها الآثار الايجابية الكبيرة للمكننة الزراعية على تطوير الزراعة وزيادة حجم نصيبها في تكوين الدخل القومي وتحسين الوضع المعيشي كما ابرز دور الحركة التعاونية الرئيسي في توسيع قاعدة الاستعمال بالنسبة للمكننة .

وقال ان هذا الدور يكمن في الاساس بازالة المعوقات التي تقف حائلاً دون تقدمها ثم عدد المشاكل الرئيسية التي تواجه انتشار المكننة الزراعية في اقطارنا العربية وفي مقدمتها مشكلة التمويل وخلص من ذلك الى التأكيد على ضرورة خلق حركة تعاونية قوية تدعم القطاع العام في معالجة مشاكل المكننة الزراعية ودعا الى

احداث تغيير جذري يعيد ترتيب وتنظيم البنية القومية للاقتصاد العربي ويعطي التعاون دوراً طليعياً وأساسياً في الحركة التنموية .

تجربة القطر العربي السوري في مكننة الانتاج الزراعي ومشكلات التطبيق ومقترحات حلها

ثم ألقى المهندس محمد سمير عبد الدايم دراسة سلط خلالها الأضواء على تجربة القطر العربي السوري في مكننة الانتاج الزراعي وعرض لمشكلات التطبيق ومقترحات حلها كما اشار الى القواعد الأساسية التي يجب اتباعها في الميكنة حتى يمكن تشغيل الآليات في العمليات الزراعية بشكل اقتصادي ومنتظم .

وأوصت الدراسة بالعمل على تجميع الاستثمار الزراعي وفق خطة مبرمجة ووضع خطة مكننة زراعية على اسس سليمة وفتح فروع لشركة توزيع الآليات الزراعية في بعض المحافظات واجراء ابحاث في الجامعات والمؤسسات تتناول افضلية طرق فلاحة التربة في الأراضي المروية والبعلية وأفضل الطرق الآلية في الحصاد وأفضل طرق الزي .

دور التعليم العالي والبحوث في مجال المكننة الزراعية

ثم القى الدكتور انطوان أبو خالد من نقابة المهندسين الزراعيين في القطر اللبناني دراسة حول دور التعليم العالي والبحوث في مجال المكننة الزراعية . اشار فيها الى أهمية التعليم التطبيقي في دراسة المكننة الزراعية والتدريب الحقلي في استخدامها وضرورة تخصيص الطلاب في مجال المكننة بدرجة دبلوم وماجستير بعد انتهاء فترة دراسة التعليم العالي بغية الوصول الى نتائج مرضية في استخدام الآلة بالمجال الزراعي وحل المشكلات الزراعية والوصول الى افضل النتائج بأقل التكاليف .

أسلوب عمل اللجان الفنية في اعداد المواصفات القياسية للمكائن والمعدات الزراعية

وهي ورقة المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، وأعدها الدكتور ظافر الصواف .

وتتضمن تعريفاً بالتقييس الدولي وعرضاً لواجبات اللجان الفنية وأمانات اللجان الفنية وشرحاً لتنظيم الأعمال الفنية ، وادارة العمل بالمراسلة ، والاعداد لاجتماعات اللجان الفنية ، وادارة العمل في اجتماعات اللجان الفنية وبعدها ، وكيفية اعداد المواصفات الدولية واعتمادها من حيث اقتراح المشروع الأولي والمراحل السبع التي يمر بها المشروع إلى أن تجري طباعة المواصفة الدولية ونشرها . ثم تعرض الباحث للمراجعة الدورية للمواصفات ، واعتماد المواصفات الموضوعة من قبل منظمات دولية كمواصفات دولية ، وكيفية وضع المواصفات الدولية موضع التطبيق ، ثم قدم كشفاً بأسماء اللجان الفرعية ومجموعات العمل الفرعية ومجالات عملها ومراكزها ، فيما يخص اللجنة الفنية رقم (٢٣) المختصة بالجرارات والمكائن للزراعة والغابات وأمانتها الفنية في فرنسا .

الجدوى الاقتصادية لاستخدام المكننة الزراعية في القطاع الزراعي العربي

بعد ذلك القى المهندس محمد خضر قرش من نقابة المهندسين الزراعيين العراقيين دراسة حول الجدوى الاقتصادية لاستخدام الميكنة الزراعية في القطاع الزراعي ، استعرض فيها واقع القطاع الزراعي العربي الحالي وامكانية تطويره باستخدام الميكنة ... كما ناقش موضوع الجدوى الاقتصادية لاستخدام الميكنة واكد على ضرورة استخدامها على ان تترافق مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في كل قطر . وطالب باستبعاد المكائن التكنولوجية المعقدة نظراً لما تسببه من اعباء مرهقة ، واكد على ضرورة استخدام المكننة الزراعية المتوسطة التكنولوجية .

ندوة مكننة المياه والري باستعمال الطاقة الشمسية

مكننة الأعمال الزراعية في البساتين

مكننة زراعة الأرز والشوندر السكري

وقد تحدث مندوب العراق المهندس مجيد الدباغ حول تجربة تطور المكننة الزراعية في القطر العراقي ودورها في التكامل العربي فقدم عرضاً موجزاً لمراحل الاهتمام القومي بالمكننة الزراعية منذ انعقاد الندوة العربية للتنسيق الصناعي التي عقدت في الكويت أواخر عام ١٩٧٩ـ ثم ندوة بغداد التي عقدت عام ١٩٧٢ وخرجت بتوصيات هامة كان من نتائجها تأسيس المعهد المتخصص للصناعات الهندسية ومركز الصويرة للاهتمام بفحص المعدات الزراعية وتدريب الكوادر وتقديم المشورة للدول العربية في حقل المكننة الزراعية إضافة إلى تأسيس الاتحاد العربي للصناعات الهندسية والشركة العربية للاستثمار الصناعي .

ـ وقال إنه على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه خلال الفترة المنصرمة إلا أن خطوة جديدة في مجال التكامل العربي لم تتحقق بعد ، مما يوجب العناية بهذه المسألة باعتبارها أحد المفاتيح الرئيسية لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية .

ثم أعطى الباحث خلاصة عن المكننة الزراعية في العراق وامكانيات تنسيق صناعة المعدات الزراعية في البلاد العربية .

وخلص في دراسته إلى ضرورة عقد ندوة موسعة تضم ممثلين عن منظمات التنمية الزراعية والتنمية الصناعية والوحدة الاقتصادية والدوائر ذات العلاقة المختصة تدرس من خلالها ورقتا عمل لاستثمار المكننة الزراعية في الأقطار العربية والتنسيق والتكامل العربي في مجال صناعة المعدات الزراعية .

التجارب الرائدة لميكنة الأرز بالسودان

وتحدث بعده المهندس ـ عبد القادر علي ـ مندوب السودان عن التجارب الرائدة لميكنة الأرز في بلاده والذي يعتبر غذاءً رئيسياً لنصف سكان العالم ويستهلك العالم منه ما يقدر بأكثر من ـ ٢٣٠ ـ مليون طن وتقول الدراسات أن الزيادة في الانتاج والاستهلاك على السواء ستكون ٢٤٪ في العالم بين أعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ .

ثم أشار الباحث في دراسته إلى مشروع النيل الأبيض البالغة مساحته حوالي ـ ٩١ ـ ألف فدان والهادف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة وانتاج فائض للتصدير وتحسين الحالة الاجتماعية للسكان .

احتياجات الزراعة السورية لمكننة الانتاج الزراعي وامكانية تصنيعها محلياً أو عربياً

وناقش المؤتمر بعد ذلك احتياجات الزراعة السورية لمكننة الانتاج الزراعي وامكانية تصنيعها محلياً ... أو عربياً من خلال دراسة ألقاها الدكتور ـ شعبان معلا ـ وأشار فيها إلى الدور الهام للزراعة في سورية وخطط تطويرها وتحديثها كما ألقى نظرة على موجودات القطر من الآلات الزراعية حالياً وتحديد لوازم الميكنة الزراعية من الجرارات والمعدات المختلفة على أساس التخصص في الانتاج الزراعي .

مكننة الأعمال الزراعية في البساتين

كما ناقش المؤتمر موضوع مكننة الأعمال الزراعية في البساتين في ضوء دراسة مقدمة من نقابة المهندسين الزراعيين السوريين ألقاها الدكتور ـ عدنان قطب ـ وقال فيها أن دخول الآلة في أعمال البساتين من فاكهة وخضار ونباتات زهرية على نطاق واسع في العصر الحديث كان أوسع انتشاراً بالمقارنة مع المحاصيل الحقلية وان التكنولوجيا الحديثة ساهمت في رفع الانتاج وتسهيل اجراءات العمليات الزراعية وخاصة في البيوت الزجاجية والبلاستيكية .

وأضاف أن التقدم العلمي في استخدام الالة في البساتين خلال العشرين سنة السابقة يفوق كثيراً الفترات السابقة ومن المتوقع في البلاد العربية ارتفاع عدد الآلات في البساتين خلال العشرين سنة القادمة التي تنتهي في عام ألفين .

وتعرضت الدراسة لأهمية القطف الآلي للثمار مبرزة مشكلة اليد العاملة في هذا المجال والتي تصل في ثمار الزيتون إلى حوالي ٤٠٪ من ثمن المحصول وذكر الباحث أنه في بعض البلاد العربية يتركون ثمار الزيتون تسقط على الأرض لترعاها الحيوانات بدلاً من قطفها لارتفاع أجور اليد العاملة أو عدم توفرها علماً بأن البلاد العربية تستورد حوالي ٥٠٪ من احتياجات السكان الغذائية بمليارات الدولارات .

كما نبه إلى الارتفاع المستمر لاستيراد البلاد العربية من المواد الغذائية في الوقت الذي نجد فيه هناك مئات آلاف الأطنان من هذه المواد تتلف في البلاد العربية لعدم توفر العمال لقطف وحصاد المحصول أو تتلف أثناء النقل والتخزين وفي مهاجمة الحشرات والآفات الزراعية للمنتجات .

المكننة الزراعية في المملكة المغربية

أعدت الدراسة النقابة الوطنية للمهندسين والفنيين الزراعيين بالمغرب (مكناس) .

وقد تضمنت الدراسة مقدمة عن الزراعة المغربية وتحليلاً لواقع المكننة الزراعية في المغرب يتضمن عرضاً لاستعمالات الأراضي ، والبنية العقارية ، والأمطار ، واليد العاملة ، والعمليات الزراعية . ثم قدمت الدراسة شرحاً لمجموع المعدات الزراعية وهي الجرارات ومعدات الحصاد والمعدات الزراعية المرافقة مع بيان وتيرة اقتناء المعدات الزراعية . ثم عقدت الدراسة مقارنة بين المكننة الزراعية في المغرب وفي العالم ، وبينت حاجة المغرب (بالأعداد) إلى الآلات الزراعية ، وامكانية تحقيق أهداف الميكنة في المغرب ، والصعوبات التي تعترض المكننة الزراعية وهي صعوبات تتعلق بالأمور العقارية ، وبالتمويل ، وتعارض حراثة التربة المبكرة مع تغذية الحيوان ، وبالعوامل الخارجية مثل قطع التبديل وخدمات ما بعد البيع وأسعار الجرارات ، وبعدم كفاية البحوث في مجالات المكننة الزراعية . واختتمت الدراسة بعرض لسياسة تشجيع المكننة الزراعية والمقترحات لتذليل الصعوبات في مجال نشر المكننة الزراعية .

وخلص من ذلك إلى التأكيد بأنه يمكن حل هذه المشكلة باستعمال آلات القطاف الحديثة التي تعادل قوة احداها وهي آلة قطاف الزيتون آلاف العمال وبتكاليف بسيطة .

وفي ختام دراسته أورد الباحث جدولاً احصائياً يبين فيه مدى الفائدة التي يحققها ادخال الآلة في البساتين على نطاق واسع في مضاعفة الانتاج في نفس المساحات المزروعة حالياً عدة مرات .

مكننة زراعة الشوندر السكري

ثم ألقيت دراسة مقدمة من معرض الآلات الزراعية حول مكننة زراعة الشوندر السكري أكدت على ضرورة إقامة تعاون وثيق بين مجموعة الشركات الفرنسية المختصة بانتاج معدات المكننة الزراعية وبين البلاد العربية التي تقوم بتنفيذ عدد من المشاريع الزراعية الهامة اسهاماً منها في تطوير الزراعة العربية من خلال المكننة .

مكننة المياه والري باستعمال الطاقة الشمسية

كما ألقيت دراسة أخرى تتعلق بمكننة المياه والري باستعمال الطاقة الشمسية في هذا المجال وخاصة في القرى النائية حيث

تستخدم هذه الأجهزة حالياً لتغذية الانسان والحيوان بالماء والري وبعض الخضراوات أو الأرز كما هو جار الآن في الكمرون بمساعدة بعض المنظمات الدولية .

المتغيرات الاجتماعية وأثرها على استخدام الآلات الزراعية في الأردن

أعد الدراسة المهندس الزراعي فوزي حمام من الأردن ، وبدأها بلمحة عن الزراعة في الأردن ، ثم تحدث عن فاعلية الميكنة

الزراعية وعن الاعتبارات التي تدعو إلى التوسع في الميكنة الزراعية ومنها تخفيض تكاليف الانتاج الزراعي وزيادة انتاجية الأرض

وزيادة انتاجية الحليب واللحم وزيادة الأراضي القابلة للزراعة . وعرض الباحث بعد ذلك المشاكل التي تعوق التوسع في الميكنة الزراعية في الأردن وهي صغر المساحة المزروعة وارتفاع أثمان الآلات وعدم تحديد أسعارها وعدم وجود الجهاز الفني المتكامل وعدم وجود قوانين تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر . ثم عرض الباحث للآثار الاجتماعية والصحية للميكنة الزراعية .

الرئيس الأسد يستقبل رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر

الرئيس الأسد: إمكانيات الأمة العربية يجب أن تهدف وتخطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتوفير فائض للتصدير

• وفي اليوم السادس للمؤتمر، استقبل السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية وراعي المؤتمر السادة رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر.

وحضر المقابلة السيد محمود الزعبي رئيس مكتب الفلاحين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي والسيد محمد بلحاج عمر رئيس الاتحاد في دورته الحالية والدكتور يحيى بكور الأمين العام للاتحاد.

وبعد أن رحب السيد الرئيس بالسادة المهندسين الزراعيين العرب تحدث السيد محمد بلحاج عمر شاكراً السيد الرئيس على رعايته للمؤتمر وأشاد بموقف سورية الوطني والقومي وبدعم قيادة القطر العربي السوري للقطاع الزراعي، الأمر الذي لمسه خلال وجوده في القطر، وقال أن سورية ركن أساسي في صمود الأمة العربية في مواجهة المخططات المعادية، ودعمها واجب على كل العرب من أجل انتصار الارادة العربية. وقد جرى استعراض نتائج أعمال المؤتمر الرابع لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب وتوصياته المتعلقة أساساً بالمكننة الزراعية تصنيعاً واستثمارا.

وتناول الحديث أهمية التكامل العربي في هذا المضمار والتكامل الزراعي بصورة عامة واستثمار الامكانات الزراعية والموارد المائية في الوطن العربي.

وقد تحدث السيد الرئيس حول التنمية الزراعية في القطر والوطن العربي فركز على دور المهندسين الزراعيين في تحقيق هذه التنمية مبيناً أهمية العنصر البشري وخاصة الفني منه في تطوير

القطاع الزراعي.

واوضح أن الأمة العربية بامكاناتها الضخمة يجب أن تهدف وتخطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً بل وأن توفر فائضاً للتصدير. وشرح السيد الرئيس أوضاع المنطقة والأخطار الناجمة عن مؤامرة كامب ديفيد فأكد على ضرورة توحيد الجهود العربية وتعزيز العمل العربي المشترك على أساس مواجهة هذه الأخطار واحباط المخططات المعادية.

وقد أشاد رؤوساء الوفود المشاركة في المؤتمر الفني الرابع لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب بنتائج مقابلتهم للسيد الرئيس حافظ الأسد وبالأحاديث الودية والأخوية التي دارت خلالها والتي شملت قضايا الساعة السياسية والاقتصادية وبالتحليل العميق الذي قدمه السيد الرئيس للموقف السياسي في المنطقة العربية.

بيان سياسي للمؤتمر وتوصيات ومقترحات فنية

البيان السياسي

الغذاء سلعة استراتيجية تستخدمها الامبريالية لتنفيذ سياساتها

المهندس الزراعي أداة فنية لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء

البيان السياسي للمؤتمر

وأصدر المؤتمر بيانا سياسيا ندد فيه بالهجمة الامبريالية الشرسة التي تتعرض لها الأمة العربية وحركاتها الوطنية ، وأكد فيه أيضا أن

ما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة هو التطبيق العملي لهذه الهجمة حيث تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بممارسة أبشع أساليب القمع الفاشية والضغوط النفسية و المادية على المواطنين العرب بما فيها التصفيات الجسدية للقيادات الوطنية تنفيذا

لسياستها بتفريغ الأرض من أبنائها الشرعيين واحلال المستوطنين الصهاينة مكانهم . وأشاد البيان بتعاظم صمود أبناء الوطن المحتل وتصديهم لمخططات الاحتلال . كما أشار البيان إلى الضغوط

الاقتصادية الكبيرة التي ترافق هذه الهجمة الامبريالية وإلى سلاحها الرئيسي وهو الغذاء بعد أن أصبح سلعة استراتيجية لتنفيذ سياستها على شعوب العالم . كذلك فقد ركز البيان السياسي على

المهام الكبيرة الملقاة على عاتق المهندس الزراعي العربي الذي يعتبر الطليعة الفنية للقطاع الزراعي وما يتوجب عليه من أجل تطوير هذا القطاع بادخال التقنيات الحديثة في الهندسة الزراعية

واستخدامها الاستخدام الامثل وصولا الى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي العربي .

وأكد البيان بأن الرد الحاسم والعملي على المخططات الامبرالية والصهيونية والرجعية يأتي من خلال اطلاق الحريات العامة لكافة

القوى التقدمية والوطنية الشريفة في الوطن العربي والغاء جميع القوانين الاستثنائية المقيدة لهذه الحريات ، واطلاق جميع المعتقلين السياسيين التقدميين في الوطن العربي وتقديمهم لمحاكمات عادلة ،

وكذلك استخدام الثروات الطبيعية في الوطن العربية كسلاح ضد هجمات الامبريالية العالمية وتنفيذ سياسة التكامل الزراعي من اجل تحقيق الامن الغذائي للوطن العربي وتوحيد كافة الجهود والطاقات العربية وتسخيرها في معركتنا المصيرية .

النص الكامل لتوصيات ومقترحات المؤتمر الفنية لتطوير المكننة الزراعية

على الصعيد القومي

شركة عربية لتصنيع الآلات الزراعية

حصر الكفاءات العلمية الزراعية العربية

شركة عربية للطيران الزراعي

توصيات المؤتمر

كما أصدر المؤتمر توصيات ومقترحات فنية نورد فيما يلي نصها الكامل :

أولا : على الصعيد القومي يؤكد المؤتمر على :

● - ضرورة العمل على احداث شركة عربية لتصنيع الآلات الزراعية اللازمة لسد احتياجات الزراعة العربية بعد ان ثبت ان مشاريع التصنيع القطرية ستبقى عاجزة عن الوفاء بمتطلبات الزراعة العربية من جهة من حيث تأمين النوعية الملائمة والمتطورة والكمية الكافية بتكاليف اقتصادية مناسبة ، اضافة انها لن تستطيع مزاحمة الشركات الكبرى خارج السوق القطرية .

● - ضرورة إعطاء الصناديق العربية للتنمية اهتماما خاصا لتمويل مشاريع تصنيع وصيانة الآلات الزراعية في الاقطار العربية مع اعطاء الافضلية للمشاريع القومية ، او الاقليمية على المشاريع القطرية .

● - إحداث مركز او معهد للميكنة الزراعية يتولى دراسة استخدام الميكنة في الوطن العربي والقيام بالبحوث والدرسات اللازمة لتذليل معوقات استخدام الميكنة ، اضافة الى توفير الكوادر العربية المختصة في هذا المجال ، ويرى المؤتمر ان يربط المركز المقترح بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية .

● - القيام بتعريب وتوحيد المصطلحات العلمية في مجالات المكننة الزراعية مع اقتراح تولي مكتب تنسيق التعريب في الرباط هذه المهمة بالتعاون مع اتحاد المهندسين الزراعيين العرب والمنظمات العربية المتخصصة .

● - ضرورة العمل على تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة في مجال استخدام الميكنة الزراعية في الاقطار العربية المختلفة ، وكذلك الخبرات التي اكتسبتها الشركات العربية المتخصصة وتعميم هذه الخبرات على الجهات المعنية ، والعمل على عقد ندوات على المستوى القومي لدراسة المعوقات التي تقلل من كفاءة استخدام الميكنة في الوطن العربي .

● - ضرورة العمل على تكثيف الجهود والتنسيق المتكامل بين كافة اقطار الوطن العربي التي خطت خطوات ايجابية في سبيل تحسين الميكنة الزراعية وزيادة كفاءة انتاجها وحث المسؤولين بتلك الحكومات على وضع التعاون في هذا المجال موضع التطبيق الفعلي تحقيقا للوصول الى ميكنة زراعية عربية متطورة تساير روح العصر وتخدم طموحات واهداف امتنا العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي .

● - إجراء حصر للكفاءات العلمية الزراعية في مجال الميكنة في اقطار الوطن العربي وذلك بغية التعرف على الاختصاصات غير المتوفرة والعمل على توفير كوادرها .

● - ضمان رؤوس الاموال العربية التي تستثمر في إقامة مشاريع لصيانة أو تشغيل الآلات الزراعية بشكل خاص والمشاريع الزراعية الكبيرة ذات الجدوى الاقتصادي والاهمية الاستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي العربي .

● - العمل على دراسة أوضاع مصانع الجرارات والآلات الزراعية القائمة حاليا بغية تطويرها وايجاد صيغ التكامل فيها والاستفادة من طاقتها القصوى .

● - قيام تعاون وتنسيق بين العاملين في مجال ابحاث الميكنة الزراعية والمجالات الاخرى مثل الاراضي وتربية النبات والري .

● - دراسة امكانية احداث شركة عربية للطيران الزراعي العربي تتولى تأمين حاجة الزراعة العربية .

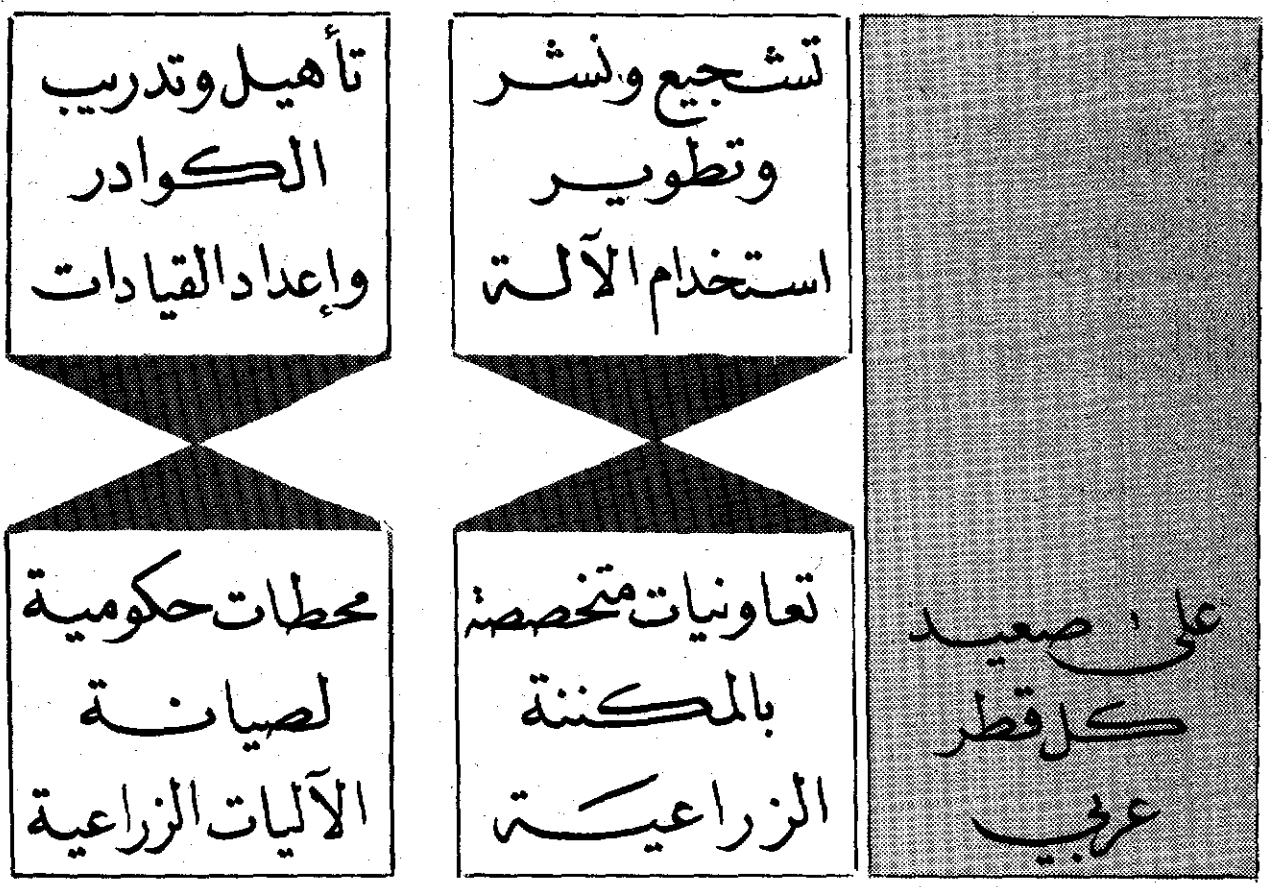

ثانيا : على المستوى القطري :

يوصي المؤتمر حكومات ومؤسسات الاقطار العربية بمايلي :

● ـ اعتماد سياسة زراعية تهدف الى تشجيع ونشر وتطوير استخدام الآلات الزراعية من مختلف أوجه النشاط الزراعي .

● ـ الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر الفنية اللازمة لصيانة واستخدام الميكنة الزراعية ورفع كفاءة ادائها ، والاهتمام بالمحافظة على الكوادر الفنية المختصة وتشجيع الكفاءات والمبادرات العلمية والعملية وتأمين الحوافز المادية والمعنوية لها لتعطي اقصى طاقتها وتلافي تسربها الى قطاعات اخرى أو هجرها العمل الزراعي .

● ـ تدعيم المؤسسات المسؤولة عن قيادة وتطوير المكننة الزراعية وتحديث هياكلها الادارية والفنية واعطائها مرونة في العمل لتستطيع القيام بدورها كاملا .

● ـ العمل على احداث التعاونيات الزراعية المخصصة بالمكننة الزراعية ومنحها مزايا وحوافز تشجعية لتحقيق اهدافها وتأسيس جمعيات مشتركة واتحادات نوعية لهذه الجمعيات إضافة الى تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الاغراض على امتلاك وتشغيل الآلات الزراعية وإزالة الصعوبات التي تعترضها في سبيل ذلك ولاسيما تأمين الكادر الفني اللازم لها .

● ـ دراسة البنية الاساسية في الريف وتوفير متطلبات استعمال وتشغيل وصيانة الآلات الزراعية التي تتناسب مع ظروف كل منطقة زراعية .

● ـ اجراء دراسة مستفيضة للآلات الزراعية اللازمة للقطاع الزراعي وتحديد انواعها والحد ما أمكن من تعدد هذه الأنواع حفاظا على مستوى الصيانة وقطع الغيار اللازمة .

● ـ دراسة موضوع اعفاء الآلات الزراعية والقطع التبدلية الخاصة بها وأجهزة الري وكافة المعدات والتجهيزات الاخرى المرتبطة بالزراعة من الضرائب والرسوم وتسهيل تداولها بين الاقطار العربية .

● ـ دراسة أوضاع الآلات الزراعية المستعملة في القطر وتحديد مدى اقتصادية استعمالها ـ والعمل على تحديثها بشكل دوري .

● - الاهتمام باقامة محطات حكومية رئيسية وفرعية لصيانة الآلات الزراعية خصوصا في مناطق الاستخدام الواسع للآلة وتشغيل هذه المحطات باسلوب يضمن المرونة في العمل والحوافز للعاملين .

● - تحديد دور القطاع الخاص في امتلاك وتشغيل الآلات الزراعية وتشجيعه على امتلاك الآلات الصغيرة التي تحل محل العمل اليدوى .

● - دراسة اوضاع الحيازات الزراعية في القطر واقرار سياسة تجميع الاستثمار الزراعي بغية تأمين الحجم الاقتصادي الأمثل اللازم لاستخدام الآلات الزراعية .

● - دراسة انظمة الري والانماط الزراعية القائمة والعمل على تطويرها بما يسمح باستخدام الآلة في الزراعة .

● - توفير التمويل اللازم للجمعيات التعاونية والافراد الراغبين في امتلاك وسائل الزراعة الآلية ، وبقروض سهلة التسديد ومعدلات الفوائد .

● - تشجيع الصناعات الحرفية المحلية لصناعة المعدات والتجهيزات الزراعية الخفيفة والعمل على تطويرها .

● - تأمين سلامة العاملين على الآلات الزراعية باستخدام كافة السبل المؤدية الى ذلك ووضع انظمة وتعليمات مماثلة لتعليمات الامن الصناعي والالتزام بتنفيذها .

● - تبادل الخبرات مع الاقطار الاخرى والاستفادة من خدمات المعاهد المتخصصة للصناعات الهندسية ومراكز المكننة الزراعية المتطورة ولا سيما المعهد الموجود بالقطر العراقي في مجالات تطوير صناعة المعدات الزراعية وتدريب الكوادر .

وفي ختام التوصيات كلف المؤتمر المنظمات الاعضاء وممثلي المنظمات العربية المساهمة ومندوبي وزارات الزراعة والمؤسسات الزراعية العربية متابعة تنفيذ هذه التوصيات كل فيما يخصه .

كما كلف الامانة العامة للاتحاد متابعة هذه التوصيات لدى الجهات المعنية وتقديم تقرير الى المكتب التنفيذي والمجلس الاعلى للاتحاد بالاجراءات المتخذة في هذا المجال .

آفاق التكامل الزراعي

الوطن العربي لديه من الموارد البشرية والطبيعية والمالية ما يحقق الاكتفاء الذاتي والتصدير للمواد الغذائية

هشام بشير

ابدت اجهزة الاعلام في القطر العربي السوري اهتماماً كبيراً بالمؤتمر واعماله طيلة فترة انعقاده . فقد دأبت على نقل وقائع المؤتمر يومياً والتعليق عليها . وقد خصصت الصحف السورية وخصوصاً صحيفة «تشرين» الصادرة في دمشق مساحات كبيرة من صفحاتها لابراز اهمية المؤتمر ونشر موضوعات متخصصة ولقاءات مع الوفود العربية للمؤتمر .

واننا اذ نشكر السيد وزير الاعلام واجهزة الاعلام السورية لما بذلته من جهود واهتمام بالمؤتمر ووقائعه : ننشر فيما يلي النص الحرفي لملف صحيفة «تشرين» الصادر خلال هذا المؤتمر ، والذي كرسته هذه الصحيفة لموضوع «التكامل الزراعي العربي وآفاق تحقيقه» نظراً لاهمية ما جاء فيه :

تجمع تحليلات خصائص الاقتصاد العربي ، ان هناك ما يشبه الاكتفاء الذاتي من العناصر الانتاجية سواء على مستوى رأس المال او العمل والقوة البشرية او الموارد الطبيعية ، وبما يؤمن له كل المقومات تطوره وازهاره .

وعلى ذلك فانه لو امكن اعادة توزيع هذه العناصر الانتاجية بما يكفل استغلالها على الوجه الافضل وضمن اطار تكاملي ، لتمكن الوطن العربي ان يصبح قوة اقتصادية لها وزنها في الاقتصاد العالمي ، لا من حيث فوائضه المالية والنقدية ، بل من خلال ثرواته الحقيقية والنمو السريع لقطاعاته الاقتصادية .

حقائق عن القطاع الزراعي العربي !

تبرز أهمية الجوانب الزراعية للتكامل الاقتصادي العربي من خلال عدد من الحقائق التي يتسم بها القطاع الزراعي في الوطن العربي . وتتخلص هذه الحقائق من وجهه نظر الباحثين العرب في النقاط التالية :

اختلال بين الموارد البشرية والموارد الزراعية !

ان معظم البلاد العربية تعاني من اختلال بين مواردها البشرية ومواردها الزراعية ، هذا الخلل يبرز كعائق من عوائق التنمية في الوطن العربي ككل . فقد بلغ عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٧٦ حوالي ١٥١مليون نسمة ، يتوقع ان يرتفع الى ٢٠٨مليون عام ١٩٨٥ ، بعد ان كان سكان الوطن العربي لا يزيدون عن ٧٦مليون نسمة عام ١٩٥٠ .

وفي نفس الوقت لا تتعدى المساحة الزراعية عن ٤٪ من مساحة الاراضي في الوطن العربي ، أي ما يعادل ٣٠٠ مليون هكتار ، اما مساحة الارض المزروعة فلا تتجاوز ٥٢ مليون هكتار ، أو ما يقابل ١٧٪ من اجمالي المساحة القابلة للزراعة ، كما ان المساحة المحصولية تبلغ حوالي ٦٦٪ فقط من اجمالي المساحة المزروعة بينما تترك باقي الارض بوراً للتزرع في العام التالي .

٥٠٪ من قوة العمل العربية مشتغلة بالزراعة

ما تزال الزراعة تمثل اهم مجالات العمل بالنسبة لسكان الوطن العربي ، حيث وصلت نسبة المشتغلين بها في المتوسط حوالي ٥٠٪ من اجمالي القوى العاملة في الدول العربية . وتشير الاحصائيات

العربيّ وإمكانيّات تحقيقه

التكامل الزراعي العربي يضاعف الإنتاج الزراعي العربي ثلاث مرات

الى ان هذه النسبة تختلف من قطر الى اخر ، تبعا لمدى قدرة او توفير الامكانيات الاقتصادية والموارد الارضية ، كما تشير هذه الاحصائيات الى ان هذه النسبة بدأت تميل الى الانخفاض المستمر في كثير من الاقطار العربية .

ازدياد في الاعتماد الخارجي لتأمين الغذاء !

لقد بلغ اعتماد الامة العربية على العالم الخارجي في تأمين الغذاء لشعبها حدا ، يعرض امنها ومصيرها لمخاطر وضغوط سياسية ينبغي تلافيها قبل فوات الاوان . فقد ارتفعت واردات الوطن العربي من القمح من ثلاثة ملايين طن في اوائل الستينات الى تسعة ملايين طن متري في هذا العام .

كما تشير الاحصائيات الى ان واردات المنطقة العربية من الحبوب بالذات قد ازدادت خلال عام ١٩٧٥ بنسبة ٣٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٠ . ان قيام مثل هذا الوضع يعطي اولوية الاهتمام الى مسألة الامن الغذائي في رسم اية استراتجية للتنمية الزراعية . وهذا ما يتطلب وضع سياسة عربية للاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية .

ان مثل هذه السياسة تثير عدداً من التساؤلات : هل الامن الغذائي يتطلب الاكتفاء الذاتي التام او الجزئي ؟ هل يوضع القمح في اعلى سلم الاولويات في الدورة الزراعية . في رسم الخطة الزراعية العربية هل تهدف الى الوصول الى اعلى انتاج زراعي ! ام الى الحد الذي يمكن الوصول عنده الى مستوى الامن الغذائي ، حتى يمكن الاستفادة من الموارد للاستخدام في فروع اخرى من الانتاج ؟

نقص في نصيب الفرد العربي من الغذاء !

ان نصيب الفرد العربي من المواد الغذائية يقل عن ٢٥٪ من نصيب الفرد في الدول المتقدمة ، مما يثير قضية سوء التغذية واثارها السلبية المباشرة على انتاجية العمالة العربية بوجه عام ، اضافة إلى ان تحركات العماله الفنيه في اطار القطاع الزراعي العربي غائبة تماماً ، على العكس من قطاعي الخدمات والصناعة الى حد ما .

بعد هذا العرض السريع لبعض الحقائق عن القطاع الزراعي العربي ، يتضح لنا اهمية معالجة مشكلة التخلف الزراعي وانخفاض الانتاجية ، مع اضافة طاقات انتاجية جديدة ، من اجل سد الفجوة الغذائية المتزايدة بين الطلب على السلع الزراعية الاساسية وانتاج هذه السلع في الاقطار العربية ، التي يتوقع ان يصل عدد سكانها عام ١٩٨٥ الى حوالي ١٨٥مليون نسمة .

والمنطق السليم لتأمين المزيد من الانتاج الزراعي يتلخص في :

- ترشيد استخدام الموارد الارضية والمائية المستغلة حالياً ، وهذا ما نطلق عليه تعبير التوسع الرأسي .
- تنمية الموارد الارضية والمائية المتاحة ، وغير المستغلة في الاقطار العربية ، وهذا ما نطلق عليه تعبير التوسع الافقي .

مضاعفة الانتاج الزراعي العربي ثلاث مرات !

ولقد توافقت آراء الخبراء العرب والاجانب في الزراعة حول امكانية زيادة الانتاج الزراعي في المنطقة العربية نحو ثلاث مرات او اكثر قبل انتهاء القرن الحالي ، اذا ما زيلت العقبات الراسخة في الهياكل والنظم والمؤسسات واحداث انطلاقة في التحديث والتكييف والتكثيف الزراعي .

ويعتبر التنسيق العربي لحل المشاكل المشتركة في مجالات ترشيد استخدام المياه والاراضي ، وتنمية المتاح وغير المستغل منها ، خطوة ضرورية نحو حل مشكلة القصور في الانتاج تمهيداً للتكامل الزراعي العربي .

الجهود المنفردة لم تجدي في سد الفجوة الغذائية !

بالرغم من الجهود الكبيرة الذي بذلتها جميع الاقطار العربية في مجال التنمية الزراعية ، فما زالت الاراضي الزراعية العربية تحت

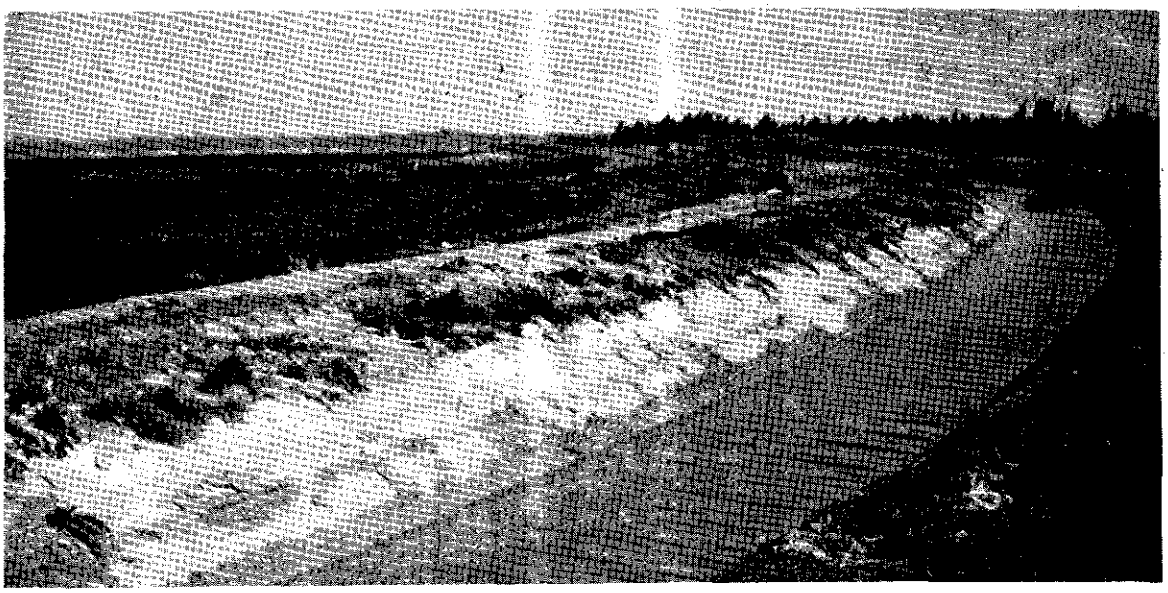

استثمار بطيء ، تقليدي ومتخلف في درجات متفاوتة بين قطر وآخر . وقد فشلت كافة خطط التنمية الزراعية القطرية حتى الآن في سد الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك مما يدفع للتأكيد الى عقم العمل المنفرد على مستوى كل قطر في هذا المجال . والتأكيد ايضاً ان سد الفجوة ، لن يتم الا من خلال مشروعات التكامل الزراعي العربي .

اعتبارات في التكامل الزراعي العربي !

ـ لا بد ان تأخذ مشروعات التكامل الزراعي العربي في عين الاعتبار ، ان هذه المشاريع يجب ان تكون الرد الحاسم على تخلف القطاع الزراعي العربي ومعوقات تنمية ، وذلك من خلال توفير المستلزمات وتحديث اساليب الزراعة العربية ، من اسمدة كيميائية وآلات زراعية ومبيدات آفات زراعية وبذار محسن لما تحتله في دور كبير في النهوض بالانتاج الزراعي .

ـ كما ان خطط التكامل الزراعي العربي ، يجب ان تأخذ بعين الاعتبار امكانيات زيادة انتاج المحاصيل الرئيسية كالحبوب والسكر والخضر والفواكه والبذور الزيتية في الاقطار العربية ، انطلاقاً من مبدأ التخصص الزراعي على مستوى كل قطر عربي في انتاج المحاصيل والمنتجات الزراعية من خلال الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية التي يتميز بها كل قطر على ضوء توفر الموارد الزراعية لانتاج محصول معين ، وعلى ضوء كلفة زراعة الهكتار الواحد منه أو كلفة الطن منه .

ـ ما هي امكانية توفير المستلزمات الزراعية لزيادة الانتاج الزراعي العربي ؟ ما هي امكانية زيادة انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية ، وهل من الممكن تغطية العجز الغذائي بين الانتاج الزراعي والاستهلاك في الاقطار العربية ؟ ما هي المحاصيل التي يجب ان يتخصص بانتاجها كل قطر عربي في اطار التكامل الزراعي العربي ؟

المستلزمات الزراعية في الوطن العربي وأهميتها في النهوض بالإنتاج الزراعي

تحديث اساليب الزرعة العربية !

ان اهم ما يتطلبه العالم العربي لزيادة انتاجه الزراعي هو تحديث اساليب الزراعة فيه .

فمن خلال استخدام الاساليب الحديثة في الزراعة يمكن زيادة غلة المحاصيل الزراعة عامة ، ومتوسط مردود الهكتار من الانتاج . وما نعنيه بالاساليب الحديثة في الزراعة يتلخص في تكثيف استخدام الاسمدة الكيميائية ، والتوسع في استخدام الالة الزراعية ، واستعمال البذار المحسن للاصناف العالية الانتاج ومبيدات الاعشاب والآفات الزراعية .

وزيادة الانتاج الزراعي قطرياً او قومياً تتطلب تأمين كلفة مستلزمات الانتاج هذه ، فلا معنى لبذار محسن بدون سماد ، ولا معنى لاستخدام واسع للآلة الزراعية مع بقاء استخدام البذار العادي متدني الانتاج .

ولكن ، ماذا عن استخدام الاقطار العربية لمستلزمات الانتاج الزراعي الحديثة ؟ لنستعرض ذلك معاً .

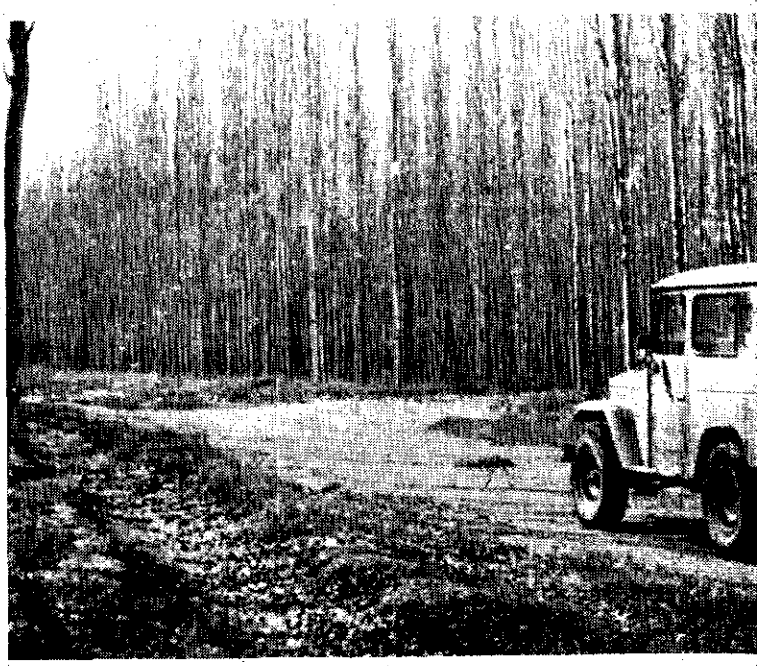

الاسمدة الكيميائية :

بالرغم من ان الاسمدة الكيمائية اصبحت حالياً احد اركان المستلزمات الزراعية الاساسية في انحاء العالم الا ان معظم الدول العربية ، ما زالت متأخرة في هذا المجال فمعدلات تسميد محاصيلها متدنية بدرجة كبيرة مما ينعكس على اجمالي انتاجها الزراعي .

فالتربة الزراعية العربية عموماً تفتقر الى عنصري الازوت والنيتروجين بشكل وبنسب تختلف من قطر لآخر ، لذا فقد اتجهت هذه الاقطار الى استخدام الاسمدة بتزايد مستمر عاماً بعد عام ، حتى تضاعف استخدام الاسمدة النيتروجية في مصر ٤ مرات وفي لبنان ٥ مرات وفي سورية ٢٠ مرة عما كان عليه عقب الحرب العالمية الثانية . الا ان الاقطار العربية عموماً ما تزال تستخدم الاسمدة بحدود ضيقة فالهكتار العربي لا يأخذ الا بحدود ١٥٪ من حاجته من عنصر الآزوت حتى الآن .

وتشير الاحصائيات الى ان الدول العربية لا تنتج من الاسمدة الكيميائية سوى ١,٤١٪ من انتاج العالم من الاسمدة الكيميائية ، وهي تستهلك منها في حدود هذه النسبة في حين ان الدول الرأسمالية تنتج حوالي ٦٠٪ مما ينتجه العالم اجمع .

وهذا يوضح ان انتاج واستهلاك الدول العربية من الاسمدة الكيميائية لا يتفق مع مساحة ارضها الزراعية ولا مع نسبة سكانها العاملين في الزراعة ، بالرغم من ان هذه الاقطار غنية بالمواد الاولية والاسمدة الكيميائية كالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات .

امكانيات التصنيع العربي للاسمدة !

ان زيادة الانتاج الزراعي ضمن اطار التكامل الاقتصادي العربي ، يتطلب استخدام الاسمدة الكيميائية الى جانب البذار المحسن مما يضمن مضاعفة الانتاج العربي ضمن نفس وحدة المساحة ، وهذا يتطلب تصنيعها عربياً ، حيث تتوفر المواد الاولية لها

كما ذكرنا فيما سبق ، لذا يتوجب على الدول العربية :

ـ التوسع في تصنيع الاسمدة النيتروجينية حيث تتوفر لديها مقوماته من ازوت في الجو ، وايدروجين كربوني في النفط ، وغازات طبيعية في باطن الارض .

ـ التوسع في تصنيع الاسمدة الفوسفاتية حيث تتوفر لديها الخامات الملحية والكبريت وحيث من المتوقع ازدياد الطلب على هذه المواد لتحسين المراعي وانتاج المحاصيل العلفية .

ـ ادخال صناعة الاسمدة البوتاسية الى الاقطار العربية بعد ان ازداد استخدامه مؤخراً واتضحت اهميته في زيادة انتاج المحاصيل الجذرية والدرنية كالبطاطا والشوندر السكري .

والى جانب تصنيع الاسمدة الكيميائية فلا بد من اعادة النظر بطرق التسميد ووضع برامج ملائمة لها وفقاً للظروف البيئية بالاقطار العربية ، وبنفس الوقت الذي يجب ان يعمل على توفير المستودعات اللازمة لها ، ووضعها بمتناول الفلاحين باسعار مقبولة وثابتة .

تحديث أساليب الزراعة العربية

الآلات الزراعية

الالات الزراعية قادرة على تجهيز الارض الزراعية بدرجة كبيرة من الاتقان وفي وقت قصير لا يقارن بما يمكن ان توفره اليد العاملة . وتأتي اهمية الالات الزراعية في الاقطار العربية من خلال اتجاه غالبيتها نحو التكثيف الزراعي ، الذي يتطلب اعداد التربة اعداداً جيداً وسريعاً بعد حصاد كل محصول لاتاحة الفرصة للبدء في المحصول الجديد ضمن مواعيده المثلى حيث ان التأخير في البدء

به يؤدي الى تأخر النضوج ، والاخلال بالتالي بنسب التكثيف الزراعي ، وهذا لا يمكن تلافيه الا باستعمال الالات الحديثة المتطورة .

اضافة الى ان استخدام الالة الزراعية يمكن من تنمية مصادر زراعية لم تكن مستغلة سابقاً ، وتحقيق مشاريع زراعية ، لا يمكن تنفيذها بادوات زراعية قديمة عفى عليها ، لقد دخلت الميكنة الزراعية حديثاً في بعض الاقطار العربية وان كانت بنسبة ضئيلة ، فما تزال مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية العربية تقع تحت سيطرة وسائل الزراعة القديمة شبه البدائية كما ان دخول الالة الى

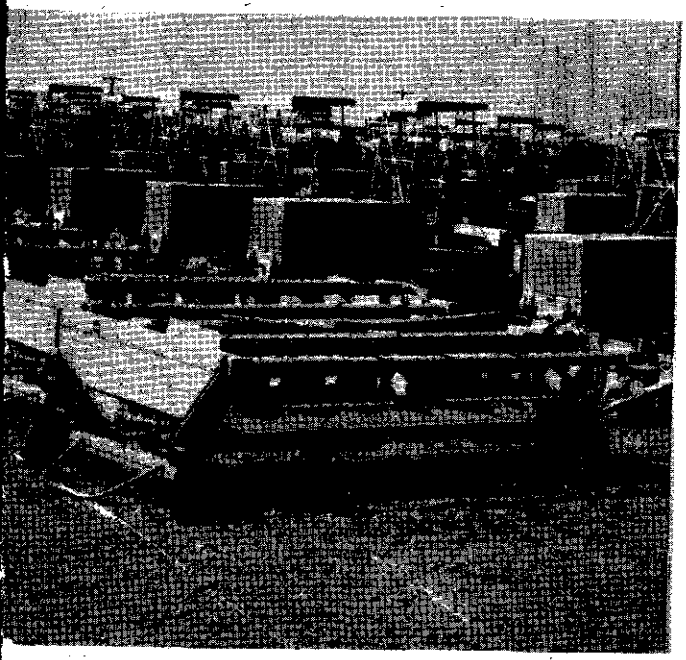

الاقطار العربية ما يزال مقتصراً على الجرارات وحصادات القمح والشعير دون الالات الاخرى رغم اهميتها في المعاملات الزراعية اللازمة لتحضير الارض وتسويتها .

ووفقاً للاحصائيات فما تزال الاقطار العربية لا تملك سوى ٠,٧٥٪ او اقل من ١٪ من الاليات الزراعية في العالم ، في حين ان اراضيها تمثل اكثر من ٣٪ من الاراضي الصالحة للزراعة في العالم ، وذلك في نفس الوقت الذي تمتلك الدول المتقدمة والتي لا تزيد اراضيها الزراعية عن ٢٦٪ من الاراضي الزراعية العالمية تمتلك ٧٣٪ من الاليات الزراعية في العالم .

ندرة العمال المهرة وتصنيع الآلات

ولا تنحصر مشكلة الالات الزراعية في الوطن العربي بانخفاض نسبة استخدامها فحسب ، بل تتعدى ذلك في تمركزها بعدة اقطار دون اخرى ، وفي سوء استخدامها بسبب ندرة العمال الفنيين المهرة وانعدام ورشات الصيانة والتصليح ، وقصر عمر الالة بالتالي مقارناً بعمرها العالمي .

ولما كان التكامل الزراعي العربي يهدف الى التوسع الزراعي الافقي والرأسي بقصد زيادة الانتاج الزراعي ضمن وحدة

المساحة ، اضافة الى استصلاح واستزراع مساحات جديدة . فان ذلك يتطلب توجه الاهتمام نحو التوسع باستخدام الالة الزراعية وتصنيعها عربياً مما يتطلب التالي :

ـ اقامة وحدات تصنيع او وحدات تجميع الالات الزراعية بهدف تخفيض كلفة انتاجها وسهولة نقلها الى الاقطار العربية .

ـ احداث معهد اقليمي لتخريج عمال مهرة وفنيين بالميكنة الزراعية ، وادخال تعديلات على الالات الزراعية بما يجعلها متلائمة مع ظروف وطبيعة الاقطار العربية الزراعية .

ـ التوسع في الجمعيات التعاونية الزراعية بغرض تجميع الملكيات الصغيرة المفتتة حتى يمكن استخدام الالات الزراعية المتطورة بكفاءة اقتصادية عالية .

إمكانيات التصنيع والمبيدات الكيميائية

المبيدات الكيميائية :

تضيع كل الفوائد التي تجنيها الزراعة الحديثة من استخدام الالات والبذار المحسن والتسميد المرتفع اذا لم تستخدم المبيدات الكيميائية لمقاومة الافات الزراعية ، التي تنتشر بالمحاصيل المرتفعة الانتاج ، والتي تفاقم خطرها لسهولة انتشارها من بلد لآخر مهما بعدت المسافات .

ويكفي للتأكيد على اثر هذه الآفات الزراعية وانعكاسها على التنمية الزراعية العربية الاشارة الى ان ملايين الهكتارات الزراعية في السودان والصومال لا يمكن استثمارها بسبب انتشار حشرة مرض النوم ، والتي تستدعي عملا عربياً مشتركاً لتطهيرها بالمبيدات الحشرية الكيميائية حتى يمكن ان يدخلها الانسان والحيوان لغرض استغلالها .

وبالرغم من الدخول الحديث للمبيدات الكيميائية الى الوطن العربي ، الا ان كمياتها المستخدمة قد زادت بسرعة بلغت عشرة اضعاف ما كانت عليه عام ١٩٦٠ .

وهذا التزايد في الطلب على المبيدات الكيميائية ، يدعونا ايضاً الى ان نطالب بتصنيعها عربياً ضمن اطار التكامل الزراعي العربي ، حيث ان جميع خاماتها من مخلفات نفطية وغازات طبيعية متوفرة وبكميات هائلة مما يجعل انتاج هذه المبيدات في متناول كل قطر عربي ، وباسعار رخيصة اقتصادية .

البذار المحسّن للأصناف الزراعية عالية الإنتاج

لقد حقق التقدم التكنولوجي نتائج باهرة في توفير الغذاء ، باستنباطه اصناف زراعية وفيرة الانتاج .

فلقد استطاعت المكسيك مضاعفة انتاجها من القمح بفضل هذه الاصناف ، وحققت الفلبين اكتفائها الذاتي من الارز بفضل صنف «الارز المعجزة» ، كما ضاعفت الهند والباكستان انتاجها من القمح خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ بفضل الاصناف الجديدة ، فقد ارتفع انتاج الباكستان لوحدها من ٤٫٦ مليون طن الى ٨,٤ مليون طن خلال هذه الفترة .

وبالرغم من ان هذه الثورة الخضراء جديدة على الوطن العربي . الا ان ما يدعو الى التفاؤل هو ادراك الاقطار العربية مؤخراً لاهمية استعمال هذه الاصناف عالية الانتاج ، فهناك مشاريع في سورية والعراق والاردن واليمن الديمقراطية لانتاج البذار المحسن وبمساحات وكميات كبيرة . كما ان هناك ابحاثا لاستنباط اصناف محلية .

وفي مجال العمل العربي المشترك في ادخال واستنباط اصناف عالية الانتاج للمحاصيل الزراعية ، فلا بد من احداث معاهد اقليمية لتحسين الاصناف الزراعية ، والاستفادة من الخبرات العربية المتوزعة داخل الاقطار العربية وخارجها في هذا المجال .

إمكانيات زيادة الإنتاج الزراعي العربي

القمح - الذرة - البذور الزيتية - السكر وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي

يعاني العالم العربي من تدني في انتاجه من الكثير من المواد الغذائية الرئيسية وبالتالي من العجز في سد استهلاكه من هذه المواد ، واعتماده الشديد على الاستيراد من الخارج لسد هذا العجز ، مما يجعله في تبعية شديدة ، ويعرضه لضغط كبير واخطار سياسية واقتصادية وامنية من الدول المنتجة والمحتكرة لهذه المواد في العالم والتي تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الاميريكية ، عدوة الامة العربية والقوى المتحررة في العالم والتي لم ولن تجمعنا معها مصلحة مشتركة في يوم من الايام .

وعلى العالم العربي ان يتدارك خطورة هذا الموقف والعمل من الان في اطار تكامله الاقتصادي ورفع انتاجه من المحاصيل الغذائية التي يعاني عجزا فيها ، وضمن الاقطار العربية المتخصصة في انتاجها وامداد الدول العربية الاخرى غير المنتجة لها ، او التي تعاني من عجز كبير في كمياتها فالوطن العربي غني بموارده الزراعية وامكاناته المالية والبشرية ، مما يجعله قادرا على تحقيق هذه الاهداف وبالسرعة اللازمة في المستقبل القريب .

وسنحاول في هذه الصفحات ان نوضح امكانية زيادة انتاج هذه المحاصيل في الاقطار العربية المنتجة لها ، بالاضافة الى التركيز على

امكانية زيادة انتاج الذرة البيضاء التي يزداد عليها الطلب ، كمادة اساسية تدخل في تركيب الاعلاف المركزة لتغذية ماشية اللحم والحليب والدواجن .

امكانيات زيادة انتاج القمح في الاقطار العربية :

لا بد من تضافر جهود جميع الاقطار العربية لسد الفجوة بين انتاج القمح واستهلاكه في الدول العربية من خلال تحقيق زيادة سريعة في انتاج القمح واستهلاكه في الدول العربية من خلال تحقيق زيادة سريعة في انتاج هذا المحصول الغذائي الهام .

ولتحقيق ذلك ، لا بد من استعمال امكانيات التوسع الرئيسي من ادخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة من آلة زراعية وبذار محسن وسماد كيميائي وذلك في نفس الوقت الذي يجب ان تعطى فيه اهمية الى التوسع الافقي بالزراعة من خلال استصلاح الاراضي الجديدة وزيادة رقعة الاراضي المزروعة البعلية والمروية .

الا انه تجدر الاشارة الى ان تحقيق قفزة سريعة في الانتاج لا يمكن تحقيقه الا من خلال اعطاء الاولوية للتوسع الرأسي الذي يعني زيادة الانتاج ضمن نفس رقعة الارض الزراعية حيث ان هذا التوسع يعطي نتائجه خلال سنين قليلة في حين ان استصلاح الاراضي يحتاج الى سنين طويلة لا تقل عن العشرين .

لذا فان استخدام التوسعين الافقي والرأسي ضروري ويمكن للاقطار العربية من سد احتياجاتها من القمح . بل تصبح مصدرا له بوقت قريب .

وفيما يلي سنحاول ان نرصد توقعات زيادة انتاج القمح في الاقطار العربية اذا ما نفذت صيغ التكامل الزراعي في هذا المجال :

سورية :

من خلال توفير الخدمات الزراعية مع تحسين اسلوب الزراعة والدورات الزراعية (رأسي) وزيادة المساحة المزروعة باستغلال مياه سد الفرات (افقي) يمكن :

رفع مردود الهكتار الواحد من القمح من ٠,٩ الى ٢,٨ طن وزيادة المساحة المزروعة الى حوالي ٢ مليون هكتار ، وزيادة الانتاج القومي من مليون طن الى ٥,٦ مليون طن .

العراق :

من خلال معالجة مشكلة الملوحة وتحسين وسائل الري والصرف واستعمال مستلزمات الزراعة ، والغاء نظام التبوير ، يمكن رفع مردود الهكتار الى ٦ طن وزيادة المساحات المزروعة الى ٢ مليون هكتار ، وزيادة الانتاج من القمح من ١,٣ مليون طن الى ١٦ مليون طن .

مصر :

من خلال رفع انتاجيةالهكتار الواحد من ٢,٧ طن الى ٦,٧ وزيادة المساحة المزروعة ٢٠٠ هكتار يمكن زيادة محصولها الاجمالي من ١,٦ مليون طن الى ٥,٤ مليون طن .

الاردن :

لا يمكن في الاردن زيادة مساحة الاراضي الزراعية . الا انه من خلال التوسع الرأسي وزيادة استعمال الاساليب الحديثة يمكن رفع انتاج الهكتار من ١,٣ مليون طن الى ٣ مليون طن وزيادة انتاجهالاجمالي من ١٨٨ الف طن الى ٦٠٠ الف طن سنويا .

اقطار المغرب العربي

من خلال رفع معدلات التسميد واستعمال اصناف القمح عالية الانتاج . يمكن مضاعفة انتاج هذه الاقطار من ٤ مليون طن الى ٧,٥ مليون طن سنويا . ضمن نفس وحدة المساحة التي تبلغ حوالي خمس ملايين هكتار .

السودان

من خلال زيادة المساحة المزروعة في السودان بالقمح . ومن خلال رفع مردود الهكتار الواحد . يمكن زيادة انتاجه الى ٥٠٠ الف طن حاليا والى ٨٦٠ الف طن عام ١٩٨٥ وهي كافية لاستهلاكه المحلي .

من استعراض ما سبق ، يتضح ان انتاج الدول العربية من القمح يمكن ان يزداد فيصل الى ٢٨ مليون طن سنويا اي انه سيزداد ليكون فائضا للتصدير عام ١٩٨٥ الذي يتوقع ان يكون فيه الطلب على القمح في حدود ١٧ مليون طن . وذلك اذا اتبعت اساليب التوسع الرأسي والافقي من خلال التكامل الزراعي بين الاقطار العربية .

امكانيات زيادة انتاج الذرة البيضاء في الاقطار العربية :

أصبحت الذرة البيضاء كمحصول اساسي في مكونات الاعلاف المركزة للحيونات وبخاصة في تربية الدواجن . وقد ازدادت حاجة الاقطار العربية من هذه المادة ، حيث من المتوقع ان يصل

احتياجها عام ١٩٨٥ الى حوالي ٥,٥ مليون طن ، ويتوقع ان تستهلك صناعة الدواجن ٢٥٪ من هذه الكمية .

وبالرغم من ان السودان يحتل مركز الصدارة في انتاج الذرة البيضاء الا ان انتاج الهكتار متدني لديه وهو لا يزيد عن ١٥ - ٢٠٪ من نظيره في مصر الذي يصل الى ٤ طن هكتار.

وعليه فان استعمال الاسمدة والاصناف المحسنة في الاقطار العربية المنتجة له كمصر والصومال والسودان . سيضاعف غلة الهكتار وبالتالي يزداد الانتاج السنوي من ٢,٦ مليون طن الى حوالي ٥ ملايين طن وهي زيادة يتوقع أن تكفي مع الزيادة الناجمة من زيادة المساحة المزروعة بالذرة . الى تحقيق اكتفاء ذاتي للاقطار العربية من هذه المادة لتنمية ثروتها الحيوانية .

امكانية زيادة انتاج
محاصيل البذور الزيتية :

جميع الدول العربية بدون استثناء مستوردة للزيوت . وهي تستورد سنويا حوالي ٤٠٠ الف طن وجميع مصانع الزيوت لديها تعمل دون طاقاتها الكاملة . ويعود ذلك الى عدم توفر الخامات الزيتية محليا بما يكفي استهلاك الاقطار العربية .

إلا أنه يمكن توفير هذه الخامات لتغطية احتياجات الاقطار العربية من الزيوت . وذلك في كل من مصر والسودان والصومال والمغرب العربي .

ففي حال تنفيذ خطة السودان الخمسية في انتاج البذور الزيتية . فسوف يتمكن عام ١٩٨٥ من تصدير ٢٠٠ ألف طن سمسم وحوالي نصف مليون طن من الفول السوداني .

وفي الصومال تقوم الدولة بادخال محاصيل بذور زيتية لانتاج كميات كبيرة من الفول السوداني وعباد الشمس الذي ادخلت زراعته بنجاح الى الصومال حديثاً .

أما المغرب العربي . فتشجع حكومتي الجزائر وتونس زراعة عباد الشمس . وتعمل المغرب على زراعة ١٠٠ ألف هكتار من عباد الشمس . مما يمكنها من انتاج ١٠٠ ألف طن من بذور هذا المحصول .

وهذا يعني انه في حال توسع السودان والصومال بزراعة محصولي عباد الشمس والفول السوداني . وفي حال تخصيص اقطار المغرب العربي بزراعة عباد الشمس . ودعم هذه الزراعات من خلال تكامل زراعي اقتصادي عربي . فمن المتوقع أن يغطي الانتاج العربي من البذور الزيتية احتياجات الوطن العربي . ويقدم فائضاً للتصدير . يقدر بحوالي «٢٥٠٠»ألف طن عام ١٩٨٥ .

امكانية زيادة انتاج
محاصيل السكر !

تشير الاحصائيات إلى أن الفجوة في انتاج السكر واستهلاكه المتوقعة عام ١٩٨٥ تصل إلى ١,٧ مليون طن . إلا أن هذا يجب أن لا يثير قلق الوطن العربي لما لديه من امكانيات وموارد زراعية . تمكنه من سد هذه الفجوة ، إذا ما تمكن من تحقيق برامج تكامل زراعي في هذا المجال :

ويمكن من خلال التوسع الرأسي زيادة معدل انتاج الهكتار من

التخصص الزراعي للأقطار العربية على أساس الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية

الشوندر أو قصب السكر . فقد تمكنت مصر من رفع انتاجية الهكتار لديها الى ٨٨ هكتا طن . وفي حال رفع كفاءة تشغيل مصانع السكر . ورفع نسبة استخلاص السكر من الشوندر أو القصب . يمكن رفع زيادة انتاج السكر في حدود ٢٠٪ عما هو عليه الآن .

وفي السودان امكانيات زراعية كبيرة للتوسع في زراعة قصب السكر . وامكانيات لرفع انتاجية الهكتار من القصب . ومن المتوقع وفقاً لخطط السودان ان يكون قد تمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر . مع توفير ٣٠٠ ألف طن للتصدير . وفي المغرب ، تعمل الحكومة على ادخال زراعة قصب السكر ، والتوسع في زراعة الشوندر السكري ، ووفقاً لخططها فمن المتوقع أن يصل انتاجها عام ١٩٨٤ إلى ٦٥٠ ألف طن من السكر .

تعمل سورية والعراق على زراعة مساحات كبيرة من محصول الشوندر السكري الذي حققت زراعته نجاحاً كبيراً .

وبالرغم من ذلك ، فان الأقطار العربية سوف تستمر في المعاناة من العجز في توفير مادة السكر ، والذي يصل إلى ١,٧ مليون طن عام ١٩٨٥ . مما يستدعي بالتالي جهوداً عربية مشتركة للتوسع في انتاج السكر وتغطية هذا العجز .

التوسع الأفقي والتخصص في الانتاج هو الحل السريع !

يتضح من هذا العرض أن الأقطار العربية ، تمتلك كل مقومات الانتاج الزراعي ، التي تمكنها من سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، في المحاصيل الرئيسية كالقمح والذرة والبذور الزيتية والسكر . من خلال استغلال الطاقات والطاقات غير المستغلة لزيادة الانتاج ، الذي ما تزال معدلاته منخفضة بالمقارنة مع المعدلات في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية .

ولما كان التوسع الافقي يحتاج ال جهود واموال ووقت طويل فان الحل السريع والافضل هو التوسع الرأسي لزيادة الانتاج .

كما انه لا بد لتحقيق التكامل الزراعي والاقتصادي بين الاقطار العربية ، من اعتماد مبدأ تخصيص بعض الاقطار العربية ، في انتاج سلع زراعية معينة وفقا لقدراتها وامكانياتها ، ولتمد الاقطار الاخرى غير المنتجة لها والتي تعاني من عجز في كمياتها .

وفي مكان آخر سنحاول ان نستعرض امكانية وواقع هذا التخصص او الميزة النسبية ، وامكانية تنفيذها من خلال لتكامل الزراعي بين الاقطار العربية .

مما لا شك فيه ان التخصص الزراعي يرفع من الجدارة الانتاجية للموارد الزراعية المتاحة . حيث انه يمكن في المساحات والوحدات الزراعية الكبيرة ، اتباع الاساليب الزراعية العصرية التي تساعد على زيادة انتاج المحاصيل المزروعة .

وفي مجال التكامل الزراعي العربي . فان التخصص الاقليمي على مستوى كل قطر عربي في انتاج المحاصيل الزراعية . يعتبر من الاهداف الهامة التي يتوجب على الاقطار العربية ان تأخذها بجدية حين التنسيق بين سياساتها الزراعية

وقد قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . بدراسة الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية الرئيسية التي تعاني الاقطار العربية من عجز في انتاجهامقابل الاحتياج من الهكتار . كمحاصيل القمح والذرة البيضاء والفول السوداني والسمسم وعباد الشمس وقصب السكر . والشوندر السكري .

واختيرت في هذه الدراسة الاقطار العربية التي لديها القدرة والامكانيات لانتاج هذه المحاصيل مثل سوريا والعراق والسودان والصومال واضيفت اليها مصر والاردن . لغرض المقارنة فقط .

وقد ركزت هذه الدراسة على تكاليف انتاج الهكتار وتكاليف انتاج الطن الواحد لكل محصول من هذه المحاصيل وفي كل قطر عربي شملته هذه الدراسة حتى يمكن الحصول على الميزة النسبية

لهذه المحاصيل وفيما يلي سوف نعمد الى عرض أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدارسة .

الاقطار العربية ، والتفوق النسبي في الانتاج الزراعي

تتفوق مصر على غيرها من الاقطار العربية من حيث معدلات الانتاج لمعظم المحاصيل الزراعية المدروسة . بينما كانت السودان اقلها في هذا الشأن .

كما ان سورية حققت معدلات اعلى في محاصيل البذور الزيتية عما هو عليه في مصر والسودان والصومال . وكانت مصر الاولى بين الدول العربية في معدلات انتاج القمح تليها سورية ثم العراق فالاردن .

ترتيب الاقطار العربية حسب تكلفة الزراعة

يمكن ترتيب البلاد العربية ترتيبا تصاعديا حسب تكلفة زراعة الهكتار . وتكلفة انتاج الطن الواحد من المحاصيل الزراعية وفق ما يلي :

الزراعات البعلية

القمح : سورية الاردن .

الذرة البيضاء : السودان ـ سوريا

الزراعات المروية :

القمح : السودان ـ الاردن ـ سورية ـ العراق ـ مصر . ورغم ذلك فان سورية تأتي الثانية بعد السودان في تكلفة انتاج الطن الواحد .

الذرة الصفراء : الصومال ـ سورية ـ الاردن ـ العراق ـ مصر .

الذرة البيضاء : السودان ـ سورية ..

الفول السوداني ـ السودان ـ الصومال ـ سورية ـ مصر ـ

السمسم : سورية ـ الصومال .

عباد الشمس : الصومال ـ سوريا .

البطاطا والبندورة : سورية ـ مصر ـ الاردن .

سورية ميزة نسبية لانتاج القمح العربي !

اوضحت هذه الدراسة ان سورية تتفوق في الميزة النسبية على الاردن في انتاج القمح . كما ان تكلفة انتاج القمح تزيد في السودان بحدود ٣١٪ عما هو عليه في سورية . كما ان سورية تتميز عن الاردن بالميزة النسبية في انتاج القمح البعلي . كما انها تتفوق على الاردن والعراق من جهة رخص تكاليف انتاج القمح السوري .

حيث يفوقها السودان في هذا الشأن بنسبة ضئيلة . اضافة الى انخفاض تكاليف الانتاج . فان سورية تتميز باتساع مواردها الزراعية . مما يجعلها قادرة على استخدام التوسعين الافقي والرأسي في انتاج القمح .

ولما كانت قدرة العراق على انتاج القمح . تعود الى بعض المصاعب الفنية . اضافة الى عدم امتلاكه لموارد ومصادر واسعة لانتاج القمح بكميات كبيرة جدا .

ولما كان ارتفاع اسعار تكلفة الانتاج في الاردن . يعود لارتفاع تكاليف المستلزمات الزراعية . مصحوبا بانخفاض معدلات الانتاج . وحيث ان الاردن . لا يمتلك المواد اللازمة للتوسع في زراعة القمح لمنافسة سورية ويفضل استبدال بعض مساحات القمح فيه الى زراعة الفاكهة والخضار . كما ان هناك . عقبات مناخية في السودان . تمنع من التوسع في زراعة القمح فيه .

لكل هذا فان الدراسة ترشح سورية ولميزتها النسبية في انتاج القمح ، وتوافر الموارد البشرية والزراعية فيها لانتاجه بمساحات كبيرة ،وترشح سورية لتحتل المكان الاول في انتاج القمح لتغطية احتياجات الاقطار العربية منه ضمن اطار التكامل الزراعي العربي .

الصومال والذرة الصفراء !!

تتفوق الصومال في الميزة النسبية لانتاج الذرة الصفراء وكذلك مصر على كل من سورية والعراق والاردن . الا ان التقيد بالدورة الزراعية في مصر . وانتاجها بالتالي للذرة الصفراء في حدود ضيقة لا تفي بمتطلبات الاستهلاك الداخلي ، يجعل من الصومال ميزة نسبية لانتاج الذرة الصفراء بكميات ضخمة . وكافية لامداد الاقطار العربية الاخرى . بهذه المادة .

الفول السوداني بالصومال والسودان

أما بالنسبة للفول السوداني فقد تميزت الصومال والسودان بالميزة النسبية على الاقطار الاخرى . كما ان ما لدى هذين القطرين من الامكانيات والموارد يجعلها مركزين للتوسع في مساحات شاسعة لانتاج هذا المحصول .

ولقد تفوقت سورية في انتاجها من السمسم على الصومال . لمشاكل انفراط البذور وهجمات الطيور الذي يعاني منها الصومال .

كما تفوقت سورية على الاردن وبقدر بسيط على مصر في انتاج

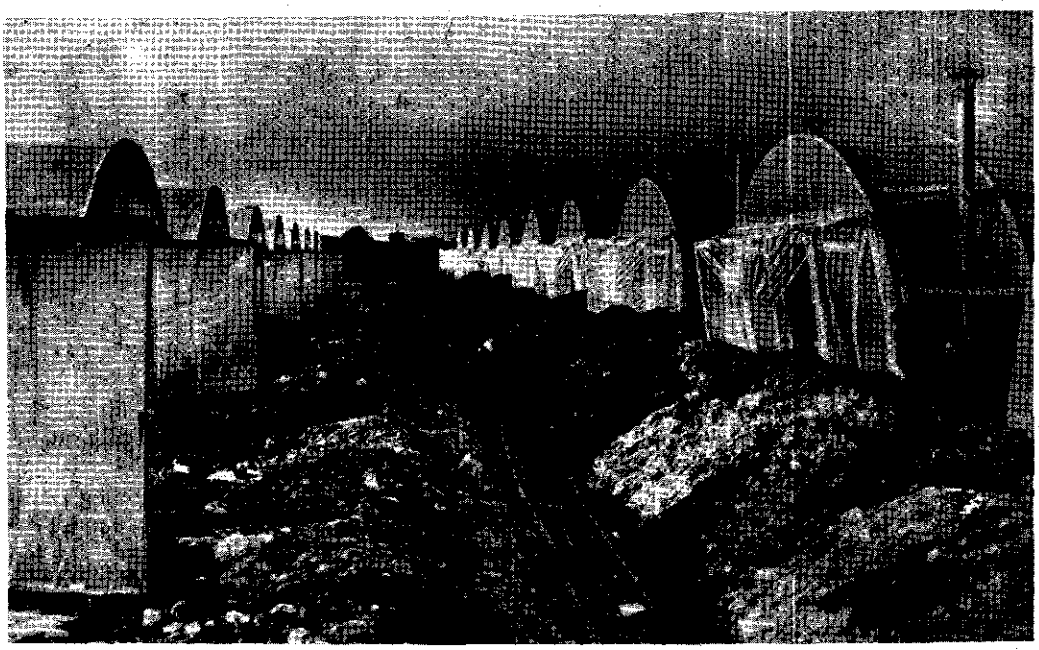

البطاطا والبندورة . الا ان هذا لا يعني توقف الاردن عن انتاج البندورة ، حيث أنه يتميز بانتاج البندورة في مواسم لا يتوفر فيها هذا المحصول بالاقطار العربية الاخرى .

ترتيب الأقطار العربية
وفق تخصصها بالمحاصيل !

من العرض الذي قدمناه يمكننا أن نخلص الى تحديد المحاصيل الزراعية التي يمكن أن تخصص بها سورية والسودان والصومال ، للانتاج الواسع لتغطية العجز في احتياج الدول العربية من استهلاك المواد الغذائية الرئيسية على الشكل التالي :

سورية : القمح . الذرة الصفراء . دوار الشمس . البطاطا . السمسم .

السودان : الذرة البيضاء الفول السوداني .

الصومال : الذرة البيضاء الفول السوداني . دوار الشمس .

حزام زراعي عربي
وتعاون متبادل !

في تطبيق مبدأ التخصص الزراعي في إطار التكامل الزراعي . يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، تحديد المناطق الزراعية المتشابهة بيئياً في الوطن العربي ، لانتاج محصول أو عدة محاصيل زراعية مثل القمح أو الشعير . تمتد على شكل حزام زراعي بالأقطار العربية المتماثلة في ظروفها البيئية والمناخية . حيث أن هذه الأحزمة ستساعد على ايجاد تعاون بين هذه الأقطار لزيادة انتاج المحاصيل الزراعية بغرض تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي في الوطن العربي .

ماذا عن الفلاح العربي
والتكامل الزراعي

في التكامل الزراعي العربي . سيطبق التخصص الزراعي على عدد كثير من الأقطار العربية إلا أن دخل الفلاح العربي قد يتأثر بالنقص أو الزيادة من جراء هذا التخصص . الذي سيؤدي إلى تغيير في نمط الزراعة ـ فعلى سبيل المثال فإن كل مئة ليرة تستثمر في انتاج القمح في سورية تسترد بمبلغ ١٢٧ ل .س بينما يصل هذا المبلغ إلى ١٧٧ ل .س إذا ما استثمر في انتاج الذرة البيضاء . وعليه فالفلاح الذي سيضطر إلى ترك زراعة الذرة البيضاء واحلالها بالقمح ، سيتعرض إلى خسارة مادية من جراء هذا الاستبدال .

لذا يجب وضع سياسة سعرية مناسبة ومشجعة ، عند الرغبة في اجراء التخصص الزراعي المطلوب في أي قطر عربي . كما يجب أن تكون هناك سياسة عربية مشتركة ، وبرامج لتعويض هذه الخسارة .

تفاؤل ، بتحقيق التكامل الزراعي العربي !

وفي النهاية . لابد لنا من التأكيد على أن هنالك تفاؤلاً كبيراً في تحقيق التكامل الزراعي العربي . وسد الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك في الأقطار العربية . من خلال تطبيق مبدأ التخصص الزراعي في الوطن العربي .

ولعل مما يدعو إلى مثل هذا التفاؤل ، هو موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على انشاء شركة عربية مشتركة للزراعة والانتاج الغذائي في دمشق . وهدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة العربية عن طريق تحقيق زيادة كبيرة في انتاج المحاصيل الغذائية الكبيرة وتوفير مخزون غذائي لتحقيق الأمن الغذائي للمنطقة العربية في مواجهة خطر تحكم الاحتكارات العالمية في انتاج الغذاء وتصديره .

السودان : أول جهد عربي زراعي مشترك

السودان من أكثر الأقطار العربية غنى في موارده الزراعية وأقلها استغلالاً لتلك الموارد ، بالاضافة إلى أن تكاليف استزراع مساحات جديدة فيه . أقل نسبياً من تكاليفها في الأقطار الأخرى ، كما أن المردود الاقتصادي للاستثمار فيه مرتفع غالباً .

لذا فقد اختاره مجلس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ليكون أول قطر عربي يطبق فيه المجهود العربي للانماء الاستثماري الزراعي .

وقد رصد هذا المجلس مبلغ ٢٣٠٠ مليون جنيه سوداني ، بهدف زيادة المساحات الزراعية المروية والبعلية . وزيادة الانتاج الزراعي . بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي للسودان من معظم السلع الزراعية مع امكانية تحقيق زيادة هامة في صادرات هذه السلع لصالح الأقطار العربية .

فوفقاً لهذا البرنامج ، فسوف تتضاعف صادرات السودان من البذور الزيتية حوالي ثلاثة أضعاف وصادرات الذرة البيضاء حوالي عشرة اضعاف ، وستشمل صادرات السودان من الزيوت حوالي ٤٢٪ ومن السكر ٢٠٪ من جملة واردات الوطن العربي من هاتين السلعتين سنوياً في عام ١٩٨٥ وما بعدها .

مصادر البحث

- دراسات عن التكامل الزراعي العربي - مجلس الوحدة الاقتصادية .
- دراسات عن التكامل والأمن الغذائي - المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- دراسات المؤتمر السابع للاقتصاديين العرب - دمشق

التكامل الزراعي العربي في مجال الإنتاج الحيواني

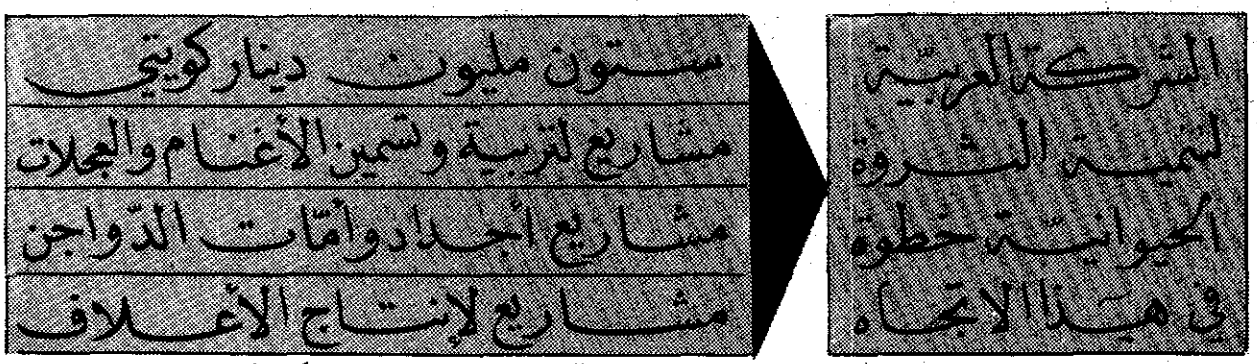

الانتاج الحيواني والفجوة الغذائية العربية !

لا تقتصر الفجوة الغذائية في الوطن العربي على الانتاج النباتي فحسب ، بل تمتد لتكون أكثر عمقاً على صعيد الانتاج الحيواني .

فمن غير المتوقع في ظل خطط التنمية الحالية أن يرتفع معدل نمو عدد الحيوانات عن ٢,٣٪ حتى عام ٢٠٠٠ ، وبالتالي فان عدد هذه الحيوانات الذي بلغ عام ١٩٧٥ حوالي «١٧٠» مليون رأس لن يزيد عن ثلاثمئة مليون رأس في نهاية هذا القرن .

وبالرغم من أن الباحثين يتوقعون تحسناً نسبياً في طبيعة التكوين الغذائي للفرد العربي حتى عام ٢٠٠٠ ، إلا أن عدم اتزان النمط الغذائي لن يحل في هذه الظروف . فالفرد العربي الذي يؤمن حالياً ٥٠٪ مما يحتاجه من سعرات حرارية يومية باعتماده على الحبوب ، سيستمر في ذلك بل من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٥٨٪ في نهاية هذا القرن ، وذلك في نفس الوقت الذي تتراوح فيه هذه النسبة بين ٢٤ ـ ٣٠٪ في الدول المتقدمة !

المواطن العربي يستهلك يومياً كمية تعتبر مقبولة من البروتينات والدهون ، وستكون كافية عام ٢٠٠٠ ، فمن المتوقع أن يصل استلاكه إلى ٩٢ غرام من البروتين و ٧٠ غرام من الدهون يومياً . إلا أنه سوف يكون أقل بكثير مما يحظى به الفرد في الدول المتقدمة لأن كميات البروتين التي يتناولها تعتمد كثيراً على المصادر النباتية ، حيث لا تشكل المصادر الحيوانية أكثر من ٢٥٪ من هذه الكميات ولا يتوقع أن تزيد عن ٣٠٪ عام ٢٠٠٠ .

ويعزو الباحثون تخلف الانتاج الحيواني في الوطن العربي إلى أسباب كثيرة ، يأتي في مقدمتها تخلف الأنتاج النباتي القاصر عن تأمين الحبوب «المادة الرئيسية في غذاء الحيوانات» وارتفاع نسبة حيوانات الخدمة واستهلاكها للغذاء على حساب الحيوانات المنتجة للحوم والالبان ، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد الانتاجي ففي حين لم يصل متوسط وزن الذبيحة في الوطن العربي لأكثر من ١٤٥ كغ عام ١٩٧٥ ، كان هذا المتوسط لدى الدول المتقدمة يزيد عن ١٨٠ كغ للذبيحة الواحدة .

التكامل العربي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية !

الأقطار العربية وعت هذه المشكلة ، وثبت لها أن الجهود

الانفرادية على مستوى كل قطر غير قادرة على حل ومواجهة هذه الأزمة . المراعي الطبيعية متوفرة ، الامكانيات المادية والفنية متوفرة ، والحل في عمل عربي مشترك يوحد هذه الامكانيات لمواجهة أزمة الغذاء العربية على صعيدي تطوير الانتاجين النباتي والحيواني .

وكانت مجموعة من المشاريع المشتركة في نطاق الجامعة العربية ، كان في مقدمتها القرار الذي اتخذه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٧٤ بإحداث الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية . .

ماذا عن هذه الشركة ، وماذا عن أهدافها ؟ ما هي مشاريعها ، نشاطاتها ؟ ماذا عن هذه الشركة وآفاق المستقبل في مجال تنمية الثروة الحيوانية في الوطن العربي ؟ لنقرأ معاً :

ستون مليون دينار كويتي
وعشر دول مساهمة !

أحدثت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية عام ١٩٧٤ بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . برأسمال قدره ستون مليون دينار كويتي . وقد حددت مدة هذه الشركة بخمسين سنة قابلة للتجديد ، وحدد مقرها العام في دمشق .

أربعة فروع
وشركة للانتاج الحيواني !

للشركة أربعة فروع تتوزع على عدة دول عربية على الوجه التالي : فرع في القامشلي (الجمهورية العربية السورية) ، وآخر في دهوك (الجمهورية العراقية) ، وثالث في الخرطوم (جمهورية السودان الديموقراطية) ورابع في القصيم (المملكة العربية السعودية) كما يتبع الشركة شركة فرعية تحت اسم الشركة العربية للانتاج الحيواني ، ومقرها في رأس الخيمة (دولة الامارات العربية المتحدة) .

الأقطار العربية المساهمة
في الشركة !

تساهم في الشركة عشر دول عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان الديموقراطية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الصومال الديموقراطية ، الجمهورية العراقية ، جمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية اليمنية . كما تساهم في الشركة شركتان عربيتان هما الشركة العربية للاستثمار والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية .

ممثلون من سبع دول عربية في مجلس الادارة

للشركة مجلس ادارة مكون من أحد عشر عضواً يمثل سبع دول عربية ، وبواقع عضو واحد عن كل من سورية ودولة قطر ومصر وعضوين اثنين عن كل من العراق والمملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ، ويقوم على إدارة هذه الشركة مديرها العام السيد الدكتور عبد الله التنيان .

لماذا هذه الشركة العربية !

تقوم هذه الشركة وبالاتفاق مع الحكومات العربية المعنية ، والمؤسسات الأخرى بجميع الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ، وكل الأعمال الفنية الأخرى المتصلة بانتاج وتصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف . ولتنفيذ مهامها فهي تعمل :

في مجال الانتاج :

١ ـ إقامة مشاريع تربية وتحسين الحيوانات وتسمينها بهدف انتاج اللحوم .

٢ ـ إقامة مشاريع إنتاج الألبان وتربية ماشية الحليب المحلية والأجنبية .

٣ ـ إقامة مشاريع الدواجن لانتاج اللحم والبيض .

٤ ـ تربية الأسماك وصيدها في المياه الداخلية وأعالي البحار .

٥ ـ انتاج الأعلاف الحيوانية الخضراء والحبوب العلفية واستثمار المراعي .

في مجال التصنيع :

١ ـ تصنيع اللحوم والألبان والأسماك .

٢ ـ تصنيع الأعلاف الخضراء والمركزة بأنواعها .

٣ ـ تصنيع المخلفات الحيوانية ومخلفات الأسماك .

في مجال التسويق

١ ـ استيراد المواد والسلع الوسيطة ووسائل الانتاج ذات العلاقة بأعمال بأعمال الشركة .

٢ ـ تسويق المنتجات والسلع الحيوانية داخل الوطن العربي وتصدير الفائض عن احتياجاته .

٣ـ إقامة وتأمين وسائل النقل والحفظ والخدمات المساندة المرافقة .

٤ ـ تملك وتسجيل العلامات التجارية لمنتجات الشركة والتصرف بها . وعموماً القيام بجميع الأعمال التي تنشأ عن الأغراض المذكورة أو ما يلزم لها أو ما يتعلق بها ..

ماذا عن نشاطات الشركة بعد أربع سنوات !

لم تباشر الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية أعمالها إلاّ في مطلع عام ١٩٧٧ . ومنذ ذلك التاريخ والشركة تقوم بدراسة المشاريع الاقتصادية ووضع البرامج لتنفيذها حسب افضلية جدواها الاقتصادية والفنية .

مشاريع دخلت طور التنفيذ واستكمل البعض منها ؛ مشاريع تجري دراستها ، ومشاريع أخرى قطعت دراستها شوطا كبيرا وستدخل حيز التنفيذ قريبا ! ماذا عن هذه المشاريع ؟ لنتابعها معاً :

مشاريع في حيز التنفيذ أو الاستثمار الفعلي !

ثمانية مشاريع دخلت حيز التنفيذ أو الاستثمار الفعلي موزعة في كل من سورية والعراق والسعودية ورأس الخيمة والسودان . هذه المشاريع تشمل تربية وتسمين الأغنام والعجول ، وانتاج الحليب وأمات الدواجن وانتاج الفراريج ، إلى جانب إنتاج الأعلاف الخضراء وتصنيعها ! فما هي هذه المشاريع :

مشروع تربية وتسمين الاغنام والعجلات في «القامشلي» بسورية !

يقع المشروع في الشمال الشرقي من سورية في منطقة القامشلي التي تتبع محافظة الحسكة ، وهو يهدف إلى تربية «٢٥» ألف رأس من الغنم وتسمين «٦٠» ألف خروف إلى جانب تسمين «٢٤٠٠» رأس من العجلات الصغيرات .

والشركة تقوم بتنفيذ دورات تسمين محدودة من عرق «العواس» متبعة في ذلك اسلوب الرعي السرحي على بقايا المحاصيل انتهاءاً بالتغذية المركزة بالحبوب العلفية والدريس الناتج عن محاصيل الشركة . حيث أن لدى الشركة «٢٨٠٠» هكتار بدىء باستثمارها منذ الموسم الزراعي ١٩٧٦/١٩٧٧ ، وتجري زراعتها بالمحاصيل الشتوية كالقمح والشعير والبيقية المحملة «الدريس» وبالفصة مستخدمة في ذلك أجهزة الري بالرذاذ .

مشروع تربية وتسمين الأغنام بالعراق !

خصصت الأراضي لهذا المشروع بمزرعة الانتصار في محافظة دهوك بالجمهورية العراقية ويقع قسم منها على سرير نهر دجلة ،

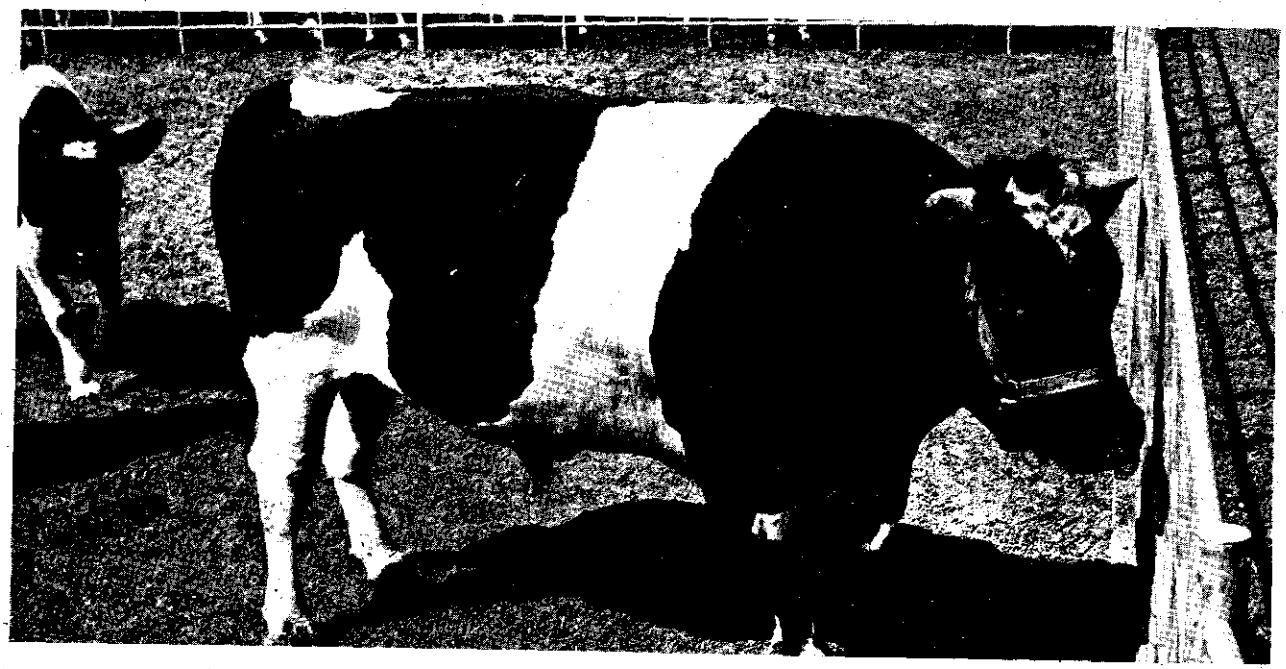

حيث تقدر المساحة بحوالي ثمانية آلاف هكتار .

هذا المشروع يهدف الى تربية «٣٠» ألف رأس غنم من سلالة «العواس» وتسمين ما يقابلها سنويا لسد جزء من احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض . وفي نفس الوقت فإن هذا المشروع يهدف إلى إنتاج الاعلاف ، ويتكامل مع مشروع إنتاج الأعلاف والألبان الذي تجري دراسة تنفيذه في جنوب العراق .

بدىء باستثمار أراضي هذا المشروع وزرعت بالقمح والشعير والبيقية ، ويجري حاليا تنفيذ ما يقرب من ثلاثين حظيرة . ومن المتوقع أن يصل هذا المشروع إلى طاقته الانتاجية في عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ .

مُعمل أعلاف الحيوان والدواجن بالسودان !

الذرة الرفيعة ، مخلفات الزراعة من كسب القطن والسمسم والفول السوداني ، متوفرة في السودان مما يسمح بقيام صناعة متطورة لتحضير الأعلاف .

هذا المشروع يعني معملا لتصنيع أعلاف الحيوان والدواجن يجري تنفيذه على مساحة ستة هكتارات تقع على طريق واد مدني وعلى بعد ٣٥ كم جنوب مدينة الخرطوم .

هذا المشروع يهدف إلى «١٥٠» ألف طن من اعلاف المجترّات والدواجن للتصدير وتغطية جزء من احتياجات مشروعات الشركة وخاصة مشاريع الانتاج الحيواني والحليب وأمات الدواجن في السودان ورأس الخيمة ومن المتوقع أن ينجز هذا المشروع بنهاية عام ١٩٨١ .

مشروع إنتاج الأعلاف الخضراء وتصنيعها في المملكة العربية السعودية !

يقع هذا المشروع في منطقة القصيم وعلى بعد ٦٥ كم من مدينة بريده ، ويهدف إلى إنتاج الأعلاف الخضراء وتصنيعها بأشكال مختلفة .

تقدر المساحة المخصصة لهذا المشروع بحوالي خمسة آلاف هكتار ، يتوقع زراعة ٣٦٠٠ هكتار منها بالبرسيم والشعير بإنتاج يقدر بحوالي ٦٠ ألف طن من الدريس . هذه الأراضي ستروى من آبار يجري تنفيذها وستصل إلى ١٨ بئرا في عام ١٩٨٣ .

مشروع اجداد وأمات الدواجن :

وتقوم الشركة أيضا بتنفيذ مشروع أجداد وأمات الدواجن في المملكة العربية السعودية ، والذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى الوطن العربي اذ يهدف إلى انتاج «٤٣٦» ألف صوص انثى من الامات عمر يوم و ٥ , ١١ مليون صوص فروج من القطعان التجارية ، إلى جانب ٤,٤ مليون بيضة مائدة سنويا .

الشركة العربية للانتاج الحيواني ومشروع إنتاج الحليب في رأس الخيمة

انشأت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بالاتفاق مع حكومة رأس الخيمة بدولة الامارات العربية المتحدة شركة جديدة باسم «الشركة العربية للانتاج الحيواني» . وتقوم هذه الشركة بتنفيذ مشروع لتربية الماشية الحلوب وانتاج الاعلاف . هذا المشروع يقوم على مساحة ٢٤٠ هكتار لانتاج ٧٥٪ من احتياجات قطيع الماشية الحلوب من الأعلاف وتقدر الطاقة الانتاجية لهذا المشروع بحوالي الفي طن من الحليب الطازج وثلاثين طن من القشدة سنوياً اضافة إلى ١٧٠ رأس من العجول للتسمين .

مشروع الانتاج الحيواني بالسودان !

إلى الجنوب الشرقي من الخرطوم وعلى بعد ٢٤ كم منها يجري تنفيذ مشروع للانتاج الحيواني على مساحة ٧٥٦٠ هكتارا في منطقة «العسيلات» . هذا المشروع الذي يهدف إلى تربية وتحسين وتسمين الماشية ، إلى جانب إنتاجه للاعلاف الخضراء والحبوب العلفية ، يتوقع أن ينجز ويتم تشغيله بطاقته الكاملة في عام ١٩٨٤ .

أمات الدواجن وإنتاج الفراريج !

في منطقة القصيم أيضا ينفذ هذا المشروع الذي سيبدأ إنتاجه عام ١٩٨٢ ولتصل طاقته السنوية عام ١٩٨٣ إلى ما يزيد عن ستة ملايين فرّوج .

مشاريع في طور الدراسة !

إلى جانب هذه المشاريع الجاري تنفيذها أو التي دخلت مجال الانتاج ، تقوم الشركة العربية بدراسة بعض المشاريع الأخرى في بعض الأقطار العربية والتي نذكر منها :

- مشروع الانتاج الحيواني المتكامل في دير الزور بسورية والذي يهدف إلى إنتاج الحليب وحفظه وتعبئته وتسويقه إضافة إلى إنتاج الأعلاف ، ويتكامل هذا المشروع مع مشروع القامشلي .
- مشروع الانتاج الحيواني في جنوب العراق ، حيث يتكامل هذا المشروع مع مشروع تربية وتسمين الأغنام التابع للشركة في دهوك وينتج الأعلاف اللازمة له .
- مشروع يهدف إلى إقامة شبكة من مخازن التبريد التجارية في عدة مناطق من المملكة العربية السعودية والخليج . بالاضافة إلى مشروع إستخدام بدائل الحليب في تغذية صغار الماشية بدلا من إستخدام الحليب الطبيعي .

مشاريع في دولة قطر !

وقبل أن نختتم هذا العرض الذي نعتقد أن ايجازه لم يمكننا من أن نفي بنشاطات الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية كاملة ، نود أن نوضح بأن هذه الشركة تدرس امكانية تنفيذ مشاريع للاستفادة من المخلجان القطرية في تنمية الثروة السمكية ، أضافة إلى إقامة مشروع لانتاج الحليب الطازج في دولة قطر أيضا .

منظمات عربيّة في إطار التّكامل الزراعي

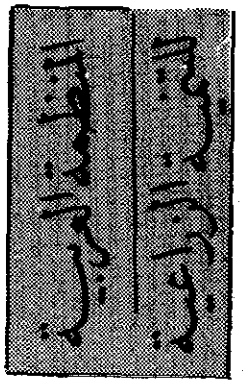

الإدارة العليا لوزراء الزراعة العرب

منذ دراسة وألف خبير حتى الآن

أولوية للبحوث والدراسات على المستوى القومي

إنجاز دراسات الأمن الغذائي العربي

ادراكاً من الأمة العربية للطاقات الهائلة والامكانات الجبارة التي يذخر بها الوطن العربي وما يمكن أن تسهم به هذه الطاقات والامكانات من دفع للتنمية الزراعية في اطار تكاملي شامل وتطويراً للواقع وصولاً الى غد مشرق .

ورغبة من حكومات الدول العربية في ارساء كيانها الزراعي والاقتصادي على أسس متينة من العلم والخبرة وتأكيداً لأهمية زيادة الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لاستغلال الموارد المتاحة استغلالاً اقتصادياً لسد حاجات الدول العربية في القطاعات الاقتصادية الأخرى .

وادراكاً منها لأهمية التنسيق بين خطط الدول العربية وتوفير سبل الدراسة المشتركة في حل المشكلات الزراعية للوصول الى التكامل الزراعي بينها وتنفيذاً لما يقضي به ميثاق جامعة الدول العربية فقد اجتمع بالقاهرة خلال عام ١٩٦٩ وزراء الزراعة العرب في كل من :

المملكة الأردنية الهاشمية ـ المملكة العربية السعودية ـ الجمهورية العربية السورية ـ الجمهورية التونسية ـ الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية ـ جمهورية مصر العربية ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ دولة الكويت ـ جمهورية السودان الديمقراطية ـ الجمهورية اللبنانية ـ جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ـ الجمهورية العراقية .

واتفقوا على انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية وفق الاحكام الواردة في اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي وافق عليها فيما بعد مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ ودعا الدول العربية الى الارتباط بها . وبالفعل فقد انضمت الدول العربية كافة الى هذه المنظمة تقريباً ، حيث من المتوقع انضمام لبنان وجيبوتي ، وبذلك يكتمل عقد الدول العربية جمعاء في هذه المنظمة .

ماذا عن هذه المنظمة وماذا عن أهدافها ؟ ما هي نشاطاتها ، ما هي مساهماتها وما هو التقدم الذي أحرزته بعد ثمان سنوات من عملها ؟ ماذا عن أول منظمة عربية تعمل لتحقيق التكامل الزراعي العربي ؟ ماذا عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ؟ لنقرأ ذلك معاً :

بدأت المنظمة نشاطها في سبتمبر «أيلول» ١٩٧٢ ، واتخذت لها من مدينة الخرطوم عاصمة السودان مقراً لها ، وقد كان في اختيارها هذا المقر تأكيد لامكانات السودان الزراعية المتاحة لانتاج كميات هائلة من الغذاء قادرة على تغطية جزء هام وأساسي من احتياجات الوطن العربي من الغذاء .

أهداف المنظمة العربية للتنمية الزراعية !

تهدف المنظمة الى المساهمة في التنمية الزراعية العربية ، في إطار التكامل الزراعي العربي . وقد حدد مجلس الجامعة العربية في قرار احداثها قاعدة عريضة وطموحة لهذه المنظمة فكانت أهدافها :

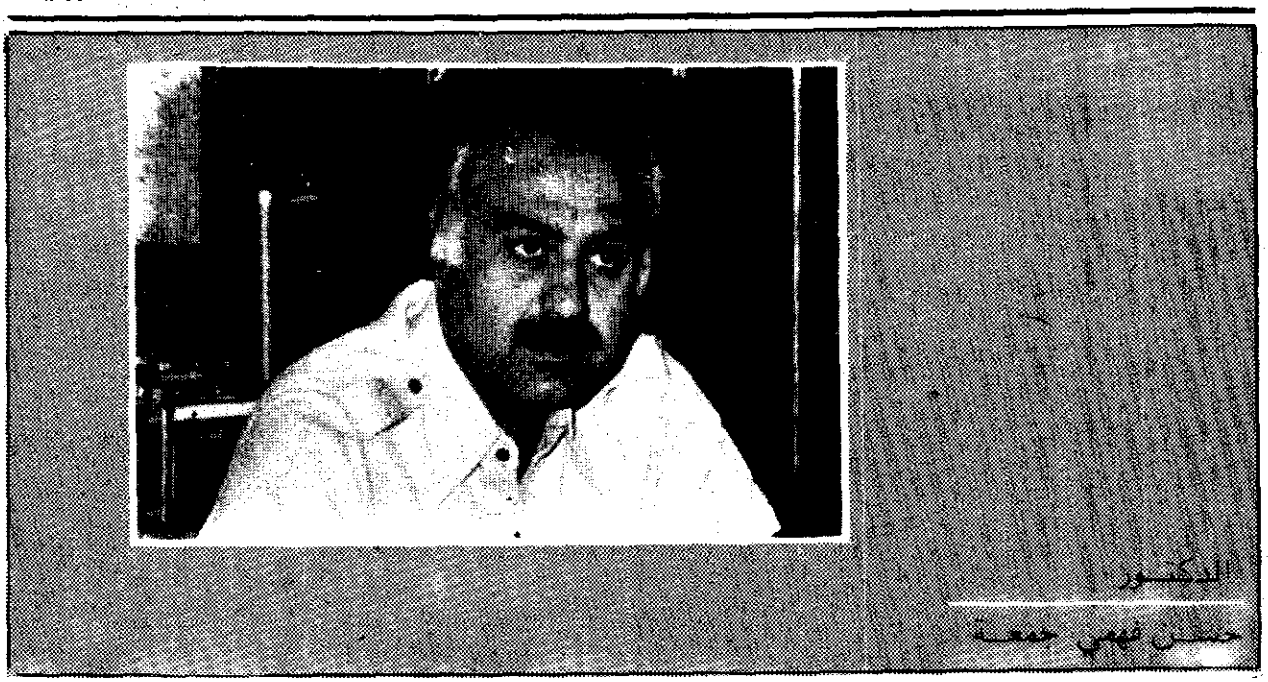

الدكتور
حسن فهمي جمعة

* تنمية الموارد الطبيعية البشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية .
* تسهيل تبادل وانسياب المنتجات الزراعية بين الاقطار العربية .
* العمل على زيادة الانتاج الزراعي وبلوغ درجات عالية من التكامل العربي في المجال الزراعي .
* دعم اقامة المشاريع والصناعات الزراعية .
* النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي .

ولكن كيف للمنظمة تحقيق هذه الاهداف التنموية

المنظمة حددت وسائلها لتحقيق اهدافها في التنمية الزراعية العربية بالنقاط التالية على وجه الخصوص :

* العمل على تنسيق التشريعات والقوانين والانظمة الزراعية كلما أمكن ذلك وتوحيد المصطلحات الزراعية .
* جمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالزراعة والأغذية .
* متابعة مختلف التطورات الدولية في المجالات الزراعية والعمل على حماية المصالح الزراعية العربية
* العمل بكل الوسائل المحلية والقومية على تقييم وتحقيق المشروعات والبرامج الانمائية واتخاذ التدابير التمويلية الضرورية والملائمة لتحقيق أهداف المنظمة .
* التعاون مع المنظمات المعنية بالشؤون الزراعية والميادين المتعلقة بها .

بحوث علمية ودراسات
اقتصادية واجتماعية

وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدعم وتنسيق الجهود في المجال الزراعي العربي قطرياً قومياً وهي في هذا المجال تساهم في :

* إعداد البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة والأغذية وتنمية المجتمعات الريفية .
* النهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية وخاصة التعليم والتدريب والارشاد الزراعي والاقتصاد المنزلي والائتمان والادارة وتنمية المجتمع الريفي .
* صيانة الموارد الطبيعية واتباع الطرق المحسنة في الانتاج الزراعي .
* تحسين تجهيز الاغذية والمنتجات الزراعية وتسويقها والنهوض بالصناعات الزراعية .
* تقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول والبلاد العربية .
* العمل على تبادل الخبرات في المجال الزراعي .

مجلس للمنظمة من وزراء الزراعة العرب وادارة عامة !

السلطة العليا في المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي للمجلس الذي يضم وزراء الزراعة العرب ، فهو الذي يقوم بوضع السياسة

العامة ، التي تسير عليها المنظمة ، وتخطيط ومتابعة برامجها ونشاطها ومراقبة اعمالها الفنية والادارية .

يجتمع مجلس المنظمة مرة كل عام في دورة عادية ، إلا أنه قد يجتمع في بعض الاحيان حين تتم دعوته لعقد دورة غير عادية . ورئاسة المجلس بالتناوب يتولاها احد الاعضاء ولمدة سنة واحدة ، مناطة حالياً بالدكتور عبد الرحمن عبد العزيز آل الشيخ وزير الزراعة والمياه بالمملكة العربية السعودية .

الدكتور حسين فهمي جمعة
مديراً عاماً للمنظمة !

أما الادارة العامة فتتكون من المدير العام يعاونه عدد من الموظفين الفنيين والاداريين بالمقر الرئيسي بالخرطوم وبالمكاتب الفرعية للمنظمة .

أما منصب المدير العام فيشغله الدكتور حسن فهمي جمعة وزير الزراعة والاصلاح الزراعي الأسبق بالجمهورية العراقية .

ويتولى المدير العام إدارة اعمال المنظمة والعمل على تنفيذ قراراتها وتمثيلها في المؤتمرات ولدى الهيئات العربية والدولية ويتعاقد باسمها ويقوم بكل ما يعهد إليه به مجلس المنظمة من مهام.ويساعد المدير العام في تصريف أعمال المنظمة نائب للمدير العام .

إدارتان للانتاج النباتي والحيواني
وإدارة اقتصادية !

تتكون الادارة العامة بالمقر الرئيسي في الخرطوم من اربع ادارات رئيسية هي :

إدارة الانتاج النباتي ، ـ إدارة الانتاج الحيواني ، ـ إدارة الاقتصاد ، ـ إدارة الشؤون المالية والادارية القانونية .

ويتركز اسلوب العمل في الإدارات الفنية الثلاث في اجراء الدراسات الفنية وتقديم العون والمشورة للدول الاعضاء وتنظيم الدورات التدريبية والمؤتمرات وتهيئة الفرص للباحثين والمخططين والعاملين في المجال الزراعي للالتقاء وتبادل الأفكار والآراء حول مشكلات الزراعة في الوطن العربي.كما تقوم هذه الادارات بجمع المعلومات والبيانات المتوفرة عن الدراسات والبحوث المنشورة والقائمة حاليا وتبادلها بين البلدان العربية والعمل على تطويرها .

إذاكانت هذه هي الأدارات الفنية للمنظمة ، فماذا عن مهامها كأداة لتنفيذ اهداف وغايات التنمية الزراعية ؟ لنستعرضها معاً !

الانتاج النباتي

تقوم هذه الادارة بدراسة وسائل انتاج المحاصيل الحقلية والبستانية والغابات والمراعي وتحديثها كما ونوعا وتسعى ادارة الانتاج النباتي إلى اجراء التنسيق في مجال الانتاج ونقل الخبرة العربية وتحقيق التكامل بين الدول العربية . وتختص ايضاً بدراسة الصناعات الزراعية والغذائية والعمل على تطويرها علميا وتكنولوجيا كما تقوم الادارة بدراسة وسائل تنمية الموارد المائية والارضية والمساهمة في حصرها وتصنيفها وتحديد صلاحياتها للاستغلال الامثل في الاغراض المختلفة مع الحفاظ عليها من التبديد والتدهور .

ادارة الانتاج الحيواني

تتولى هذه الادارة اجراء الدراسات وتقديم المشورة في مجال الانتاج الحيواني والداجني والاسماك والاحياء المائية وتغذيتها والعناية بصحتها بالمحافظة عليها من الامراض المختلفة وتحصينها ضد الامراض المستوطنة والحيلولة دون دخول الامراض من خارج المنطقة ، كما تعمل على تطوير البحوث والارشاد المتعلقة بالثروة الحيوانية .

الادارة الاقتصادية

وتختص باجراء الدراسات الاقتصادية والتخطيطية والاحصائية للانتاج الزراعي ، وكذلك الدراسات المتعلقة بالتجارة والسلع الزراعية وتسويقها ، كما تعمل على تطوير نظام التعاون والائتمان الزراعي . كماوتختص ببرامج النهوض بالمجتمع الريفي للوصول إلى التنمية الريفية المتكاملة .

الفرق البحثية المتكاملة
كنظام لانجاز الدراسات !

وتعتمد المنظمة في انجاز دراساتها على نظام الفرق البحثية المتكاملة حيث تختار أعضاء هذه الفرق من مختلف الدول العربية وتتراوح مدة عملهم بين بضعة أسابيع الى ستة أشهر أو أكثر وفقا لطبيعة كل مشروع أو دراسة أو معونة فنية . وقد تجاوز عدد الخبراء الذين استعانت بهم المنظمة منذ انشائها الالف خبير معظمهم من البلاد العربية .كما استعانت بخبراء أجانب في المجالات التي لم تتوافر فيها تلك الخبرات في الدول العربية .

وقد بلغ عدد البحوث والدراسات التي انجزتها المنظمة حوالي مائتي دراسة حتى نهاية عام ١٩٧٩ .

اولوية للبحوث والدراسات
على المستوى القومي

وتركز المنظمة على البحوث ذات الصبغة القومية والدراسات المشتركة لاكثر من دولة عربية واحدة ثم على الدراسات القطرية .

تشتمل الدراسات القومية على مسوح للموارد الطبيعية واحصائيات عن الانتاج الزراعي واقتصادياته وعن موقف التجارة الداخلية والخارجية والتسويق وتحليلها ومثل هذه الدراسات العامة على نطاق الوطن العربي تعتبر اساسية اذ تستعين بها المنظمة والهيئات والدول في وضع البرامج واستراتيجية العمل للأمن الغذائي والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي .

«٧» برامج انتاجية
للأمن الغذائي العربي !!

ولعل أبرز انجازات المنظمة في مجال عملها هو برامجها للامن الغذائي العربي لسد الفجوة الغذائية العربية والتي تشمل :

١ ـ برنامج القمح والحبوب .
٢ ـ برنامج الانتاج الحيواني والاعلاف .
٣ ـ برنامج السكر .
٤ ـ برنامج الزيوت النباتية .
٥ ـ برنامج الانتاج السمكي .
٦ ـ برنامج المخزون الغذائي الاستراتيجي .
٧ ـ برنامج صيانة وتطوير الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر .

دراسات الامن الغذائي جاهزة وستقدم لوزراء الزراعة العرب في اجتماع مجلس المنظمة !

ودراسات هذه البرامج أصبحت جاهزة وستقدم لوزراء الزراعة العرب لمناقشتها في مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الثالث عشر من كانون الاول القادم .

وتهدف هذه البرامج الى وضع سياسات قصيرة الامد حتى عام ١٩٨٥ وسياسات بعيدة الأمد حتى عام ٢٠٠٠ . وذلك الى جانب دراسة مشاكل تبادل وانسياب السلع. وهذه البرامج مبنية على الدراسات الشاملة السابقة حول اقتصاد الغذاء في الوطن العربي

ومستقبل اقتصاد الغذاء حتى عام ٢٠٠٠ التي انجزتها المنظمة في مجالات الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية واتجاهاتها في الوطن

العربي . كانت المنظمة قد شكلت فرقا متخصصة من خبراء عرب على مستوى عال من الدراية والمعرفة لكل من هذه البرامج . وقامت هذه الفرق بزيارة الأقطار العربية ، لاجراء الدراسات وجمع المعلومات والمباحثة مع المسئولين بغرض الاتفاق معهم على طبيعة وعناصر المشاريع المطلوبة في كل هذه البرامج .

الدراسات المشتركة والقطرية !

ولا يقتصر نشاط المنظمة على المستوى القومي فحسب ، بل يمتد هذا النشاط ليشمل دراسات على مستوى كل قطر عربي ، أو يساهم في اعداد دراسات مشتركة مع هذا القطر أو ذاك .

فقد اشتملت الدراسات المشتركة والقطرية على مسوح فنية واقتصادية للموارد الطبيعية والآفات والأمراض ومشاكل استصلاح الاراضي واقتصاديات الانتاج والاصلاح الزراعي استعانت بها الدول الاعضاء في وضع خططها التنموية القطرية .

دراسات للجدوى الفنية والاقتصادية
وأخرى تقييمية للمشاريع القائمة !

كما عالجت بعض الدراسات واقع البحوث والخدمات الاساسية والاجهزة الفنية والادارية والتشريعات القائمة في بعض الدول ، اعانت هذه الدراسات والتوصيات النابعة منها في اعادة تنظيم الاجهزة وتصحيح مسار العمل وتحسين الاداء ووضع التشريعات اللازمة للقطاع الزراعي في تلك الدول .

وتضمنت الدراسات ايضا تقييم بعض المشاريع الانتاجية القائمة التي تمت الاستفادة منها في تقليل أو معالجة السلبيات التي أوضحتها الدراسة والاستفادة من المقترحات في تحسين الاداء .

أما دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية التي انجزتها المنظمة بناء على طلب الدول المعنية لتطوير منطقة انتاجية قائمة أو لانشاء مشاريع انتاجية جديدة لسلع استراتيجية فقد ساعدت الدول على الحصول على التمويل اللازم ووجد بعضها طريقه الى التنفيذ وبعضها دخل طور السعي الجاد للتمويل .

تدريب واستشارات فنية ومشاركة فنية ومادية في بعض مشاريع التنمية

في هذا العرض حاولنا أن نقدم للمهندس الزراعي العربي والعاملين والمهتمين بالزراعة والتنمية الريفية عموما لمحة عن أول منظمة عربية تعمل في نطاق التنمية الزراعية والتكامل الزراعي العربي ، وكانت لمحة موجزة من المؤكد أنها لم تكن كافية للتعريف بنشاطات المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبانجازاتها كاملة .

فللمنظمة نشاطات وانجازات في مجال التدريب واعداد برامج الدورات التدريبية للعاملين في المجالات الزراعية وتنفيذها واقامة الندوات والمؤتمرات الفنية والمتخصصة .

والمنظمة تشارك فنيا وماديا في بعض مشروعات التنمية الزراعية في الاقطار العربية في كل من جمهوريتي اليمن وموريتانيا والبحرين .

والمنظمة منفتحة على الفكر العالمي والتعاون الاقليمي ولها علاقات وثيقة بالهيئات والمنظمات العربية والدولية . تشارك في الحوار العربي الاوروبي ؛ وتوطد علاقات التعاون العربي الافريقي ، تشارك بفعالية في لجنة استراتيجية العمل العربي المشترك التابعة للجامعة العربية ، تعمل وتتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية ، ومع لجان ومنظمات الامم المتحدة ، وتتواجد في المؤتمرات الاقليمية والدولية ذات الارتباط بالنشاطات الاقتصادية والانتاجية الزراعية !!

لم ندخل تفصيلا في كل ذلك ولا في فيما تطمح هذه المنظمة الفتية لتحقيقه من اهداف ونرجو أن نتمكن في أعدادنا القادمة من تقديم عرض مفصل لهذه النشاطات والمشاريع ولقاءات مع العاملين فيها ضمن إطار ابراز الجهود العربية في مجال التكامل للرأي العام العربي عموما وللعاملين في التنمية الزراعية على وجه الخصوص !

حوار مع الدكتور يحيى بكور

الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الأمن الغذائي والعمل العربي المطلوب لتحقيقه !!

التنمية هاجس المسؤولين والمفكرين والاقتصاديين في بلدان العالم الثالث بوجه عام ، وفي بلدان الوطن العربي بوجه خاص .. وحول هموم التنمية العربية عامة ، وموضوع الأمن الغذائي خاصة ، كان لمجلة «المهندس الزراعي العربي» حوار مع السيد الدكتور يحيى بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ننقل فيما يلي أهم ما دار فيه :

● **المهندس الزراعي العربي**

إن التحديات التي تواجه الأمة العربية تتطلب تنمية عربية شاملة ذات مضامين اقتصادية واجتماعية . ما هي ، برأيكم ، أبرز المضامين للتنمية المطلوبة ؟

● **الدكتور يحيى بكور :**

ان التنمية الشاملة الجديرة بجهد الأجيال العربية وتضحياتها والمعبرة عن تطلعاتها الأصيلة والقادرة على توفير الأمن القومي تتمثل في عدد من المعطيات يمكننا أن نلخصها فنقول :

إن رفع مستوى الأداء الاقتصادي أو رفع مستوى الانتاجية وزيادة حجم الانتاج القومي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال نمط اجتماعي متوازن قدر الامكان وتطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية . هذا الى جانب ان التنمية عموماً يجب أن تهدف لتحقيق الغايات التالية :

● تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للمواطنين ، واصلاح نظم توزيع الدخل في كل قطر عربي .

● توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة .

● تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية ، وتقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية . ولا بد أن ينطلق ذلك كله من منطلق الاعتماد القومي على الذات .

● إزالة التبعية الاقتصادية وانجاز مهام الاستقلال الاقتصادي .

ملامح أزمة الغذاء

● **المهندس الزراعي العربي :**

يعاني العالم العربي من أزمة في تلبية احتياجاته من الغذاء . فما هي ، برأيكم ، ملامح تلك الأزمة ؟ وما هو مدى الخطورة التي تشكلها هذه الأزمة ؟

● **الدكتور المهندس يحيى بكور :**

الوطن العربي يعاني فعلاً من تبعية اقتصادية للدول المتقدمة تتمثل ، في أحد أوجهها ، في نقص انتاج الغذاء في العالم العربي ، والاضطرار . بالتالي إلى استيراد الغذاء من الدول المتقدمة لاستكمال تلبية الطلب على الغذاء . والأمر يزداد خطورة باستمرار اتساع الفجوة الغذائية من عام لآخر نظراً لتخلف الزراعة العربية

وعدم مسايرة انتاجها لمعدلات النمو السريع والمتزايد في الطلب على المنتجات الغذائية والمواد الأولية الزراعية اللازمة للصناعة ..وهذا ما يعكسه العجز في الميزان التجاري للسلع الغذائية في الوطن العربي خلال العشرين سنة الماضية وخاصة فيما يتعلق بالقمح والسكر واللحوم والالبان .

فقيمة الفجوة الغذائية ازدادت من ١,١مليار دولار في عام ١٩٧١ الى ٤,٧مليار دولار في عام١٩٧٥ أي بوسطي معدل زيادة قدرها ٤٤٪ سنوياً . ومما يزيد الأمور سوءاً لجوء الأقطار العربية الى الحلول الانفرادية ودون التنسيق بين خطط التنمية العربية ، وعدم منح

قطاع الزراعة الأهمية والدعم اللازمين لتمكينه من القيام بالأعباء الجسام الملقاة على عاتقه .

انخفاض في الانتاجية

ويضيف الدكتور بكور فيقول : الزراعة العربية تتصف بانخفاض في انتاجية الهكتار من المحاصيل اذا ما قورنت بمثيلتها في الدول الأخرى ، والفترة القادمة ستشهد انخفاضاً في متوسط نصيب

الانسان العربي من المساحة المحصولية (من ٠,٢٥هكتار في عام ١٩٧٥ الى ٠,٢١هكتار في عام ٢٠٠٠) ، وان الانتاج الحيواني في الوطن العربي يتصف بقلة ـ الانتاجية (بسبب استخدام الحيوانات في العمل الزراعي على حساب انتاج اللحوم والالبان) وبقلة نمو عدد الحيوانات (٢,٣٪ سنوياً في الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) ، فان نمو الانتاج الزراعي سوف يزداد عجزاً عن مواجهة الطلب المتزايد

(بسبب زيادة السكان وزيادة الدخول) ، وبحيث سيبلغ العجز في عام ٢٠٠٠ ، وعلى سبيل المثال ، حوالي ٢٦,١ مليون طن في مجموعة الحبوب وحوالي ٣,٥ مليون طن من السكر ، وحوالي مليون طن في الزيوت وحوالي ٥,٥مليون طن في الالبان . وسيؤدي ذلك كله الى أن تبلغ قيمة الفجوة الغذائية الاجمالية في الوطن العربي في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٢,٣ مليار دولار . الأمر الذي سيلقي عبئاً كبيراً على عاتق الميزان التجاري للسلع الغذائية .

الضغوط الاقتصادية والسياسية والفجوة الغذائية العربية

ويتابع الدكتور بكور شارحاً خطورة الفجوة الغذائية على الوطن العربي فيقول :

ان لتفاقم الفجوة الغذائية آثاره الاقتصادية على المديين القريب والبعيد .. فاذا كانت الدول النفطية العربية قد استطاعت تمويل وارداتها الغذائية باستخدام العائدات النفطية فان ذلك ما تم إلا على حساب عملية التنمية الزراعية في تلك الأقطار . أما بالنسبة للأقطار العربية غير النفطية فان اطراد الزيادة في وارداتها الغذائية

قد أدى إلى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها وبكل ما ينطوي عليه ذلك من آثار على قدراتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتزداد خطورة هذا الوضع على هذه الاقطار اذا ما علم ان جزءاً من الواردات الغذائية يعتمد على المعونات الأجنبية الأمر الذي يجعل تعرضها للضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية أكثر احتمالاً وأكثر تأثيراً .

إذا كان هذا هو الواقع فما العمل !!

ومن هذا المنطلق ـ يتابع الدكتور بكور ـ أصبح لا مناص أمام الأمة العربية من العمل الجدي باتجاه السيطرة على الفجوة الغذائية من خلال العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية بوجه عام وتنفيذ برنامج الأمن الغذائي العربي بوجه خاص ، واعتبار هذه المشكلة مشكلة أمنية من الدرجة الأولى وجزءاً رئيسياً من مقومات الأمن الاستراتيجي العربي ذلك أن تحقيق الأمن الاستراتيجي يتطلب بالدرجة الأولى الاعتماد على مصادر مضمونة ـ لتأمين غذاء السكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه على الأقل ، وتظهر المشكلة بشكل أشد خطورة اذا نظرنا الى طبيعة السوق الاحتكارية والى استخدامها للغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي في سبيل تحقيق أهداف سياسية لذلك فان الفجوة الغذائية في الوطن العربي اصبحت في الوقت الحاضر واحدة من أكبر التحديات التي تواجه أمتنا العربية .

العمل العربي المطلوب لتحقيق الأمن الغذائي !

● **المهندس الزراعي العربي :**

لما كان تحقيق الأمن الغذائي وفق خطة للتكامل الزراعي العربي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الأمة العربية ، ما هو

تصوركم لملامح العمل العربي المطلوب في مجال تحقيق الأمن الغذائي ؟

● **الدكتور يحيى بكور :**

إن تحقيق الأمن الغذائي وتوفير أقصى حد ممكن من الاستقلالية في اشباع الحاجات الغذائية الأساسية في تطورها يتطلب دعم العمل العربي في عدة مجالات رئيسية أولها : توفير الشروط الأساسية اللازمة لزيادة الانتاجية وتوسيع طاقات الانتاج الغذائي . وثانيها : القضاء على صور التبديد في المراحل المختلفة من الانتاج إلى التخزين والتوزيع إلى نمط الاستهلاك . كذلك فإن الأمر يتطلب تحسين شروط تبادل المواد الغذائيه بين الأقطار العربية وبينها وبين العالم الخارجي على النحو الذي يحمي المستهلك ضد التضخم المتزايد في أسعار المستوردات وعدم الانتظام في حجمها .

اجراءات مطلوبة !

● **المهندس الزراعي العربي :**

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي العربي اجراءات معينة تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود . ما هي بتصوركم تلك الاجراءات ؟

● **الدكتور يحيى بكور :**

ان تنفيذ استراتيجية سد الفجوة الغذائية العربية يتطلب اتخاذ سلسلة من الاجراءات أهمها قياس حجم الفجوة الغذائية وحصر الموارد الزراعية القائمة والمحتملة حصراً فنياً واقتصادياً واعداد وتجهيز مشروعات التنمية الزراعية التي يتطلب تنفيذها المشاركة العربية ، وتحديد الأهداف المشتركة للتنمية على أساس حجم التمويل المتاح ووفق الأولوية الاقتصادية للمشروعات إضافة الى متابعة نتائج تنفيذ المشروعات وتقييم النتائج .

العنصر البشري

والحد من هجرة الكفاءات

● **المهندس الزراعي العربي :**

الانسان في مركز القلب من التنمية .. فهو هدفها وهو أداتها . ولقد درس اتحاد المهندسين الزراعيين العرب موضوع العنصر البشري والتنمية الريفية في أحد مؤتمراته الفنية . وبوصفكم أميناً عاماً للاتحاد ، ما هي المقومات والأسس التي يرى الاتحاد ضرورة توفيرها لتحقيق التكامل العربي في مجال العنصر البشري ؟

● **الدكتور يحيى بكور :**

لقد أكد اتحاد المهندسين الزراعيين العرب دائماً ان الانسان هو الأساس في التنمية وهو يشكل الهدف والوسيلة معاً ، فلا المال ولا الموارد الطبيعية بقادرة على أن تنتج وتبدع بغير الفكر الانساني والجهد البشري الخلاق .

لذلك فقد درس اتحادنا وبتعمق هذه القضية الاساسية وتوصل من خلال مؤتمراته المتخصصة الى أن تحقيق التكامل العربي في مجال الاستفادة المثلى من العنصر البشري في التنمية الزراعية يتطلب توفير أسس ومقومات أهمها : انشاء مجلس عربي أعلى للتعليم والتدريب الزراعي يساهم في تحديد الاحتياجات القومية وتطوير خططومناهج التعليم بما يواكب احتياجات التنمية العربية والتقنيات الزراعية الحديثة . كما يتطلب الأمر حصر وتصنيف الموارد البشرية على مستوى الوطن العربي اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية بأقسامها وتخصصاتها المختلفة ، ومنح الأطر الفنية العربية الأولوية في العمل قبل اللجوء إلى الخبرات الأجنبية مع منح الخبرات العربية نفس المعاملة التي تتمتع بها الخبرات الأجنبية في حال تساوي الأعمال والمؤهلات ، إلى جانب التدابير الكفيلة بوضع حد لهجرة الكفاءات العلمية والفنية العربية إلى الدول المتقدمة حتى يمكن الاستفادة من تلك الخبرات في برامج التنمية والتقدم التكنولوجي .

وماذا عن واجبات المهندسين الزراعيين وحقوقهم ؟

ويضيف الدكتور يحيى بكور: كذلك فإن من مقومات وأسس التكامل العربي في مجال العنصر البشري ، اشراك نقابات ومنظمات المهندسين الزراعيين بالدول العربية في رسم وتخطيط سياسات التعليم والتدريب بما يتفق وخطط التنمية . والمساواة بين المهندسين الزراعيين وبقية الاختصاصات الهندسية الأخرى في الأقطار العربية التي لم تتحقق فيها هذه المساواة حتى الآن تقديراً للدور الطليعي للمهندسين الزراعيين في تحقيق التنمية وتطوير الانتاج الزراعي ودعم البنيان الاقتصادي القومي ومواجهة الظروف الصعبة التي يعملون فيها .

نظام لتبادل المعلومات والخبرات !

أما فيما يتعلق بالخبرات والمعلومات فيرى الدكتور بكور: انه لا بد للمنظمات العربية من عمل جاد لتطوير نظام لتبادل المعلومات والخبرات والبيانات والاحصاءات عن الأقطار العربية ووضع الأسس التي تكفل استمرار تغذيتها بالمعلومات الدورية وخاصة تلك المتعلقة بتصنيفات القوى البشرية ووفرتها ،لاحتياجات اللازمة لخطط التنمية في بلاد الندرة النسبية . مع التأكيد على أهمية تعاون هذه المنظمات مع المكتب المركزي العربي للاحصاء التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نشر هذه البيانات وتعميم نتائجها . كما ينبغي ايجاد صيغة لتبادل الخبرات والمعلومات المحققة من نتائج البحوث وتطبيقاتها ونتائج تقييم التنظيمات الزراعية والوسائل والأساليب المتبعة في معالجة القضايا والمسائل المشتركة ، عملاً على الاستفادة بهذه النتائج وتعميماً للايجابيات واثراء للفكر الزراعي العربي .

الزراعة الواسعة لمساعدة الفلاحين الفقراء بصورة خاصة وزيادة الانتاج بصورة عامة .

كما تضمنت الاتفاقية التزامات كل من الطرفين في تنفيذ هذا المشروع في القطر العربي السوري .

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن إطار مشروع ينفذ في كل من سورية والأردن والمغرب والجزائر وبتمويل من هيئة التنمية الدولية بغرض مساعدة الفلاحين الفقراء .

ومن الجدير بالذكر أن مدة المشروع خمس سنوات .

تجميع الاستثمار الزراعي في سورية

اختتمت لجنة التجميع الزراعي في سورية أعمالها ، ورفعت تقريرها إلى مكتب الفلاحين في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي . وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن القيادة إضافة إلى بعض الخبراء الزراعيين في سورية .

وقد شكلت اللجنة بقرار من السيد رئيس مكتب الفلاحين في القيادة ، لتحديد الحجم الأمثل للمساحة الزراعية المجمعة من الناحية الناحية الاقتصادية وعلى ضوء الظروف الطبيعية والاجتماعية لكل قرية ومنطقة زراعية ، وتحديد كيفية البدء بسياسة التجميع الزراعي .

وكان السيد رئيس مجلس الوزراء السوري قد أصدر ، وبناء على ما قرره المجلس الزراعي الأعلى في جلسته المنعقدة في ٣٠ نيسان/إبريل الماضي ، قراراً برقم (٣) تاريخ ١٩٨٠/٥/١٨ يقضي بأن تجمع الاستثمارات الزراعية وقف خطة زراعية مبرمجة تأخذ بعين الاعتبار تطبيق دورة زراعية محصولية تراعي الظروف المحلية وعلى نطاق كل قرية ، وتمنح الرخص الزراعية وفقاً لهذه الخطة ، ويكلف بوضعها مكتب الفلاحين القطري ووزارة الزراعة والاصلاح الزراعي وإتحاد الفلاحين .

قانون جديد ... لتنظيم مهنة الهندسة الزراعية في سورية

صدر في دمشق القانون رقم (٥٧) لعام ١٩٨٠ بشأن تنظيم مهنة الهندسة الزراعية في سورية .

ويتضمن القانون الجديد بعض الأهداف والأمور الجديدة منها تعريف مهنة الهندسة الزراعية بأنها فن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية واستغلالها على أسس علمية بأفضل الوسائل الانتاجية بغية وضعها في خدمة تنمية المجتمع . وهي تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تساهم مساهمة فعالة في بناء المجتمع العربي الأشتراكي واستمرار تطويره علماً أن مقر النقابة سيكون بدمشق وتتمتع النقابة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري وتكون عضواً في اتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

أهداف النقابة الجديدة تعمل النقابة على تحقيق عدد من الأهداف أهمها :

المساهمة في تطوير القطاع الزراعي في القطر عن طريق الاشتراك في الهيئات والمجالس المختصة ووضع التوصيات والاقتراحات المتعلقة بكل المشاكل التي يعاني منها ريف القطر .

والتعاون مع المنظمات الشعبية والنقابات المهنية بما يخدم تطوير القطر في جميع الميادين والمساهمة في نموه وتقدمه ورفع شأن مهنة الهندسة الزراعية والنهوض بمستوها العلمي والعملي والتأكيد على دورها في تطوير القطاع الزراعي والمساهمة في بناء زراعة حديثة تؤمن احتياجات تطوير القطر اقتصاديا واجتماعيا .

هذا بالاضافة الى تعبئة ـ أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم وحشد طاقاتهم واستخدامها بشكل يحقق أكبر فائدة للاقتصاد الوطني وعلى النقابة أن ترعى مصالح اعضائها والعناية بشؤونهم والمحافظة على كرامتهم والدفاع عن حقوقهم والعمل على تحسين حالتهم المادية والمعنوية وذلك ضمن حدود القوانين .

كذلك المساهمة في تخطيط المناهج الدراسية في الكليات والمعاهد الزراعية بما يخدم تطورها ويلبي الحاجات الأساسية لخطط التنمية . وتنظيم تبادل المعلومات والآراء العلمية عن طريق النشر والمؤلفات العلمية الزراعية وإقامة الندوات والمؤتمرات والمحاضرات في هذا المجال .. والتعاون مع المنظمات الزراعية العربية والدولية .

وتتضمن الأهداف أيضا دعم القطاع العام والتعاوني الزراعي والغرف الزراعية عن طريق توعية وتشجيع الأعضاء على العمل فيها ووضع الدراسات والمقترحات اللازمة لحل المشاكل التي تعيق تطورها وممارسة دور الرقابة الشعبية على الاجهزة العاملة في القطاع ومكافحة البيروقراطية وتشجيع المبادرات والمواهب والكفاءات .

احكام مزاولة المهنة

واعتبر القانون الجديد أن المهندس الزراعي يتمتع بجميع الحقوق المترتبة لبقية الاختصاصات الهندسية المهندس الزراعي هو كل من حصل على شهادة زراعية جامعية سورية أو ما يعادلها على أن لا تقل مدة الدراسة الجامعية فيها عن أربع سنوات شريطة معادلتها .

وقد منع القانون مزاولة مهنة الهندسة الزراعية في أراضي القطر سواء في الأعمال الحرة أو المصالح الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة أو جهات القطاع العام ما لم يكن مسجلا في النقابة ولا يجوز تكليف غير أعضاء النقابة بالقيام بأعمال الخبرة الزراعية أمام المحاكم في جميع ما يتعلق بجهات القطاع العام .

وقد أجاز القانون للمهندسين الزارعيين العرب المقيمين في سورية الانتساب للنقابة كما أجاز للوزير المختص الزام الجهات الاجنبية التي تقوم بالدراسات والمشاريع الزراعية العائدة للدولة على استخدام مهندس زراعي سوري أو اكثر في عملية الدراسة والتنفيذ على أن يحدد الوزير المختص الراتب الذي يستحقه هذا المهندس بعد موافقة النقابة وقد بين القانون ان النظام الداخلي للنقابة سيحدد الاعمال الفنية المتعلقة بمهنة الهندسة الزراعية .

الهيكل التنظيمي

وحول الهيكل التنظيمي للنقابة وأجهزتها بين القانون الجديد كون المؤتمر العام للنقابة هو أعلى سلطة فيها ويتألف من النقيب وأعضاء مجلس النقابة ورؤساء وأعضاء مجالس الفروع والاعضاء المنتمين في كل فرع أما اختصاصات المؤتمر العام الجديدة

١ ـ انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة .

٢ ـ اقرار الانظمة المركزية والنظام الداخلي والمالي وانظمة مزاولة المهنة

٣ ـ سحب الثقة من النقيب أو من مجلس النقابة أو من أحد أعضائه

٤ ـ مناقشة واقرار التقرير السنوي لمجلس النقابة وتصديق الحساب الختامي للسنة المنقضية . واقرار موازنة السنة التالية المقدمة من مجلس النقابة وتعين مفتش حسابات للنقابة وصناديقها وبصورة عامة النظر في سائر الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال والتي لا تدخل في اختصاص مرجع آخر في النقابة .

وينص القانون على إحداث فرع للنقابة في كل محافظة من محافظات القطر . وتضطلع هذه الفروع بمهمة دراسة الأوضاع الزراعية في محافظاتها واقتراح أسس تطويرها وتكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس الفرع أربع سنوات . وتشابه مهام مجلس الفرع مهام المؤتمر العام .

مشاريع خليجية زراعية مشتركة

تنوي دول الخليج العربي تخصيص مبلغ ٣/٣ مليون دولار لانجاز مشاريع زراعية مشتركة . وقد كان هذا الموضوع في مطلع

إحصاءات

تبدأ «المهندس الزراعي العربي» واعتباراً من هذا العدد ، بنشر إحصاءات عن الأغذية والزراعة في الوطن العربي والعالم ، وذلك لاطلاع السادة المهندسين الزراعيين العرب والسادة المهتمين بالزراعة ، ومساعدة السادة الباحثين والدارسين . وننشر في هذا العدد إحصاءات عن :

- مخزونات الحبوب العالمية ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠
- التغيرات في معدلات التضخم والأسعار الأستهلاكية للأغذية
- نسب التبادل التجاري بين السلع المصنعة ومنتجات التصدير الغذائية والزراعية
- كميات الصيد من سمك الطعام ، على المستوى العالمي وفي البلدان النامية والمتقدمة
- استهلاك الأسمدة ومعدلات النمو

مخزونات الحبوب العالمية ١٩٧٧/١٩٨٠

(بملايين الأطنان)

	العام المحصولي المنتهي في :			
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠(١)
البلدان المتقدمة :	١٤٤,٦	١٤٣,٨	١٧٥,٦	١٥٩,٠
ومنها : أمريكا الشمالية	٧٩,٩	٩٣,٧	٩٤,٣	٩٦,٧
الاتحاد السوفييتي	٢٤,٠	١٠,٠	٣٠,٠	١٦,٠
البلدان النامية :	٩٠,٧	٨٤,٩	٨٩,٦	٩٠,٠
ومنها الصين	٤٣,٠	٣٩,٠	٤٦,٠	٥٠,٠
الهند	١٥,٧	١٤,٦	١٤,٨	١١,٣
البلدان النامية الأخرى	٣٢,٠	٣١,٣	٢٨,٨	٢٨,٧
الاجمالي العالمي :	٢٣٥,٣	٢٢٨,٧	٢٦٥,٢	٢٤٩,٠
ومنه : القمح	١١٠,٣	٩٤,١	١١٢,٨	١٠٠,٠
الأرز	٣٦,٦	٣٨,٦	٤٤,١	٤١,٩
الحبوب الخشنة	٨٨,٤	٩٦,٠	١٠٨,٢	١٠٧,٠
اجمالي الحبوب كنسبة مئوية من الاستهلاك العالمي	٪١٧	٪١٦	٪١٩	٪١٧

(١) مبدئياً

ملحوظة : قد لا تتعادل المجاميع الفرعية مع المجاميع النهائية بسبب التقريب

المصدر : تقرير «حالة الأغذية والزراعة ١٩٨٠» المقدم إلى الدورة الثامنة والسبعين لمجلس منظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ ص٢٧

التغيرات في معدلات التضخم والأسعار الاستهلاكية للأغذية
في (٤٧) من البلدان النامية وفي كل البلدان المتقدمة ، ١٩٧١ـ١٩٧٩

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩(١)
١ ـ متوسط معدل التضخم في البلدان النامية(٢) ، ٪	٤,٥	٦,٤	١٣,١	٢٢,٠	١٣,٠	٩,١	١٦,٠	١١,٨	١١,٢
٢ ـ متوسط التغير في الأسعار الاستهلاكية للأغذية في البلدان النامية(٢) ، ٪	٤,٠	٧,٢	١٦,٠	٢٥,٢	١٣,٣	٧,٧	١٦,٥	١٢,٨	١٣,٢
٣ ـ عدد البلدان النامية التي تبلغ فيها معدلات التضخم :									
أ ـ أقل من ١٠٪	٤٤	٤١	٢٤	٦	١٦	٢٥	٢٢	٢٠	١٢
ب ـ بين ١٠٪ و٢٠٪	٢	٥	١٧	٢٢	٢٠	١٦	١٦	٢٢	٢٣
جـ ـ ٢٠,١٪ فأكثر	١	١	٦	١٩	١١	٦	٩	٥	٩
المجموع	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٤
٤ ـ متوسط معدل التضخم في البلدان المتقدمة(٢) ، ٪	٥,٣	٤,٨	٨,٣	١٣,٥	١١,٤	٨,٦	٨,٦	٧,٨	١٣,٣
٥ ـ متوسط معدل التغير في الأسعار الاستهلاكية للأغذية في البلدان المتقدمة(٢) ، ٪	٥,١	٦,٦	١٢,١	١٤,٩	١١,٢	٧,٠	٩,٥	٧,٤	١٣,٤

(١) أرقام مبدئية . وبلغ عدد البلدان النامية المتخذة في هذه السنة ٤٤ بلداً

(٢) الأوزان موزعة نسبياً على اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الناتج القومي في العام السابق بالدولارات الأمريكية

المصدر : تقرير «حالة الأغذية والزراعة ١٩٨٠» المقدم إلى الدورة الثامنة والسبعين لمجلس منظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ ص٣٣

نسب التبادل التجاري بين السلع المصنعة ومنتجات التصدير الغذائية والزراعية

١٠٠ = ١٩٧٥

	١٩٧٢ـ١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩(١)	النسبة المئوية للتغير ١٩٧٨/١٩٧٧	النسبة المئوية للتغير ١٩٧٩/١٩٧٨
	٪	٪	٪	٪	٪	٪		
الأغذية/السلع المصنعة	١١٢	١٠٠	١٠٥	١١٠	٩٧	٩٥	ـ ١١,٨	ـ ٢,١
البلدان المتقدمة	١١١	١٠٠	٩٨	٩٢	٩١	٩٢	ـ ١,١	١,١
البلدان النامية	١١٣	١٠٠	١١٦	١٥١	١١٢	١٠٣	ـ ٢٦,٨	ـ ٧,٥
السلع الزراعية/السلع المصنعة	١١٦	١٠٠	١٠٧	١١١	١٠٠	١٠٠	ـ ٩,٩	—
البلدان المتقدمة	١١٤	١٠٠	١٠١	٩٧	٩٤	٩٥	ـ ٣,١	١,١
البلدان النامية	١١٨	١٠٠	١١٨	١٤٠	١١٣	١١٠	ـ ١٩,١	ـ ٢,٧

(١) أرقام مبدئية

المصدر : تقرير «حالة الأغذية والزراعة ١٩٨٠» المقدم إلى الدورة الثامنة والسبعين لمجلس منظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ ص٦٠

استهلاك الأسمدة ومعدلات النمو

(الكميات بملايين الأطنان)
(معدلات التغير ٪)

	الكمية في عام١٩٧٦	الكمية في ١٩٧٧ـ عام١٩٧٧ـ ٧٨	الكمية في عام١٩٧٨ـ ٧٩	معدل التغير من ١٩٧٦ـ ١٩٧٧ إلى ١٩٧٧ـ ١٩٧٨	معدل التغير من١٩٧٧ـ ٧٨ إلى ١٩٧٨ـ ٧٩	معدل التغير السنوي من ١٩٦٩ـ ٧٠ إلى ١٩٧٣ـ ٧٤	معدل التغير السنوي من١٩٧٣ـ ٧٤ إلى١٩٧٨ـ ٧٩
اقتصاديات السوق المتقدمة	٤٥	٤٤,٥	٤٨,٢	ـ ١,١	٨,٣	٤,٦	٢,٩
اقتصاديات السوق النامية	١٥,٢	١٧,٣	١٨,٦	١٣,٨	٧,٥	١٣,٥	١٠,١
اقتصاديات التخطيط المركزي	٣٥,٣	٣٧,٣	٣٩,٩	٥,٧	٧,٠	٩,٤	٦,٤
العالم	٩٥,٥	٩٩,١	١٠٦,٧	٣,٩	٧,٧	٧,٢	٥,٣
ـ النيتروجين	٤٥	٤٧,٨	٥١,٤	٦,٢	٧,٥	٧,٧	٦,٢
ـ الفوسفات	٢٧,٣	٢٨,٢	٣٠,٥	٣,٣	٨,٢	٦,٥	٤,٥
ـ البوتاس	٢٣,١	٢٣,٢	٢٤,٨	٠,٤	٦,٩	٧,٤	٤,٤

المصدر : تقرير «حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٨٠» المقدم إلى الدورة الثامنة والسبعين لمجلس منظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ ص٤٤

كميات الصيد من سمك الطعام . على المستوى العالمي وفي البلدان النامية والمتقدمة

(الكميات بالمليون طن)

(والتغير كنسبة مئوية)

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩(١)	التغير بين ١٩٧٧ و ١٩٧٨	التغير بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩	معدل التغير السنوي ١٩٧٠ – ١٩٧٤	معدل التغير السنوي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩
العالم	٥١,٥	٥١,٤	٥٠,٦	ـ ٠,٢	ـ ١,٦	٣,٥	١,٣
البلدان النامية	٢٦,١	٢٦,٥	٢٧,٠	١,٥	١,٩	٥,٧	٣,٤
البلدان المتقدمة	٢٥,٤	٢٤,٩	٢٣,٦	ـ ٢,٠	ـ ٥,٢	١,٤	ـ ٠,٨

(١) أرقام أولية

المصدر : تقرير «حالة الأغذية والزراعة ١٩٨٠» المقدم إلى الدورة الثامنة والسبعين لمجلس منظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ ص١٤

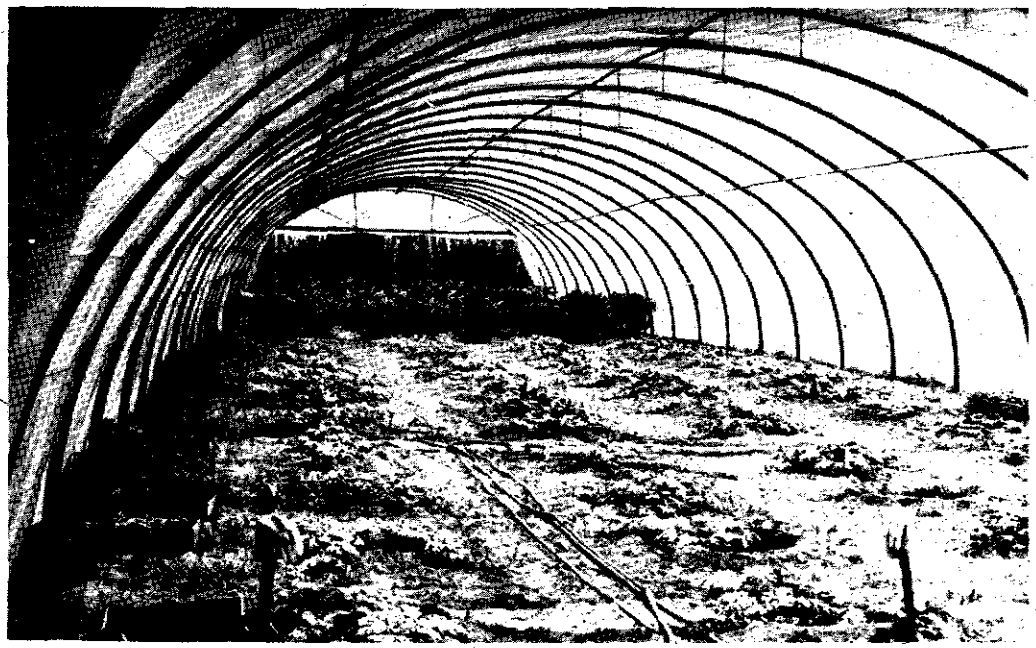

المواضيع التي ناقشها مؤتمر وزراء الزراعة العرب أثناء انعقاده خلال شهرآذار الماضي .

الحبوب .. وأمريكا !

توقعت وزارة الزراعة الأمريكية أن الانتاج العالمي من الحبوب وخاصة القمح سينخفض في العام الحالي بنسبة ١٠٪ تقريباً . وترتيباً على ذلك ، تشير التوقعات إلى زيادة المخزون الأمريكي من الحبوب خلال هذا العام بنسبة ١٥٪ في الوقت الذي ينخفض فيه مخزون الدول الأخرى بنسبة ٢٥٪

النباتات الصحراوية بديلاً للنفط

توصل العلماء إلى أن هناك بعض النباتات البرية التي تحتوي على كمية هائلة من النشأ التي يمكن تحويلها الى هايدروكربون ومن ثم إلى ايتل وهو يعتبر وقوداً سائلاً يمكن استخدامه في كثير من الصناعات .

ولقد أجريت في البرازيل تجارب عديدة على هذه النباتات مثل «الكاساف»الذي يشبه كثيرا البطاطا ويتميز عن البطاطا بانتاجه الكثيف الذي يبلغ ٥ أضعاف انتاج البطاطا وكذلك يتميز بوجود النشا فيه بدرجة نقية جدا .. حيث تم تحويل النشا من هذا النبات الى وقود سائل .. ولقد وفرت هذه التجارب حوالي ٢٠٪ من البترول نتيجة لزراعة هذا النوع من النباتات البرية .

وهناك كذلك نبات المطاط الذي يزرع بالملايو حيث أن من خصائص هذا النبات تثبيت الطاقة الشمسية على صورة هيدروكربونات .. أي مواد شبيهة بالبترول .. ولقد بدأت بالفعل التجارب على عائلة نبات المطاط لاستخدامها كمصدر بديل للبترول .. وهنالك كذلك نباتات أخرى مخصصة للدراسة مثل نبات «اللاكتيا» الذي يشبه الصبار والذي يمكن استخراج الطاقة منه حيث يحوي على ٣٠٪ من الكربوهيدرات والتي يمكن تحويلها الى كحول وكذلك نبات «البتروكالي»

وأخيراً بقي أن نعرف أن تكاليف البرميل البترولي الناتج من هذه التجارب على هذه النباتات لا يزيد عن الـ ٢٠ دولار .. مما يؤكد صحة هذه التجارب .

التبن مصدراً للغذاء والطاقة

هنالك مشكلتان أساسيتان يواجههما العالم حاليا في هذا القرن وهما مشكتا الجوع والطاقة .. ويزداد تفكير العلماء حاليابايجاد البدائل المختلفة كالطحالب البحرية كمصدر للبروتين وكذلك

استخدام الطاقة الشمسية وغيرها ... ويقوم العلماء حاليا باستخدام التبن لتحويله إلى خبز يمكن استخدامه للانسان والماشية وذلك بادخال مادة أساسها الخميرة والفطر .. وهذه الأبحاث تجري حاليا في المختبرات الفرنسية والدنماركية .. لكن المشكلة الاساسية هي أن

سعر الكلفة لا يزال مرتفعا .. وكذلك يقوم العلماء حاليا باستخدام التبن في انتاج الطاقة التي يعاني من نقصها العالم في هذه الايام .. حيث إذا ما فرم التبن وضغط الى مكعبات طول ضلعها ما بين ١٥ ـ ٢٠ سم فانه يشكل وقودا ممتازا يمكن استخدامه لتدفئة المزارع الزجاجية أو لتجفيف الذرة .. حيث أن كل طن من هذا الوقود يكفي لاعطاء طاقة حرارية قدرها ٣٣٠٠ سعر حراري أي ما يعادل ٣٠٠ لتر من الوقود .

الطاقة الشمسية والنضج المبكر للنباتات

تم في العاصمة الايطالية صنع وسادة تعمل بالطاقة الشمسية حيث تعمل على التحكم الحراري بحيث تخزن الحرارة أثناء الأوقات المشمسة ثم تتسرب الحرارة لساق النباتات أثناء الليل . ، وبهذه الطريقة يمكن بواسطتها تحقيق عملية النضج المبكر لبعض المحاصيل الزراعية ذات القيمة الغذائية .

وتتركب هذه الوسادة من ورقتين مصنوعتين من مادة خاصة يدخل في تركيبها المادة الحية وهي الكلوروبل وملصوقتين معا ولها ثقب في المنتصف وتملأ بالماء وتوضع حول الساق المراد نضجها .

مادة كيماوية جديدة لوقاية المحاصيل والمطارات

انتجت احدى المعامل الكيماوية في انجلترا مادة كيماوية فعالة للنباتات اسمها «كيرب» وهي على شكل مسحوق أبيض من كبريتات الامونيا الالومينية ويمكن استعمالها على شكل محلول لرش المحاصيل الزراعية التي تهاجمها الطيور والقوارض والحيوانات ...وهي في نفس الوقت غير سامة للانسان والحيوان ...ويمكن استعمالها على البذور قبل زراعتها .... وتبين هذه المادة أن النبات عندما ينمو يصبح منفرا للطيور والحيوانات والقوارض ويمكن استخدام هذه المادة على مدرجات المطارات لابعاد الطيور عنها ...

اللوز والمشمش والخوخ لعلاج السرطان

يقوم أحد المعاهد القومية الأمريكية بعمل الاختبارات حول فاعلية مادة اللايتريل الموجودة في اللوز المر والمشمش والخوخ والبرقوق في علاج مرضى السرطان ..

وكانت الحكومة الامريكية قد حظرت استخدام هذه المادة بسبب عدم أهميتها العلاجية .. وقال المعهد القومي في واشنطن أن حوالي ٢٠٠ مريض لم يجد معهم أي علاج آخر .. العلاج باللايتريل لمدة عامين .

المشروعات العربية المشتركة

● ان صيغة المشروع المشترك اداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية ، وذلك لقدرتها على تجميع الموارد العربية القومية وعلى استغلالها الاستغلال الامثل ، وعلى اقامة المشروعات الكبيرة التي تحتاج الى موارد مالية وفنية ضخمة والى اسواق واسعة ، مما لاتقدر عليه دولة بمفردها ، ومما يوضح اهمية المشروعات المشتركة في هذا المجال ان عمليات التنمية القطرية لم تستطع الارتفاع الى المستوى اللازم لاستغلال الموارد الاقتصادية العربية .

● ان صيغة المشروعات العربية المشتركة، اداة فعالة لازالة العقبات امام تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وذلك لما تحققه من مصالح مشتركة لعدد من الاقطار ، وهو مايجنبها الاعتراضات التي تواجه عادة المشروعات الاجنبية ، وبما تضمنه من التنسيق الاقليمي وتقسيم العمل على المستوى العربي ، ومن رفع للمقدرة الانتاجية للبلاد العربية وتنشيط للتبادل التجاري فيما بينها .

النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

انطلاقا من أن الوطن العربي كل متكامل ووحدة لاتتجزأ ، وأن الوحدة هي الأمل المنشود لجماهير الأمة العربية تسعى إليها بكل الوسائل المشروعة .

وإيمانا بالدور الطليعي للنقابات والمنظمات المهنية في دعم النضال العربي وتحقيق أهدافه ، وما يصبوا إليه من تطور عملي ورخاء معيشي وأن تنظيمها في اتحادات عربية من الخطى الجادة على طريق الوحدة الشاملة .

وإدراكا لفاعلية التلاحم الفكري والعلمي والتكنولوجي والأخوي بين أبناء كل مهنة وتجميعهم حول أهداف مشتركة .

واقتناعا بأثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على التقدم الحضاري وأن تطوير البنيان الزراعي العربي ينعكس تقريبا وبعمق على الاقتصاد العربي كله ـ ولصالح القاعدة العريضة للشعب العربي التي تتخذ الزراعة معيشة وحياة ، اقرأ عضاء المجلس الأعلى للمنظمات الأعضاء في الاتحاد عن موافقتهم على تعديل النظام الأساسي للاتحاد المعمول به اعتبارا من ايلول ١٩٦٨ وبحيث يصبح النظام الأساسي وفق مايلي :

تعاريف عامة

يقصد بكل من التعابير التالية ، حيثما وردت في هذا النظام المعاني المبينة قرين كل منها :

الرئيس

رئيس المجلس الأعلى للاتحاد

الأمين العام

أمين عام الاتحاد

المجلس الأعلى

المجلس الأعلى للاتحاد .

المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي للاتحاد .

المؤتمر الفني الدوري

المؤتمر الفني الدوري للاتحاد .

المنظمات :

النقابات والجمعيات والهيئات والرابطات والاتحادات الزراعية الفنية .

الشهادات الزراعية :الاخرى :

الشهادات أو الدبلومات التي تمنحها المعاهد الزراعية أو المدارس الزراعية التي لا يقل مستوها عن الثانوي في الحالتين .

المهندس الزراعي :

كل من يحمل شهادة مهندس زراعي أو بكالوريوس في العلوم الزراعية من إحدى الكليات الزراعية أو المعاهد الزراعية العليا تمنحهم هذا اللقب الأنظمة التشريعية المتعلقة بشروط مزاولة مهنة الهندسة الزراعية في كل قطر عربي .

أهداف وغايات اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

المادة الأولى : يؤسس في الوطن العربي منظمة عامة باسم «اتحاد المهندسين الزراعيين العرب» تستهدف الغايات الآتية :

١ ـ الاسهام في تحقيق الأهداف القومية للأقطار العربية .

٢ ـ العمل على رفع شأن مهنة الزراعة وتطويرها والارتقاء بمستواها العلمي . لتفي بمتطلبات النهضة العربية وتسهم في تطوير المجتمع العربي في مختلف الميادين والمجالات الزراعية .

٣ ـ الاهتمام بالموضوعات والقضايا الزراعية وتبادل الخبرات والمعلومات في مختلف المجالات الزراعية ووضعها في خدمة الوطن العربي .

٤ ـ العمل مع الجامعات والوزارات والجهات العلمية الاخرى في الوطن العربي للارتقاء بمستوى الاختصاص الزراعي لتوفير الكفاءات المتخصصة في العلوم الزراعية المختلفة وزيادة انتاجية العاملين في الحقل الزراعي وتحسين مستوى الخدمات .

٥ ـ الاسهام في دعم البحث العلمي في شتى مجالات العلوم الزراعية .

٦ ـ بذل أقصى الجهود لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في المجال الزراعي ومواجهة مشكلات التلبيق بوضع الحلول المناسبة لها .

٧ ـ إجراء الدراسات لتنسيق وتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

٨ ـ المساهمة في توفير الخبرات الزراعية الفنية دعما للأجهزة التي تفتقر إليها وعملا على تحقيق الاكتفاء الذاتي .

٩ ـ المساهمة في تخطيط برامج التعليم الزراعي وتطوير نظمه بحيث تساير حاجات المجتمع العربي الجديد وتخدم مصالحه وتفي بمتطلباته والعمل عليتشجيع التأليف الزراعي والابتكارات العلمية والتطبقية التي تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي وتطويره .

١٠ ـ دعم المنظمات المنضمة لهذا الاتحاد والتنسيق والربط بينها كوحدة متكامله تشارك بجهودها في تطوير وارتقاء الوطن العربي وتعمل لمصلحة وتحقيق أهدافه القومية مع بذل الجهود لتشكيل منظمات في الأقطار العربية التي لا يوجد فيها مثل هذه المنظمات .

١١ ـ وضع المبادىء الأساسية لتحديد مهنة الهندسة الزراعية في الأقطار العربية والعمل على توحيد شروط مزاولتها ورفع شأنها وشأن العاملين بها .

١٢ ـ توثيق عرى الأخوة والتعاون بين المهندسين الزراعيين العرب وتنسيق تبادل المعلومات والخبرات والبحوث بينهم .

١٣ ـ التعاون مع المنظمات المهنية والاتحادات والهيئات القومية العربية والدولية من أجل تحقيق أهداف الاتحاد .

يحقق الاتحاد هذه الأهداف الفنية والعامة والاشتراك في المؤتمرات الزراعية الدولية والاقليمية والتعاون مع المنظمات الدولية الاقليمية وتنظيم الندوات والرحلات ونشر المطبوعات والمجلات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما يتعلق بالعلوم الزراعية وشؤون المهنة وجميع الوسائل التي تساعد على تحقيق غايات الاتحاد القومية والعلمية والمهنية .

ثانيا ـ تكوين الاتحاد

المادة الثالثة :

(١) يتكون اتحاد المهندسين الزراعيين العرب من النقابات والهيئات الآتية :

أ ـ نقابات المهندسين الزراعيين المشكلة في الأقطار العربية والتي تتوفر لديها شروط الانتساب .

ب ـ نقابات المهن الزراعية التي تضم في عضويتها المهندسين الزراعيين إلى جانب بقية الفئات الزراعية شريطة أن يمثلها في تشكيلات الاتحاد أعضاؤها من المهندسين الزراعيين أو من في حكمهم والتي تتوفر لديها شروط الانتساب

جـ ـ المهندسون الزراعيون المنضمين في المنظمات الهندسية الى جانب بقية الاختصاصات الهندسية . شريطة أن يمثلها في تشكيلات الاتحاد اعضاؤها من المهندسين الزراعيين والتي تتوفر لديها شروط الانتساب

د ـ جمعية المهندسين الزراعيين أو روابطهم في الاقطار العربية التي لا يوجد فيها تنظيمات أعلى للمهندسين الزراعيين والتي تتوفر فيها شروط الانتساب

(٢) يقبل في عضوية الاتحاد منظمة واحدة من كل قطر عربي وتعطى الأفضلية لنقابات المهندسين الزراعيين فيما اذا وجدت مع منظمات زراعية أخرى تضم في عضويتها المهندسين الزراعيين المنصوص عنهم في انظمتها ويشترط في المنظمة طالبة الانتسباب إلى الاتحاد أن يكون في أهدافها ما ينسجم مع أهداف الاتحاد ويساعد على تنفيذ خططه وأن لا تتعارض في أهدافها وأعمالها مع أهداف الاتحاد أو برامجه .

ثالثا ـ تشكيلات الاتحاد

المادة الرابعة :

(١) يقوم بتنفيذ أهدافه وتحقيق أغراضه من خلال هيئاته الآتية :

أ ـ المجلس الأعلى

ب ـ المكتب التنفيذي

جـ ـ رئاسة الاتحاد

د ـ الأمانة العامة

هـ ـ اللجان الدائمة والمؤقتة .

(٢) رئاسة الاتحاد مدتها سنة واحدة وهي دورية وبالتناوب وفقا لترتيب الابجدية للأقطار العربية . ورئيس الاتحاد هو رئيس المجلس الأعلى وجميع المؤتمرات العامة التي تعقد خلال فترة رئاسته .

المجلس الأعلى

المادة الخامسة :

يتكون المجلس الأعلى للاتحاد من رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي وممثلي المنظمات الاعضاء في الاتحاد .

المادة السادسة :

يمثل كل قطر عربي في المجلس الاعلى أربعة اعضاء اذا لم يتجاوز اعضاء المنظمة به خمسة آلاف عضو . فاذا زادت عن ذلك فيزيد عدد ممثيليها بعضو عن كل الف تزيد عن الخمسة آلاف عضو الاولى بحد اقصاه ستة اعضاء . وان يكون لكل قطر عربي صوت واحد

المادة السابعة :

يشارك في اجتماعات المجلس الاعلى ممثل عن كل لجنة دائمة ورئيس المؤتمر الدوري السابق لاجتماعات المجلس الاعلى وممثل عن المنظمات الزراعية المشكلة في الجامعة العربية بدعوة من الامانة العامة وموافقة المكتب التنفيذي .

المادة الثامنة :

يجوز حضور منظمات المهندسين الزراعيين العربية غير المنضمة للاتحاد بصفة اعضاء مراقبين وفي الجلسات التي يحددها المكتب التنفيذي .

المادة التاسعة :

حق التصويت بحضور المنظمات الاعضاء في الاتحاد دون غيرها ـ ولكل قطر عربي في الاتحاد صوت واحد مهما كان عدد ممثليه .

المادة العاشرة :

يعقد المجلس الاعلى للاتحاد دورة عادية سنوية واحدة في مقر او في المكان المحدد في الدعوة الموجهة من الامين العام بناء على موافقة الرئيس . ويحدد المجلس الاعلى مكان وزمان الاجتماع التالي . ويجوز عقد جلسات استثنائية بناء على قرار المكتب التنفيذي او بناء على طلب احدى المنظمات وموافقة الاغلبية المطلقة لاعضاء الاتحاد .

المادة الحادية عشر :

يكون اجتماع المجلس الاعلى في دورته العادية او الاستثنائية قانونيا بحضور الاكثرية المطلقة لاعضاء الاتحاد وفي حال عدم اكتمال النصاب يؤجل لمدة يومين . واذا لم يكتمل النصاب ايضا يحدد المكتب التنفيذي موعدا آخر خلال فترة شهرين من تاريخه .

المادة الثانية عشر :

تكون قرارات وتوصيات المجلس الاعلى للاتحاد المتخذة بموافقة الاكثرية المطلقة للحضور ملزمة لجميع الاعضاء .

المادة الثالثة عشر :

يقوم المجلس الاعلى للاتحاد بتولي الصلاحيات والمهام الآتية :

١ ـ السعي لتحقيق اغراض الاتحاد وأهدافه بالوسائل الصحيحة وله في هذا المجال اوسع الصلاحيات واصدار القرارات والتوصيات اللازمة .

٢ ـ اقرار تعديل النظام الاساسي بموافقة ثلثي اعضاء الاتحاد على الأقل .

٣ ـ اقرار النظام الداخلي للاتحاد او تعديله بموافقة ثلثي اعضاء الاتحاد على الاقل .

٤ ـ اقرار طلبات الانضمام لعضوية الاتحاد بما يتفق مع مواد النظامين الاساسي والداخلي للاتحاد .

٥ ـ اعتماد خطة العمل لمشروعات ونشاطات وأجهزة الاتحاد .

٦ ـ اعتماد تسمية اعضاء المكتب التنفيذي والمجلس الاعلى وزيادة عدد ممثلي المنظمات الاعضاء طبقا لهذا النظام .

٧ ـ انتخاب رئيس الاتحاد وأمين الصندوق .

٨ ـ انتخاب الامين العام والامينين العامين المساعدين .

٩ ـ التصديق على الحساب الختامي وموازنة الاتحاد .

١٠ ـ اعتماد مشروع الميزانية التقديرية واقرار وادخال ما يرى من تعديلات عليها بناء على اقتراح المكتب التنفيذي .

١١ ـ تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة وتحديد اختصاصاتها وتسمية اعضاءها ومقرريها

١٢ ـ اقرار برامج النشاط التي يقوم بها المكتب التنفيذي والامانة العامة واللجان فيما بين دورتي انعقاد المجلس الاعلى .

١٣ ـ اقرار وسائل استثمار اموال الاتحاد وقبول الاعانات والهبات .

١٤ ـ تعيين مراقب او اكثر للحسابات وتحديد اجورهم .

١٥ ـ اقرار عقد المؤتمرات والندوات التخصصية في الاقطار العربية .

١٦ ـ تحديد موارد الاتحاد ونسبة مساهمة المنظمات في ميزانيته .

١٧ ـ دراسة الاقتراحات المعروضة عليه من المكتب التنفيذي او المنظمات الاعضاء والبت فيها .

المكتب التنفيذي :

المادة الرابعة عشر :

يتكون المكتب التنفيذي على الوجه الآتي :

١ ـ رئيس الاتحاد .

٢ ـ ممثل عن كل منظمة عضو في الاتحاد يسمى من قبل منظمته .

٣ ـ الامين العام مقررا والامينين العامين المساعدين .

٤ ـ أمين الصندوق

وتكون مدة العضوية في المكتب التنفيذي سنتان بالنسبة للممثلي المنظمات الاعضاء قابلة للتجديد في حال استمرار ترشيح المنظمة العضو .

صلاحيات المكتب التنفيذي :

١ ـ الاشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الاعلى للاتحاد .

٢ ـ اعداد جدول اعمال المجلس الاعلى .

٣ ـ اعداد مشروع النظام الداخلي للاتحاد وكل ما يطرأ عليها من تعديلات لعرضها على المجلس الاعلى للبت فيها .

٤ ـ دراسة التعديلات المطلوبة على النظام الاساسي للاتحاد واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها وعرضها على المجلس الاعلى .

٥ ـ دراسة طلبات الانضمام التي تقدم الى الاتحاد من الهيئات الراغبة في ذلك وعرضها على المجلس الاعلى مقرونة بتوصياته .

٦ ـ تقديم الحساب الختامي والموازنة في نهاية العام للمجلس الاعلى للتصديق عليها .

٧ ـ اعداد مشروع الميزانية .

٨ ـ اجراء المناقلات الضرورية بين بنود الموازنة وابوابها شريطة عرض الامر على المجلس الاعلى لاقراره في دور الانعقاد التالي .

٩ ـ اقتراح تشكيل اللجان الدائمة التي يقتضيها نشاط الاتحاد وتشكيل اللجان المؤقتة اللازمة لتحقيق المهمات الضرورية .

١٠ ـ الاشراف على تنظيم المؤتمرات والندوات التي يقرها المجلس الاعلى ومتابعة تنفيذ الاجراءات والبرامج المقررة من قبل المجلس الاعلى .

١١ ـ إعداد التقارير الدورية والسنوية عن نشاط الاتحاد وتشكيلاته ورفعها الى المجلس الاعلى .

١٢ ـ تقديم المقترحات لاستثمار اموال الاتحاد لاقرارها من المجلس الاعلى .

١٣ ـ دعوة المجلس الاعلى للانعقاد في الحالات الاستثنائية .

١٤ ـ تعيين الموظفين الاداريين الماليين بناء على ترشيح الامين العام

١٥ ـ عرض توصيات المؤتمرات والتوصيات والتوجيهات الخاصة بالندوات ـ والاجتماعات وغيرها على المجلس الاعلى .

١٦ ـ تحديد رسوم الاشتراك في المؤتمرات .

١٧ ـ تنظيم اشتراك الاتحاد في المؤتمرات الدولية والاقليمية التي تتصل بأهدافه .

١٨ . الصلاحيات التي يخوله اياها المجلس الاعلى للاتحاد .

اجتماعات المكتب التنفيذي

يجتمع المكتب التنفيذي مرة في السنة على الاقل بدعوة من الامين العام بعد موافقة رئيس الاتحاد ويجوز عقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الامين العام بناء على طلب ـ رئيس الاتحاد او من الاكثرية المطلقة لاعضاء المكتب . ويكون الاجتماع قانونيا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء المكتب التنفيذي ويحدد الأمين العام في طلب الدعوة مكان وزمان انعقاد المكتب التنفيذي .

المادة السابعة عشر : يكون اجتماع المكتب التنفيذي قانونيا بحضور الاكثرية المطلقة لاعضائه . واذا لم يكتمل النصاب يؤجل الاجتماع مدة يومين لتجديد الدعوة ويكون الاجتماع في هذه الحالة قانونيا اذا حضره رئيس الاتحاد أو الامين العام او أمين عام مساعد واربعة اعضاء آخرين .

المادة الثامنة عشر : يشترك المكتب التنفيذي في اجتماعات المجلس الاعلى دون ان يكون لاعضائه صوت معدود ما لم يكن العضو ممثلا لمنظمته في المجلس الاعلى .

المادة التاسعة عشر : يمثل الاتحاد في المحافل الرسمية والدولية امام المحاكم رئيس الاتحاد ويكون رئيسا للمجلس الاعلى والمكتب التنفيذي والمؤتمرات والندوات التي يقيمها الاتحاد .

الامانة العامة :

المادة العشرون :

أ ـ تتكون الامانة العامة من : ـ

١ ـ أمين عام ينتخبه المجلس الاعلى لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

٢ ـ امينين عامين مساعدين ينتخبهما المجلس الاعلى لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد .

٣ ـ جهاز اداري وفني يساعد الامين العام ويعين وفقا لقرارات المكتب التنفيذي .

ب ـ يشترط في الامين العام ما يلي : ـ

١ ـ ان ترشحه المنظمة التي ينتمي اليها .

٢ ـ ان يكون حاصلا على شهادة جامعية في العلوم الزراعية .

٣ ـ ان يكون قد مارس العمل النقابي وانتخب في مجلس ادارة منظمته لدورة انتخابية على الأقل .

٤ ـ ان لا تقل مدة مزاولته للمهنة عن عشر سنوات .

ج ـ يشترط في الامين العام المساعد ما يلي :

١ ـ ان ترشحه المنظمة التي ينتمي اليها

٢ ـ ان يكون حاصلا على شهادة جامعية في العلوم الزراعية .

٣ ـ ان يكون قد مارس العمل النقابي وانتخب في مجلس ادارة نقابته .

٤ ـ ان لا تقل مدة مزاولته للمهنة عن خمس سنوات .

مهام ومسؤوليات الامين العام

أ ـ يتولى الامين العام المهام والمسؤوليات الآتية :

١ ـ تنفيذ قرارات المجلس الاعلى والمكتب التنفيذي للاتحاد وما يعهد اليه من اعمال .

٢ ـ اصدار قرارات تعيين الموظفين اللازمين للاتحاد وفقا للعدد والاجور والتعويضات التي يوافق عليها المكتب التنفيذي .

٣ ـ دعوة المكتب التنفيذي للانعقاد وتحديد مكان وزمان انعقاده بعد التشاور مع المنظمات الاعضاء .

٤ ـ تنظيم جدول اعمال المكتب التنفيذي والاشراف على تحضير اجتماعاته وضبط وقائع جلساته ومراسلاته وحفظ المعاملات والمحفوظات والدراسات والوثائق وضبطها وتدوينها في سجلاتها الخاصة والقيام بجميع الاعمال الادارية التي تتطلبها ضرورة الامر .

٥ ـ اعداد مشروع جدول اعمال المجلس الاعلى لاعتماده من المكتب التنفيذي

٦ ـ توقيع اوامر الصرف بالاشتراك مع أمين الصندوق وفقا للنظام المالي الذي يقره المجلس الاعلى .

٧ ـ تقديم طلبات الانضمام للاتحاد الى المكتب التنفيذي بعد التحقيق من مطابقتها لمقتضيات النظام الاساسي والنظام الداخلي .

٨ ـ الاشراف على طبع البحوث والتقارير المعدة للمؤتمرات والندوات التي يعقدها الاتحاد ودليل المؤتمر وتوزيعها على المشتركين في المؤتمرات والندوات ونشر توصيات وقرارات المؤتمرات والندوات وتوزيعها على المشتركين في المؤتمرات والندوات وتوزيعها على الهيئات أعضاء المؤتمرات والندوات وعلى الحكومات والمؤسسات ـ والهيئات المعنية .

٩ ـ اعداد قرارات وتوصيات وملخص وقائع المجلس الاعلى وتوزيعها على اعضاء المجلس .

١٠ ـ جميع الاعمال التي يتطلبها نشاط الاتحاد والتي لا تدخل ضمن صلاحيات جهات اخرى وكل ما يكفل بإدائه المجلس الاعلى او المكتب التنفيذي من اعمال تتصل بتحقيق اهداف الاتحاد .

ب ـ يسمى المكتب التنفيذي الامين العام المساعد الذي يتولى صلاحيات الامين العام في حال تعذر قيامه بمسؤولياته .

لجان الاتحاد :

المادة الثانية والعشرون : يشكل المجلس الاعلى لجانا فنية وادارية دائمة أو مؤقتة من اعضائه أو من المكتب الدائم أو من اعضاء المنظمات المنضمة للاتحاد . ويحدد المجلس الاعلى مهام هذه اللجان وتسمية اعضائها بمراعاة تمثيل الاقطار ذات العلاقة ، مع الاستعانة ـ بالهيئات العلمية الاخرى والافراد اذا لزم الامر .

المؤتمر الفني الدوري :

يدعو المجلس الاعلى الى عقد المؤتمر الفني الدوري في الاقطار العربية بالتناوب بغرض دراسة المواضيع الزراعية ومشاكلها في الوطن العربي .

سينعقد المؤتمر الفني الدوري مرة كل عامين في القطر العربي الذي سيجتمع بها المجلس الاعلى وفي فترة انعقاده . ـ وللمجلس الاعلى حق عقد مؤتمرات فنية أخرى بصفة استثنائية اذا اقتضى الامر ذلك مع تحديد زمان ومكان الاجتماع .

يدعى الى حضور المؤتمر الفني الدوري من ترى المنظمات الاعضاء ايفاده لحضور المؤتمر من الاخصائيين والفنيين ويجوز ان يحضر هذه المؤتمرات مدعون من غير المنظمات الاعضاء في الاتحاد بصفة مراقبين .

يحدد المجلس الاعلى الموضوعات التي ستطرح في المؤتمرات

الفنية الدورية بناء على اقتراح المكتب التنفيذي او احدى المنظمات الاعضاء في الاتحاد . ولا يجوز بحث موضوع خارج نطاق جدول الاعمال الا بموافقة المجلس الاعلى .

توزع موضوعات ابحاث المؤتمر الفني الدوري على لجان الاتحاد الدائمة أو المؤقتة ويراعى في تشكيلها تمثيل كل منظمة من المنظمات الاعضاء بقدر المستطاع .

وترفع اراء هذه اللجان الى المؤتمر الفني الدوري لاصدار توصياته ـ بشأنها لدراستها واقرارها على ان تعرض على المجلس الاعلى .

رابعا مالية الاتحاد :

يمول صندوق الاتحاد من المصادر الآتية :

١ ـ رسم انتساب المنظمات الاعضاء .

٢ ـ اشتراك المنظمات الاعضاء .

٣ ـ الهبات والاعانات والوصايا التي يقرر المجلس الاعلى قبولها .

٤ ـ فائض ايرادات المؤتمرات .

٥ ـ حصيلة مطبوعات الاتحاد .

٦ ـ ربع استثمار اموال الاتحاد .

٧ ـ اية موارد اخرى يقررها المجلس الاعلى .

يقرر المجلس الاعلى أنصبة كل من المنظمات الاعضاء فى ميزانية الاتحاد . وللمجلس الاعلى عند الاقتضاء اعادة النظر في تحديد حصص المنظمات الاعضاء .

تودع اموال الاتحاد في مصرف عربي او اكثر بقرار من المجلس الاعلى ويحدد النظام الداخلي طريقة الايداع والسحب .

:تبدأ السنة المالية للاتحاد في اول كانون الثاني (يناير) وتنتهي في غاية ٣١ كانون الاول (ديسمبر) من نفس العام .

يعتبر امين الصندوق عضو المكتب التنفيذي عضوا رئيسيا في وضع الميزانية العامة ويكون مسؤولا عن :

١ ـ حفظ اموال الاتحاد

٢ ـ الاشراف على تنفيذ الميزانية ومراقبة الانفاق في حدود الاعتمادات المفتوحة من قبل المجلس الاعلى ووفق النظام ـ المالي .

٣ ـ يوقع على الشيكات ومستندات الصرف مع الامين العام للاتحاد .

٤ ـ ايداع الاموال في مصرف او أكثر من المصارف العربية يحدده المجلس الاعلى .

٥ ـ الاشتراك في وضع الميزانية .

نفقات الاتحاد :

تتألف نفقات الاتحاد من :

١ ـ نفقات الادارة العامة

٢ ـ الرواتب والاعانات والتعويضات والمكافآت .

٣ ـ ما يحدده المجلس الاعلى سنويا من اعتمادات لتسهيل تبادل الزيادات بين اعضاء الاتحاد .

يختص المكتب التنفيذي بالترخيص بالصرف على بنود ميزانية الاتحاد المعتمدة من المجلس الاعلى . وللمكتب التنفيذي حق التجاوز من بند الى آخر (مناقلات) بحيث لا يتجاوز الصرف اجمالي الميزانية العامة .

يتحمل كل قطر عربي نفقات ممثليه في اجتماعات المجلس الاعلى واللجان الدائمة واللجان الدورية والفنية والمهنية . ويجوز بقرار من المجلس الاعلى ان يساهم الاتحاد في بعض النفقات على ضوء امكانياته المادية .

خامسا : عضوية الاتحاد :

يقبل في عضوية الاتحاد المنظمة الزراعية القائمة في أي قطر عربي والتي ينطبق عليها الاحكام الواردة في المادة الثالثة من هذا النظام بشرط موافقتها على النظام الاساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

على المنظمة طالبة الانضمام الى الاتحاد ان تودع وثائق انضمامها الرسمية التالية لدى المجلس الاعلى للاتحاد :

١ ـ طلب رسمي من ادارة المنظمة او هيئتها العامة للانضمام الى الاتحاد يتضمن الموافقة على النظام الاساسي للاتحاد .

٢ ـ القانون او النظام الاساسي للمنظمة .

٣ ـ القانون أو النظام الداخلي للمنظمة .

٤ ـ التقرير السنوي الاخير المقدم الى جمعيتها العامة .

سادسا ـ احكام عامة :

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب منظمة جماهيرية علمية تعمل على ترسيخ وحدة العمل العربي وصولا الى قيام تنظيم موحد للمهنسين الزراعيين العرب .

تكون قرارات المجلس الاعلى ذات الصلة باللوائح الداخلية والقوانين السارية على المنظمات الاعضاء في اقطارها بمثابة توصيات من المجلس لهذه المنظمات تسعى بكل مامكانياتها الى تنفيذها .

لا يحل الاتحاد الا بقرار من المجلس الاعلى وباجماع الاصوات .

في حال حل الاتحاد تصفى امواله وتوزع على المنظمات الأعضاء بنسبة مساهمة كل منها في ميزانية الاتحاد .

لا يتدخل الاتحاد في المنازعات السياسية أو الحربية او الدينية في الوطن العربي .

سابعا ـ مقر الأمانة العامة :

تكون مدينة دمشق مقرا للامانة العام للاتحاد .

لا يجوز للمنظمة العضو ترشيح أكثر من مرشح واحد في تشكيلات الاتحاد .

يعمل بهذا النظام الاساسي اعتبارا من ١٩٧٩/٤/٥ .

أقر هذا التعديل للنظام الاساسي للاتحاد من قبل ممثلو المنظمات الآتية :

الاردن ـ جمهورية السودان الديموقراطية ـ الجمهورية العربية السورية ـ الجمهورية العراقية ـ الجمهورية اللبنانية ـ فلسطين ـ الكويت ـ الجماهيرية العربية الليبية .

وكان ممثلوا الجمهورية التونسية قد اعتذروا عن الحضور . وتخلف ممثلوا مصر العربية .

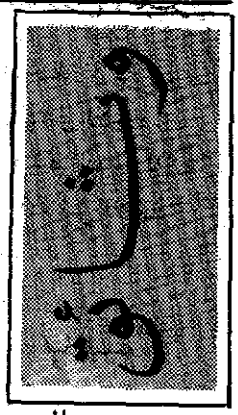

قانون الملكيّة الزراعيّة في سورية

المرسوم التشريعي رقم/٣١/
تاريخ ١٤٠٠/٦/٢٩هـ الموافق ١٩٨٠/٥/١٤ م
المتضمن قانون الملكية الزراعية في سورية

رئيس الجمهورية بناء على احكام الدستور
يرسم ما يلي :

ـ لا يجوز لأي شخص ان يملك اكثر من

١ ـ في الاراضي المروية :

آ ـ ١٥ خمسة عشر هكتارا في منطقة الغوطة .

ب ـ ٢٠ عشرين هكتارا في منطقة الساحل .

جـ ـ ٢٥ خمسة وعشرون هكتارا في منطقة البطيحة وتوابعها .

د ـ ٣٠ ثلاثين هكتارا في الاراضي المروية بالراحة .

هـ ـ ٤٠ اربعين هكتارا التي تروى بالرفع بأي واسطة من نهر الفرات والخابور والدجلة .

و ـ ٤٥ خمسة واربعين هكتارا في الاراضي التي تروى من مياه الآبار في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة .

ز ـ ٣٥ خمسة وثلاثين هكتارا في بقية الأراضي التي تروى بالرفع .

٢ ـ **في الاراضي البعلية المشجرة بالاشجار المثمرة :**

آ ـ ٣٠ ثلاثين هكتارا في محافظتي اللاذقية وطرطوس .

ب ـ ٣٥ خمسة وثلاثين هكتارا في بقية المحافظات .

شريطة ان يكون عمر هذه الاشجار يجاوز عشر سنوات وبحسب لكل دونم عشر شجرات على الاقل فاذا قل عدد الاشجار عن النسبة المذكورة يحسب عدد الدونمات المشجرة بنسبة عدد الاشجار مقسوما على عشرة وفي حال تراوح عمر الاشجار بين خمس الى عشر سنوات فتصبح المساحة /٤٠/ اربعين هكتارا في محافظتي اللاذقية وطرطوس ، و /٤٥/ وخمس واربعين هكتارا في بقية المحافظات .

٣ ـ **في الاراضي البعلية :**

آ ـ ٥٥ خمسة وخمسين هكتارا في المناطق التي تزيد فيها معدل الامطار عن ٥٠٠ مم .

ب ـ ٨٥ خمسة وثمانين هكتارا في المناطق التي يتراوح فيها معدل الامطار بين ٣٥٠ ـ ٥٠٠ مم .

جـ ـ ١٤٠ مائة واربعين هكتارا في المناطق التي يقل فيها معدل الامطار عن ٣٥٠ مم ، أو ما يعادل هذه النسب من جميع الانواع السابقة وترفع هذه المساحة الى /٢٠٠/ مائتي هكتارا في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة .

ثانيا ـ يترك للمالك عند الاستيلاء على ما يجاوز الحد الاعلى من ارضه حق اختيار الجزء الذي يرغبه في كل نوع على انه يحق لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ان تعين احتفاظ المالك اذا اقتضت ذلك مصلحة التوزيع أو المنتفعين .

المادة ٢ ـ لا يطبق على المساحات الزائدة التي يشملها هذا المرسوم التشريعي احكام التنازل المنصوص عنها في المادة /٢/ من المرسوم التشريعي رقم ٨٨ تاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ .

المادة ٣ ـ تعتبر بحكم الاراضي البعلية ، الاراضي البعلية التي تمّ تشجيرها أو تمّ تحويلها الى مروية بمياه الآبار وفقا لاحكام الفقرة اولا من المادة ٩ من المرسوم التشريعي ١٤٥ تاريخ ١٩٦٦/١٢/٣ وتخضع بهذه الصفة لسقف الملكية المحدد في هذا المرسوم التشريعي وتحدد في احتفاظ المالك اذا رغب بذلك .

المادة ٤ ـ آ ـ يحق للمالك ان يحتفظ هو او ورثته من بعده بالحد الاعلى للأرض البعلية والمحددة في هذا المرسوم التشريعي في الحالتين التاليتين :

١ ـ اذا شجر ارضه البعلية بعد تطبيق هذا المرسوم التشريعي .

٢ ـ اذا حول ارضه البعلية الى مروية بمياه الآبار بموافقة مسبقة من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .

ب ـ اذا تحولت الاراضي البعلية الى مروية باستفادتها من مياه الأنهار او مشارع الري التي تقوم بها الدولة فيحق للمالك ان يحتفظ بالحد الاعلى للاراضي المروية المحددة بهذا المرسوم التشريعي ما لم تكن قد شجرت قبل استفادتها من هذه المياه ويستولي على ما يجاوز الحد الاعلى المذكور وفقا لاحكام هذا المرسوم التشريعي .

جـ ـ كل تغيير يجريه المالك على الارض المروية سابقا بعد العمل بهذا المرسوم التشريعي تهربا من تطبيق احكامه يعتبر باطلا .

المادة٥ ـ تطبق الاحكام الواردة بالقرار رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ وتعديلاته بما لا يعارض مر احكام هذا المرسوم التشريعي .

المادة ٦ ـ ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٤٠٠/٦/٢٩هـ و ١٩٨٠/٥/١٤ م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

دعوة إلى السادة الباحثين

يتوجه المهندس الزراعي العربي السادة الزملاء بصورة خاصة والسادة الاقتصاديين المهتمين بشؤون الزراعة والتنمية الريفية بصورة عامة ، إلى تزويد المجلة بنتاج بحوثهم والدراسات والمقالات التي يودون نشرها .

والمجلة إذ ترحب بذلك ، تذكر السادة الكتاب بالشروط التالية :

١ ـ يجب أن يذكر الكاتب مراجع البحث ومصادره .

٢ ـ تصبح الأوراق المرسلة إلى المجلة ملكاً لها ، وهي غير ملزمة باعادتها إلى الجهات التي أرسلتها .

٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في اختيار ما هو مناسب للنشر وفي تحديد موعد نشره .

٤ ـ لا حق للكاتب الذي ينشر له المجلة بحثاً ما أن يعيد باعادة نشره في مجلة أخرى دون أخذ موافقة مسبقة من المجلة .

٥ ـ لا حق لأي كاتب استعمال مادة نشرتها المجلة دون الاشارة إلى المصدر .

٦ ـ يفضل أن تكون الأبحاث المرسلة إلى المجلة مطبوعة على الآلة الكاتبة وبمسافة بينها وبين سطر وتزود المجلة ببيانات تسمح بتصنيف البحث وفي حالة كون البحث مكتوباً بخط اليد يجب أن تكون الكتابة واضحة وبخط مقروء .

٧ ـ في حال كون المقال أو البحث مترجماً ، يفضل تزويد المجلة بنسخة أو صورة واضحة من المقال أو البحث الأصلي مع بيان اسم المطبوعة التي ترجم عنها وتاريخ المطبوعة .

٨ ـ ترحب المجلة بوجه خاص بالبحوث والدراسات والمقالات التي تتناول موضوع التكامل الزراعي العربي .

٩ ـ تضع هيئة تحرير المجلة امكانياتها في خدمة السادة الباحثين .

١٠ ـ يفضل ان يرسل الكاتب إلى جانب بحثه أو مقاله صورة عن سيرته العلمية مختصرة فيها يتضمن :

ـ تاريخ ومكان الولادة والجنسية والعنوان الدائم .

ـ المؤهل العلمي والأعمال السابقة .

ـ المؤلفات والترجمات التي نشرها الكاتب (كتب ، مقالات ، أبحاث ...) .

ـ المؤلفات والدراسات التي يشارك فيها الكاتب (باحث ، مشارك ...) .

١١ ـ تعطي المجلة لكل مقال أو بحث تنشره مكافأة مالية وفق شروط تراعي بين مقاييس وجاهتها لنشر وقيمتها العلمية بما يتناسب مع المقال أو البحث المنشور على أنه يمكن في بعض الحالات الاستثنائية ومع مكافآت أخرى يحتفظ هيئة تحرير المجلة بحقها في تقدير الثمن المدفوع وتحديد قيمته

الكلمة الأخيرة الأرض الطيبة

أيتها الأرض الطيبة ..أيتها الأم الرؤوم .. منك خلقنا ، واليك نعود .. أنت منبع العطاء الذي لا ينضب ، ومعقد الأمل الذي لا يخيب .

وفي ظل أزمة الغذاء التي تكاد تعصف بهذا العالم .. وفي وقت تتجه فيه الأنظار والأفئدة إليك كنزاً لقوت البشرية ، لا نجد مسكاً لختام هذا العدد أفضل من ذكر بعض ما جاءت به الأديان السماوية ، وجاءت به قرائح المفكرين والفلاسفة تمجيدا لعطاياك ، وتخليدا لكنوزك ، ودعوة إلى الافادة من خيراتك .

● وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون .

«قرآن كريم»

● التمسوا الرزق في خبايا الأرض .

«حديث شريف»

● وأخرج الرب آدم من جنة عدن ليعمل الأرض التي أخذ منها .

«الكتاب المقدس»

● المشتغل بأرضه يشبع خبزا ، وتابع البطالين يشبع فقر .

«سليمان الحكيم»

● الأرض صندوق مال مفتاحه المحراث .

«سقراط»

● في الأرض كنوز وافرة لا يخرجها إلا العمل .

«افلاطون»

● من أعظم الذنوب التي لا يمكن للشعوب اقترافها إهمال الأرض ينبوع ثروتها .

«ارسطاطاليس»

● إن المملكة التي تهمل أرضها بلا استشار تتقهقر مادياً وأدبياً .

«اكزينوفون»

● ليست الارض سوى أم حنون ، وهذه الأم لا تمنح ألبانها إلا لأبنائها النشيطين .

«سوفوكل»

● تقدم البلاد متوقف على خصب أرضها ونشاط فلاحها .

«أوريبيد»

● العمل في الأرض يحفظ للانسان قواه البدنية والعقلية .

«شيشرون»

● في أحشاء الأرض ما يفي بحاجة الانسان ويزيد .

«كونفوشيوس»

● ما أكرمك أيتها الأرض ! ما أطول أناتك !

نحن نزرع راحاتك العظام والجماجم وأنت تستنبتينها حوراً وصفصافاً .

الأرض جوادة ولولا جودها لما سيرتنا أمام وجه الشمس .

«جبران خليل جبران»